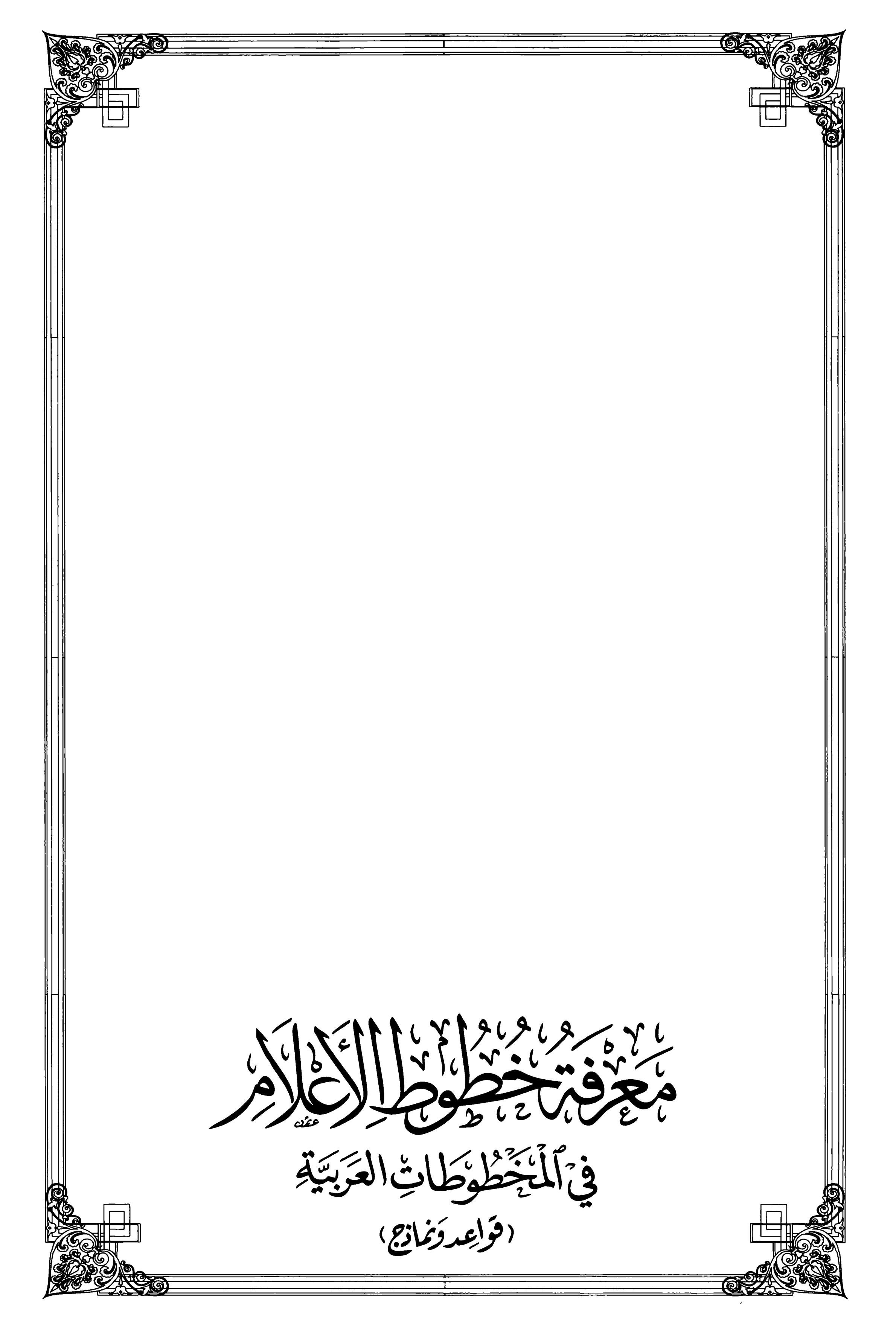
مكتبة نظام يعقوبي الخاصة
المنامة - مملكة البحرين



معرفة خطوط الأعلام في المخطوطات العربية (قواعد ونماذج)

تأليف
محمد بن عبد الله السريع
المحاضر في قسم السنة وعلومها
في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة القصيم

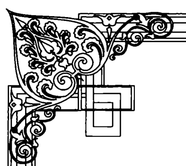
دار المقتبس

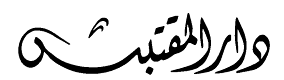


معرفة خطوط الأعلام

في المخطوطات العربية

(قواعد ونماذج)





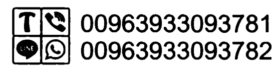
مؤسسة ثقافية

تُعنى بالنشر والطباعة والتوزيع للكتاب العربي

أسسها نور الدين طالب سنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٤م.

- سوريا - دمشق - الحلبوني

(ص. ب:34306)



- لبنان - بيروت - كورنيش المزرعة :

(ص. ب : 14/6759)

00961 70 81 33 77

00961 70 81 44 77

moqtabas

t.almoqtabas.com

f.almoqtabas.com

y.almoqtabas.com

i.almoqtabas.com

l.moqtabas.com

E_mail: info@almoqtabas.com

Website:/http://almoqtabas.com

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ

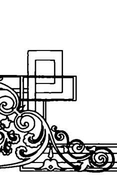
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

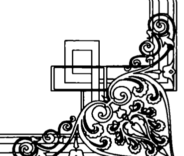


ISBN 978-9933-527-10-5

90000

9 789933 527105







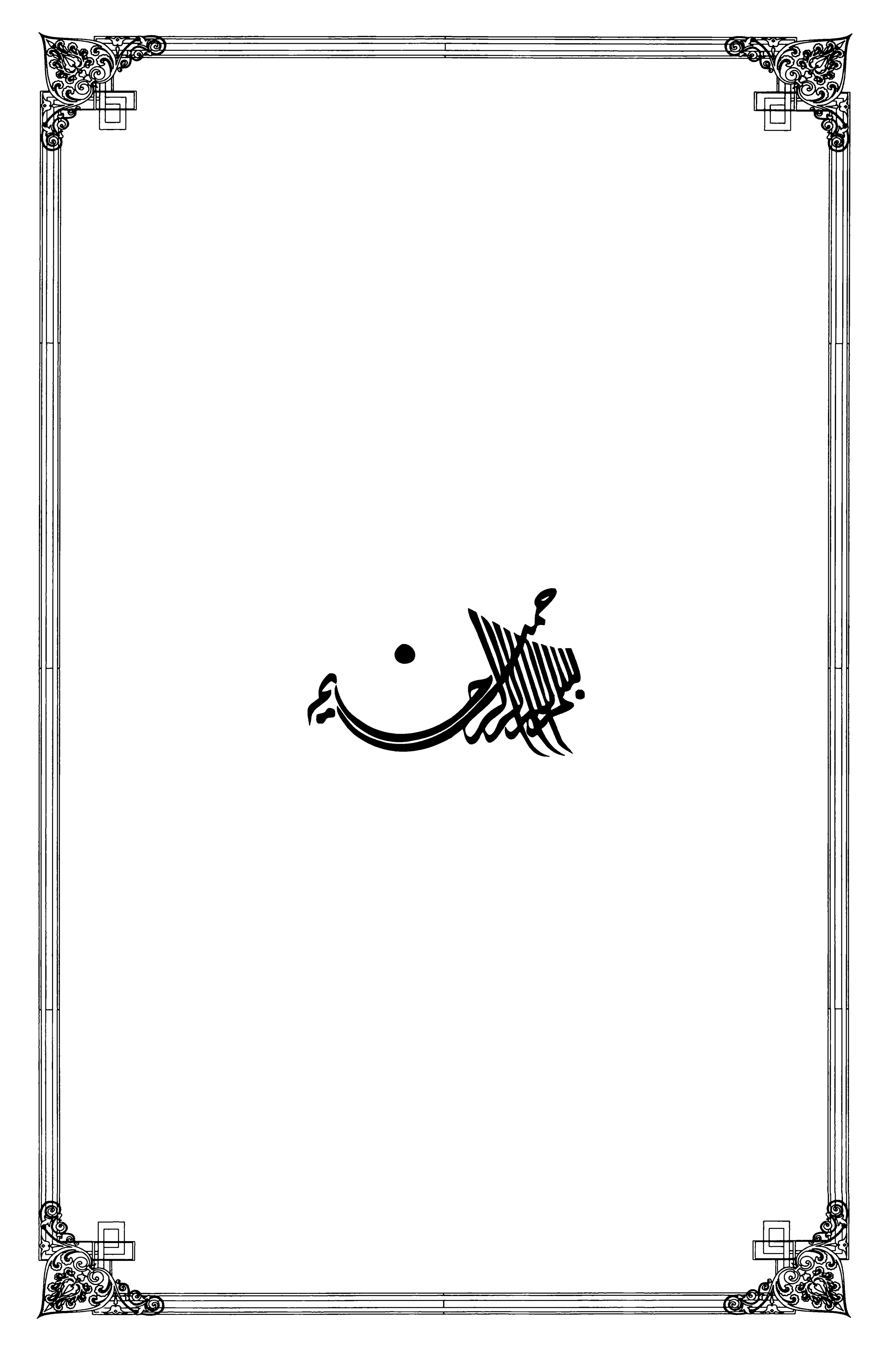
(قواعد ونماذج)

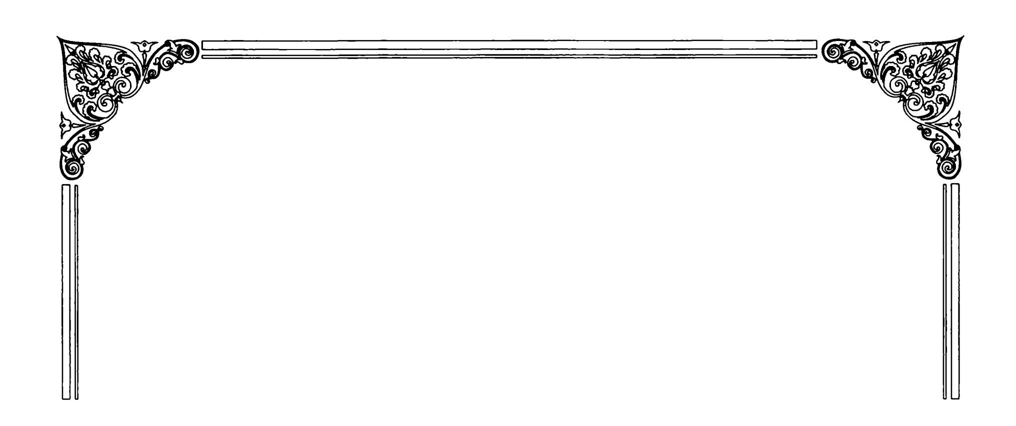
تأليف

محمد بن عبد الله السريع

المحاضر في قسم السنة وعلومها
في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بجامعة القصيم

دار المقتبس


بسم الله الرحمن الرحيم



«ومعرفتي بالخطوط الموجودة على النسخة كمعرفتي بما لا أشكُّ فيه».

ياقوت الحموي

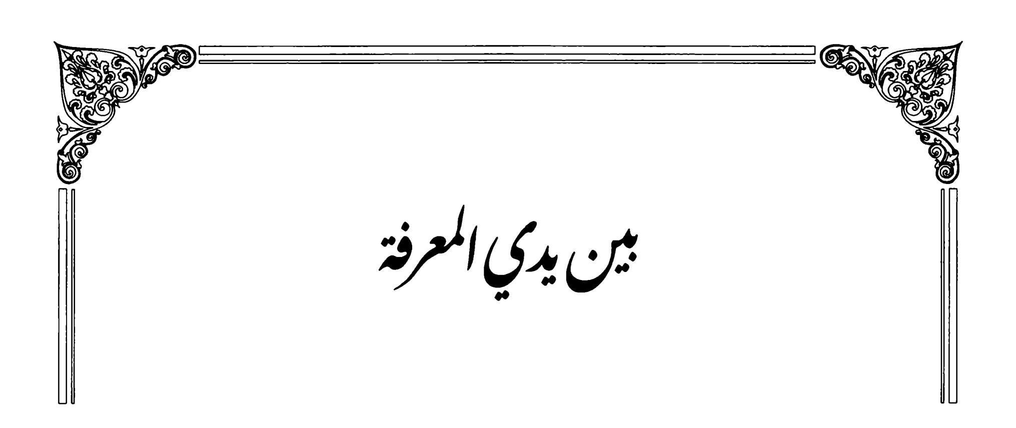
«والناسُ يشهدون شهادةً لا يستريبون على أن هذا خطُّ فلان، وإن جازت محاكاتُه ومشابهتُه، فلا بُدَّ من فرق، وهذا أمرٌ يختصُّ بالخط العربي».

ابن القيم

«لا شكَّ ولا ريب أن خطوطَ أكابر العلماء والحكام يعرفها مَن جاء بعدهم، ولو بعد مئينٍ من السنين، ويسوغ للمُطَّلع عليها أن يقول: هذا خطُّ فلان».

الشوكاني

❐ ❐ ❐



بين يدي المعرفة

توافرت مختلفُ الأيدي على تدوين المخطوط العربي، فاشتغل بالكتابة مَن اشتغل بها حرفةً يأْتَجِر منها، أو علمًا يجمعه لنفسِه، وكَتَبَت المخطوطَ طبقاتُ المجتمع المتباينة، من الأمراء، والوزراء، والوجهاء، والعلماء، والطلبة، والتجار، والعبيد، صغارًا وكبارًا، ذكورًا وإناثًا، مشهورين ومغمورين ومجاهيل، وتبعًا «لذلك اختلفت نفاسةُ النُّسَخ، وقيمتُها، وضبطُها»[(١)].

ومصطلح «المخطوط» مشتقٌّ من «الخَطّ»، وهو «الكَتْبُ بالقلم وغيره»[(٢)]، فالمخطوط هو الكتاب «الذي كُتِبَ باليد». وهو «مصطلحٌ حديث، ظهر مع ظهور الكتاب المطبوع»[(٣)].

تحفرُ هذه الدراسة في عصب المخطوط الرئيس إذن، وهو خطُّه،

(١) المخطوط العربي دراسة في أبعاد الزمان والمكان، إياد الطباع (ص: ١٦٥).

(٢) القاموس المحيط، الفيروزآبادي (ص: ٦٦٥).

(٣) معجم مصطلحات المخطوط العربي، أحمد بنبين ومصطفى طوبي (ص: ٣٢٠)، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، د. أيمن فؤاد سيد (١/ ١٠٢).

وفي أرفع أنواعه قيمةً، وهو ما كان منه بأيدي أبرز الكُتَّاب على مدى تاريخ المخطوط العربي، من مشاهيرهم ومَعروفيهم ومَذكُورِيهم وأعلامهم.

*** لمحات من تاريخ العناية بخطوط الأعلام:**

ليس البحثُ في هذا الجانب بِدْعًا من البحث، بل كانت العنايةُ بمعرفة خطوط الأعلام قديمةً قِدَمَها، وقد برَّز فيها جماعةٌ من أهل المشرق والمغرب، قدماءَ ومتأخرين، ومنهم مَن كان مُتَهَمِّمًا بجمع الخطوط، مجتهدًا في اقتناء الأصول النفيسة التي تحملها[1].

---

(١) انظر: الفهرست، النديم (١/ ١/ ١٠٧)، ذيل تاريخ بغداد، ابن النجار (٤/ ٥٩، ١٠٢)، الأربعون، البكري (ص: ١٤٢)، التكملة لوفيات النقلة، المنذري (٣/ ٦٠٥)، بغية الطلب، ابن العديم (٣/ ١٢٥٨)، الذيل والتكملة، الأنصاري، ومقدمة تحقيقه (١/ ١٦٨ ـ ١٧٢، ٤/ ٦٧، ٢٣٢، ٢٥٦، ٣٩٩، ٥/ ١٤١)، مجمع الآداب، ابن الفوطي (٣/ ٥١٤، ٤/ ١٥٧)، مشيخة ابن جماعة (١/ ٢٥١)، تاريخ الإسلام، الذهبي (١٣/ ٧٩٠)، الوافي بالوفيات، الصفدي (٥/ ٢٠٣، ١٢/ ٩١، ١٣٧، ١٣٩، ١٧/ ١١، ٢٢/ ٨٦، ١١٩)، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة (٣/ ١٩٠)، الدرر الكامنة، ابن حجر (١/ ٤١)، إنباء الغمر، ابن حجر (١/ ٣٥٥)، الثقات، ابن قطلوبغا (٢/ ١٤٢)، الضوء اللامع، السخاوي (٣/ ١١٠، ٩/ ١٤٨)، خلاصة الأثر، المحبي (٢/ ٢٢٣)، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات (١/ ٩٥ ـ ١٤٥)، استدعاءات الإجازة وأهميتها في تعيين خطوط العلماء، د. عبداللطيف الجيلاني، ضمن بحوث مؤتمر المخطوطات الموقَّعة (ص: ٥١)، خطوط المقريزي، د. أيمن فؤاد سيد، ضمن بحوث مؤتمر المخطوطات الموقَّعة (ص: ١٢٣)، مقالة: عناية العلامة السيوطي بخطوط العلماء، محمد آل رحاب، منشورة على الشبكة العالمية، ٨/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

ولا يخفى على مُطالعٍ ما تزخرُ به المخطوطات العربية من قيود التعريف بنُسَّاخها، وأصحابِ حواشيها وطُررها، وكُتَّاب توقيعاتها وخطوطها، مما تُغني كثرتُه عن إيراد مثاله، وهو دالٌّ أدَلَّ الدلالة على وُفور الاهتمام بهذا الجانب.

وقد اعتنى الأساتذةُ والعلماءُ في عصرنا القريب والحاضر بهذا الجانب، وأولاه عددٌ منهم جِدَّه وجهدَه، حتى صار يُعرف به، ومن هؤلاء ـ تمثيلًا لا حصرًا، ولا محاولةَ حصر ـ : الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى (ت١٣٤٣هـ)[١]، والشيخ خليل الخالدي (ت١٣٦٠هـ)[٢]، والشيخ عبدالحي الكتاني (ت١٣٨٢هـ)[٣]، والأستاذ أحمد عبيد الدمشقي (ت١٤٠٩هـ)[٤].

كما نوَّه المؤلفون في مناهج تحقيق التراث بالنُّسَخ الخطية التي

---

(١) قراءة في بعض المذكرات والرسائل الشخصية للشيخ إبراهيم بن عيسى، د. أحمد البسام (ص: ١٢٩)، العلماء والكتاب في أشيقر، عبدالله البسيمي (٢/ ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٠)، مقالة: العلامة البحر المؤرخ الموسوعي الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى: باقعة نجد ومالئ الدنيا وشاغل الباحثين والمؤرخين، راشد بن عساكر.

(٢) الأعلام، الزركلي (٢/ ٣١٦)، الشيخ الرحالة خليل الخالدي المقدسي: حياته ومجالسه وأوراقه في الكتب والمخطوطات، د. محمد خالد كُلَّاب.

(٣) تاريخ الوراقة المغربية، محمد المنوني (ص: ٣١٧)، أسئلة نواف الرشيد للعلَّامة محمد الأمين بوخبزة، منشورة على حسابه في موقع «تويتر»، ٣/ ٨/ ١٤٣٤هـ.

(٤) الأعلام (١/ ١٧)، ذيل الأعلام، أحمد العلاونة (١/ ٣٣)، تتمة الأعلام، محمد خير رمضان يوسف (١/ ٤٧).

تنطوي على خطوط الأعلام وتوقيعاتهم، وأبرزوا أهميَّتَها وعلوَّ رُتبتِها، في إشاراتٍ مختصرة، مقدَّرةٍ بقدر مناسبتها[1].

ثم كان رائد الفنّ، وعَلَمه الذي لا يُنازع في أنه شَهَرَه وأذاعه ونَشَرَه، واستفرغَ فيه وُسعَه، هو العلَّامة خير الدين الزِّرِكْلي (ت١٣٩٦هـ)، وذلك في كتابه الفذ العُباب: «الأعلام».

وقد حكى الزركليُّ قصةَ اهتمامه بخطوط «أعلامه» في مقدمته، فقال: «أما خطوط المترجَم لهم، فكانت بدايةُ أمرها معي كذلك الذي يكون أوَّلَ ما يكون مَجَانةً، فإذا تمكَّن صار شُغلًا شاغلًا!

عرض لي وأنا أتلقَّط صُورَ الأقربين عهدًا من هنا وهناك، أن لِبعض مَن تقدَّم بهم الزمنُ ما قد يحلُّ محلَّ الصورة، مِن توقيعٍ أو إجازةٍ أو تملُّك، وبدأتُ أنظر فيما بين يديَّ مِن أسانيدَ وأثباتٍ ورقاع، ثم اندفعتُ أُنقِّبُ عن خطوط المصنِّفين في أوائل كُتُبهم وأواخرها، وبين سطور ما نُسِخ على عهدهم منها، ونشط البررةُ مِن إخواني، فأمَدُّوني بالتُّحَفِ النفائسِ منها، وتهيَّأت لي رحلاتٌ اقتنصتُ فيها خطوطًا لم أكن أحلم ببقائها، وتفتَّحَت أمامي أبوابُ المتاحف والمكتبات، ومخلَّفات الخزائن السلطانية، والبيوت العريقة في القِدَم، فإذا بي، والأفق أمامي لا نهايةَ له، كخائض البحر أيام الجَزْر، داهَمَه المدّ!»[2].

---

(١) تأتي الإشارة إلى بعض نصوصهم في موضعها ـ بإذن الله ـ.

(٢) الأعلام (١/ ١٦). وانظر مراحل إلحاق الصور والخطوط في طبعات الكتاب في: خير الدين الزركلي: دراسة وتوثيق، أحمد العلاونة (ص: ١١٤).

واستمرَّ جهدُ الزركلي متَّصلًا باتصال الجهود حول كتابه، حيث ظهـرت دراساتٌ في تكميله وتتميمه، وتصحيحه وتنقيحـه، ومِـن آخرِهـا وأَعناهـا بالخطوط: ما صدر للباحث الأصيل الأستاذ أحمد العلاونة، بعنـوان: «فائـت الأعلام من الصور والخطوط»[1].

وبعد الزركلي بسنين، ظهر كتاب: «معجـم السَّـماعات الدمشـقية»، من تأليف ستيفن ليدر، وياسين السـواس، ومـأمون الصـاغرجي[2]، وهـو الكتاب الذي عُنِي، فيما عُنِي، بتكشيف أعلام دمشق في القـرون السـادس والسابع والثامن، وفهرسة مواضع ذِكرهم فـي سـماعات بعـض المجـاميع المحفوظة في المكتبة الظاهرية، ويتضمَّن ذلك تكشـيفًا وفهرسـةً لخطـوط الكُتَّاب والنُّسَّاخ منهم.

ولاحقًا، بعد أن اتَّسع النطاق، وعملت المراكزُ المختلفةُ على تصوير المخطوطات بالتقنيات المتقدمة، وتوفَّرت مصوَّراتُ نفـائسِ الأصـول فـي أيدي الباحثين، احتاجت القضية بعثًا جديدًا، فعقد مركز المخطوطات فـي مكتبـة الإسـكندرية، بـإدارة د. يوسـف زيـدان، مـؤتمرًا حـافلًا بعنـوان: «المخطوطات الموقَّعة»، وذلك في شهر إبريل، عام ٢٠٠٥م[3].

---

(١) ألحقه بكتابه: الأعلام لخير الدين الزركلـي، مراجعـات وتصـحيحات، وصـدرا عن مركز فهد الدبوس، ودار البشائر الإسلامية، ١٤٣٦هـ. ثم أعلن أثناء تحريـر هذه الدراسة عن صدور كتابه: الأعـلام لخيـر الـدين الزركلـي: محـاولات فـي النقد والتصحيح واستدراك الخطوط والصور.

(٢) صدر عن المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٩٩٦م.

(٣) طُبعت بحوثه في مجلدٍ كبير، صدر عن مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٨م. وقد عـرَّف د. زيدان المخطوطة الموقَّعة في بحثه التقديمي «مفهوم المخطوطة الموقَّعة» =

ثم مؤخرًا، نُشر بحثان مختصَّان في الباب، أوَّلهما كتاب: «خطوط العلماء من القرن الخامس إلى العاشر هجري، نماذج وأمثلة»، لعبدالله بن محمد الكندري، وجاسم صالح الكندري[1]، وثانيهما بحث: «خطوط العلماء وفوائد من كتبهم»، ليوسف السناري[2].

وكذلك نُشِرَت بعض المقالات المعنيَّة بهذا الموضوع، كمقالة: «مكنز خطوط الأعلام: مشروع للنهضة بالتراث»، للدكتور عاطف محمد المغاوري[3]، ومقالة: «خطوط العلماء: لوحة فنية من عبق الحضارة الزاخر»، للدكتور محفوظ ولد خيري[4].

كما أُقيمت معارضُ مصوَّرة، وافتُتحت صفحاتٌ شبكيَّةٌ متخصِّصة، للأمر نفسِه[5].

= (ص: ٩) بأنها «تلك التي تحمل بصمةَ واحدٍ أو أكثر من مشاهير التراث العربي»، ثم فصَّل في أنواع التوقيع. علمًا أنه سبق إلى استعمال لفظ المصطلح المذكور، للمعنى المذكور، د. عبدالمجيد دياب في كتابه: تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره (ص: ٦٤)، وإن كان كلام د. زيدان في بحثه (ص: ٧ ـ ١٠) قد يوهم أنه مصطلحٌ مبتكر.

(١) صدر عن مكتبة نظام يعقوبي، ودار البشائر الإسلامية، ١٤٣٥هـ.

(٢) نشر في الشبكة العالمية ومواقع التواصل، ٢٦/ ٧/ ١٤٣٧هـ.

(٣) نشرت في صحيفة «المصريون»، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٢م.

(٤) نشرت في موقع «إسلام ويب»، ٢٦/ ١١/ ٢٠١٥م.

(٥) من المعارض المصوَّرة: معرض «خطوط العلماء»، الذي أقامه المنتدى الإسلامي بإمارة الشارقة، ضمن احتفالات الشارقة عاصمة الثقافة الإسلامية، =

وبالنظر في هذه الأعمال المتنوعة، نجد أن جُملتَها ترجع إلى جانبَين رئيسَين:

الأول: إبراز خطوط الأعلام، بالدلالة على مواضعها، أو إيراد نماذجها وصُوَرها.

الثاني: بيان أهمية خطوط الأعلام، ونفاستِها، وقيمتِها العلمية.

ولم أجد في هذه الأعمال ما يُولي عنايةً للقواعد والضوابط والأصول والقرائن الحاكمة في التعرُّف على خطوط الأعلام، وما يَعتَوِرُ ذلك من إشكالاتٍ وعوائقَ وعقبات. وإنما وقعت فيها إشاراتٌ يسيرةٌ متناثرة، لا تشفي عِلةً، ولا تروي ظمأً. ومع أن مؤتمر «المخطوطات الموقَّعة» كان أَولى المواضع ببحثٍ قائمٍ برأسِه، يحرِّر تلك القضيةَ تحديدًا، إلا أن قائمةَ بحوثِه خلت من طَرْقِها.

وإذن، فقد بَقِيَت «معرفة خطوط الأعلام» ثغرةً لا بُدَّ من سَدِّها، وفَتقةً لا بُدَّ من رَتقها، مع شِدَّة دِقَّتها وصعوبتها، وحاجتها إلى الاطلاع الواسع، والمعرفة والتمييز.

ومع اعترافي التامِّ بالعجز والتقصير، فقد استعنتُ الله ـ تعالى ـ في النهوض بذلك، رجاءَ سدِّ شيءٍ من هذه الثغرة، وتجديدِ العهد بهذا الجانب المهمّ من علم التراث العربي، وفتحِ بابٍ جديدٍ من أبواب البحث والتنقيب.

= في الفترة ١٢ ـ ٣٠/ ٤/ ٢٠١٤م، ثم أصدر المنتدى كتيِّبًا خاصًّا بالمعرض. وأبرز الصفحات الشبكية: صفحة «خطوط العلماء»، ضمن موقع «مكتبة المحجة»، بإشراف: خليفة الكواري (حُذفت الصفحة من الموقع مؤخرًا).

وقد فصَّلتُ دراستي في ذلك إلى تقدمةٍ وثلاثة فصول:

التقدمة ـ وهي هذه التي توشك أن تتمّ ـ: في التعريف بخطوط الأعلام، ولمحةٍ من تاريخ العناية بها.

الفصل الأول: أهمية خطوط الأعلام ومعرفتها، ووجه العناية بها.

الفصل الثاني: قرائن معرفة أصحاب الخطوط وعوائقها.

الفصل الثالث: نسبة خطوط الأعلام ونقدها.

وقد اجتهدتُ في تعزيز كل ذلك بالنقول الموثَّقة، والنماذج المصوَّرة، حريصًا على كونها جديدةً غيرَ مكرورةٍ قدرَ الإمكان، ومعتمدًا على أقوال وتصرُّفات العلماء المعروفين، والمحققين المتقنين، ومُثبتًا لها استفادةً وإشادة، على أني لا ألتزم موافقةَ كلِّ منقولٍ في نتيجتِه النهائية، بل المرادُ النمذجةُ لرعاية القواعد العلمية وتطبيقها، بغضِّ النظر عن الصحيح في نفس الأمر.

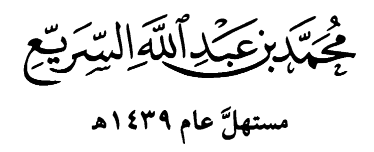
كما أوردتُ بعضَ الأوهامِ المتعلقةِ بموضوع الدراسة، مما وقع للعلماء والباحثين على مختلف الأعصار، مع حفظ شريفِ مقاديرهم جميعًا، والإقرار بفضلِهم وسابقتِهم، وأوهامُهم مغمورةٌ ـ إن شاء الله ـ في بحر صوابهم، وإنما هَدَفتُ من ذلك إلى بيان أهمية الأمر، وأنه لِدقَّتِه كَثُر الخلل فيه، وأخطأ فيه بعضُ الكبار، بل بعضُ المعتنين به، هذا فضلًا عن أن معرفةَ الصواب بالخطأ مسلكٌ علميٌّ معروف[1].

---

(١) كنت سأُبهِمُ أسماءَ من أُورِدُ أغلاطهم، لولا أن مجرَّدَ سياق الغلط دالٌّ على صاحبه، وأن ذلك لا يحقق بعض الأهداف التي أرجوها من هذه القضية. والله ولي التوفيق.

وأؤكد هاهنا على أني لم أقصد من هـذه الدراسـة إلا وضـعَ اللبنـة، وشقَّ الطريق، ورسمَ القواعد الأساسية الكبـرى، التـي لا بُـدَّ لهـا، كعامـة القواعد العلميـة، مـن اسـتثناءاتٍ، وتفصـيلاتٍ، وتفريعـاتٍ فـي الأمثلـة والتطبيقات، مما لا يمكن حصرُه ولا استيعابه، ويكـاد يكـون لـه فـي كـل حالةٍ حكمٌ خاص، وقاعدةٌ فرعية.

وأنا مع ذلك متطلِّعٌ إلى النقد العلمي، والملاحظة، والإفادة، والزيادة، عسى أن نساهم جميعًا في صون الأمانة التي حمَّلنا إياها أعلامُ الأمـة علـى مَرِّ الأزمان: تراثِهم العظيم(١).



مستهلَّ عام ١٤٣٩هـ

mohammad_sor@hotmail.com

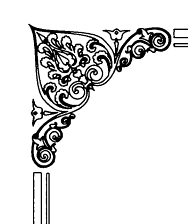
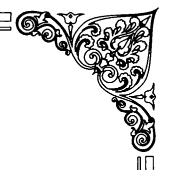


---

(١) ألقيتُ ملخَّصًا مُبتَسَرًا، جعلتُه كالطليعة لهذه الدراسة، وذلك فـي ورقـةٍ علميـة، ضمن ندوة يوم المخطوط العربي، المقامة في مكتبة الملـك سـلمان المركزيـة، بجامعة الملك سعود، في مدينة الريـاض، يـوم الاثنـين ١٣/ ٧/ ١٤٣٨هـ. ولا بُـدَّ لي هنا من إزجاء شكري الجزيل لكل من تفضَّل عليَّ على إثر ذلـك بإشـارةٍ، أو ملحوظةٍ، أو اقتراح، وأخصُّ الأستاذَ البحَّاثَ المفضال أحمـد العلاونـة، الـذي أكرمني بعدة مواضع متعلِّقةٍ بالدراسة من مؤلفاتـه المباركـة، والشـيخ د. جمـال عزُّون، الذي أفادني بخواطره وأفكاره في موضوع الدراسة.

الفَصْلُ الأَوَّلُ

أهمية خطوط الأعلام ومعرفتها

أهمية خطوط الأعلام ومعرفتها

يمكن إجمالُ وجوه النَّفاسة التي تحفل بها خطوطُ الأعلام، وتجعلُ من العنايةِ بها، والبحثِ في سُبل معرفتها، أمرًا بالغَ الأهمية، من خلال الفقرات التالية:

١ ـ قيمة المخطوط:

يقول المستشرق الألماني جوتهلف برجستراسر: «كان كُتَّاب المسلمين يُشيرون غالبًا إلى وجود نُسَخ المخطوطات التي كُتِبَت بخط مشاهير المؤلِّفين في أماكنَ بعينِها، وفي عصورٍ بعينِها، والمرجَّح أن علماءَ العَرَب كانوا أكثر تقديرًا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها من علماء الغَرْب»(١).

وتظهر هذه القيمة في مظهرين أساسَين:

أ ـ القيمة المادية:

ترتفع قيمةُ المخطوط الماديةُ بثبوت خطِّ العَلَم من الأعلام عليه، وترتفع أكثرَ إن كان المخطوط كلُّه بخطه، وترتفع جدًّا إن كان المخطوط من تأليفه وهو بخطه.

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب (ص: ١٧)، باختصار يسير.

والمتتبِّع لأخبار الورَّاقين والنُّسَّاخ في القرون الأولى يجد أنـه كانـت فيهم كثرةٌ، وقلةُ ضبط، تهبط بالأجر الذي يتقاضونه على وِرَاقـتهم، لكـنَّ خطوطَ العلماء كان لها تقديرٌ خاص في هذا الصَّدد[1].

وقد ذكر ابـنُ الأبَّـار أن ابـن خيـر الإشـبيلي (ت٥٧٥هـ) كـان حسـنَ الخط، جيِّدَ التقييد والضبط في مكتوباته، فأدَّى «ذلك إلـى المغـالاةِ فيهـا بعد وفاته، حتى بلغت أثمانُها الغاية»[2]، وذكر ابن المستوفي، في ترجمـة أبي البقاء خالد بن يوسـف النابلسـي (ت٦٦٣هـ)، أنـه «كـان مولعًـا بشـراء الكتب وبيعها، والمغالاة في خطوط الأئمة بها»[3]، وذكر السَّـخاوي، فـي ترجمة أبي الفتح محمـد بـن محمـد الحريـري القـاهري (ت٨٦٤هـ)، أنـه «تعانى التجارةَ في الكُتب، وصار ذا براعةٍ تامةٍ في معرفتها، وخبـرةٍ زائـدةٍ بخطوط العلماء والمصنِّفين، بحيث إنه يشتري الكتابَ بالثمن اليسير ممـن لا يعلمه، ثم يكتب عليه بخطه أنه خطُّ فلان، فيَرُوج»[4].

وما زالت خطوط الأعلام ترفع من أسعار المخطوطات، وتكون أولَ ما يُبرَز في ميزاتها، بل وتدفع بعضهم إلى تزويرها غشًّا وتدليسًا، تكسُّبًا من وراء ذلك، وما من وسيلةٍ إلى كشف ذلك إلا معرفةُ خطوط الأعلام.

---

(١) تحقيق النصوص ونشرها، عبدالسلام هارون (ص: ٢٠ ـ ٢٤).

(٢) التكملـة (٢/ ٢١٠)، الذيـل والتكملـة، ابـن عبـدالملك الأنصـاري المراكشـي (٥/ ١٨٨). وانظر: التكملة (١/ ٣٩٠، ٤٥١، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٤٦٨)، الـذيل والتكملة (١/ ٤٢٤، ٧١٦، ٣/ ٨٠، ١٩٥، ٤٥٢، ٤/ ١٩٣، ٥/ ٢١٦).

(٣) تاريخ إربل (١/ ٣٢٧).

(٤) الضوء اللامع (٩/ ١٤٨).

ب ـ القيمة العلمية:

لا يُختَلَف في أصلٍ أنَّ نسخةَ الكتاب التي تكون بخط مؤلفه هي أرفع نُسَخِه، ويتلوها في القيمة ما يكون متقناً وعليه خطُّ المؤلِّف، ويُقدَّم من النُّسَخ في الجملة ما يكون بخطِّ عالِم، أو عليه خطُّ عالِم(١).

والجملة الجامعة لمرجع ذلك: ضبطُ الكتاب، وإبرازُه كما وضعه مؤلفُه، فإن كان الخطُّ له فهو الغاية، وإن كان لعالمٍ غيره، فالأصل أن العلماء إذا نسخوا أتقَنُوا، وإذا اقتَنَوا حرصوا على أضبط النسخ، وإلا فضبطوها وصحَّحوها بأنفسِهم(٢).

وإذا قلَّتِ المعرفةُ بخطوط الأعلام تراجعت بعضُ هذه النُّسَخ العالية

---

(١) انظر: تحقيق النصوص، عبدالسلام هارون (ص: ٢٩، ٣٧)، قواعد تحقيق المخطوطات، د. صلاح الدين المنجد (ص: ١٣)، مقدمة الفهرس الوصفي لبعض نوادر المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د. محمود الطناحي (ص: ٩)، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، د. محمود الطناحي (ص: ٨)، الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات (١/ ٩٥، ٢/ ٤٥٤، ٢٢٣)، مقدمة تحقيق: طبقات الحنابلة، د. عبدالرحمن العثيمين (١/ ٩٥ ـ ٩٩).

(٢) توسَّع د. محمد كامل جاد في عرض الإشكالات التي تحدث للكتب ومخطوطاتها في غياب أُمَّاتِ النُّسَخ المكتوبةِ بخطوط مؤلفيها، أو التي عليها توقيعاتهم، وإن كان عرضُه يوحي باستفحال التحريف والتزوير والعبث في التراث العربي المخطوط، مما قد يؤدي إلى فُقدان الثقة به، وذلك أمرٌ تُحَجِّمُه المقارناتُ الموضوعية، وتضعُه في موضعه اللائق وسياقه الطبيعي. انظر: الندرة الأثرية والندرة النصية، ضمن بحوث مؤتمر المخطوطات الموقَّعة (ص: ٧٧ ـ ٨٨).

إلى مراتبَ متأخرة، أو ساوَت غيرها مما هو أدنى منها، وضُيِّعَت جهودٌ كبرى في ضبط النصوص التراثية وتقويمها.

وسيأتي في تضاعيف هذه الدراسة إيرادُ عدةِ نُسَخٍ كُتِبَت بخطوط مصنِّفيها، ولم يكن لمعرفة ذلك مِن سبيلٍ إلا بمعرفة خطوط الأعلام.

يُضاف إلى ذلك ما يكون من الاستدراكات، والتنبيهات، والتخريجات، وضبط الألفاظ والكلمات، مما يكون بخطوط هؤلاء الأعلام الأجِلَّة، ثم يؤدي غيابُ المعرفة بخطوطهم إلى إهمالها، أو جعلها من جملة هذه الحواشي والضُّبُوط التي تملأ المخطوطات، ولا يُعرف لها أصلٌ ولا مصدر!

كما «لا ريب في أن خطوط الناسخين الثقات، والعلماء الأثبات، على النُّسَخ القديمة القيّمة، تُعتبر موردًا من أكبر الموارد في ضبط المشتبه من الأسماء والأنساب»[1]، وقد كان أئمةُ الضبط والتقييد يعتنون بما هذا ضَربُه، ويتتبَّعونه، ويعتمدون عليه في مصنَّفاتهم، ويكتفون بحكاية ما رأوه منه للدلالة على صِحَّة الوجه الذي جاء فيه[2]، خصوصًا وهذا البابُ «لا يدخله القياس، ولا قبله شيءٌ يدلُّ عليه، ولا بعده شيءٌ يدلُّ عليه»، كما قال أبو إسحاق النجيرمي[3].

ويَلتَحِق بذلك استنطاقُ خطوط الأعلام بمواقفهم وآرائهم العلمية

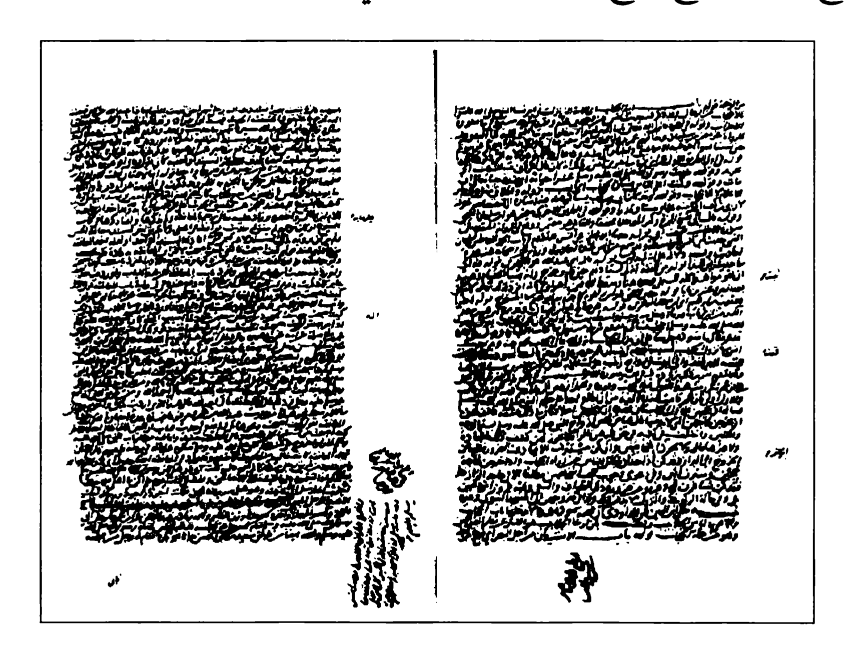
(١) مقدمة: الكنى والأسماء، لمسلم، مطاع الطرابيشي (ص: ٧٣).

(٢) انظر ـ مثلًا ـ: تكملة الإكمال، ابن نقطة (١/ ٩٠)، مقدمة تحقيق: الذيل والتكملة (١/ ١٦٤).

(٣) المؤتلف والمختلف، عبدالغني الأزدي (١/ ٤٩).

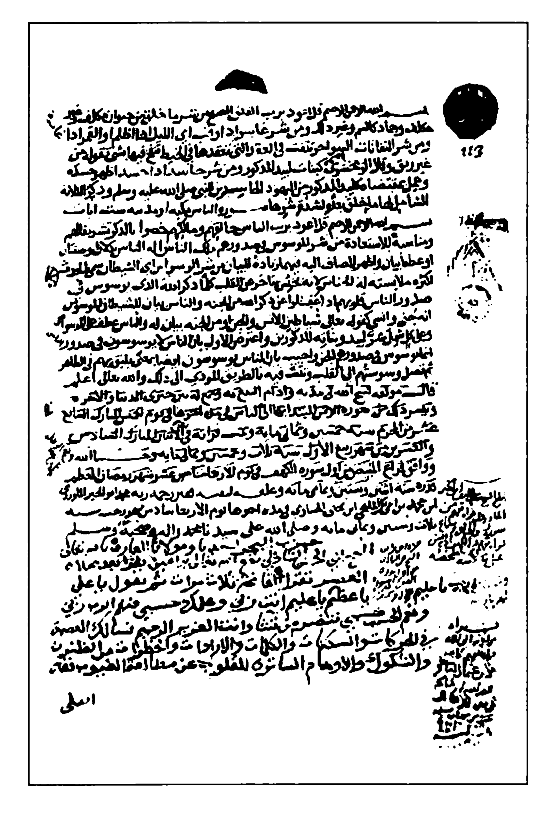
والتاريخية، كما فعل ابن ناصر الدين الدمشقي ـ مثلًا ـ، حين تتبَّع عـددًا وافرًا من خطوط الأعلام، التي وَصَفوا فيها ابنَ تيميـة بـ «شيخ الإسـلام»، وصنَّف من ذلك ومن غيره كتابه: «الرد الوافر».

ومن نماذج النُّسَخ التي أدَّى غيابُ معرفة خطوط الأعلام إلـى خفـاءِ قيمتها العلمية: قطعةٌ قيّمةٌ من كتاب: «فتح البـاري»، للحـافظ ابـن حجـر العسقلاني، تحتوي على تصحيحاتٍ وإلحاقاتٍ كثيرة، وعليها بلاغاتُ مقابلـةٍ وعرضٍ عديدةٌ بخط المؤلف نفسِه، مؤرَّخةٌ سنة ٨٣٧هـ، وذلك فـي أواخـر وقت تأليف الكتاب. فهي قطعةٌ نفيسة، تَصُفُّ مَصَفَّ أرفعِ نُسَخ الكتـاب، ولولا معرفة خط الحافظ ابن حجر لما تبيَّنَتْ قيمتُهـا، إذ لـيس عليهـا اسـم ناسخ، ولا تأريخ نَسخ، ولا بيَّن الحافظ في بلاغاته أنه صاحب الخط.



تصحيحات وبلاغات نسخة من «فتح الباري»،
لابن حجر: مكتبة ولي الدين أفندي، ٥٩٥ (ق٦٨ب، ٨٠ب)

ومن ذلك: أن المكتبة الوطنية الفرنسية تحتفظ[1] بنسخةٍ من «تفسير الجلالين»، كُتِبَ فيها تفسيرُ الجلال السيوطي بخطٍّ متأخر، لكنَّ تفسيرَ الجلال المحلي مكتوبٌ بخطٍّ قديم، مؤرَّخٍ في رجب، سنة ٨٦٣هـ، أي قبل وفاة المحلي بأشهر، وعليه حواشٍ وتصحيحاتٌ كثيرة، بل في أثنائه، ثم في آخره، بلاغاتُ قراءةِ تفهُّمٍ للتفسير، بخط المحليِّ نفسِه، وقد أشار إلى نفسِه فيها بلفظ: «مُلَخِّصُه»، فهذه مِن أرفع نُسَخ هذا القدر من التفسير ـ على كثرتها ـ، ولم أرَ توضيحًا لذلك في فهرستها.

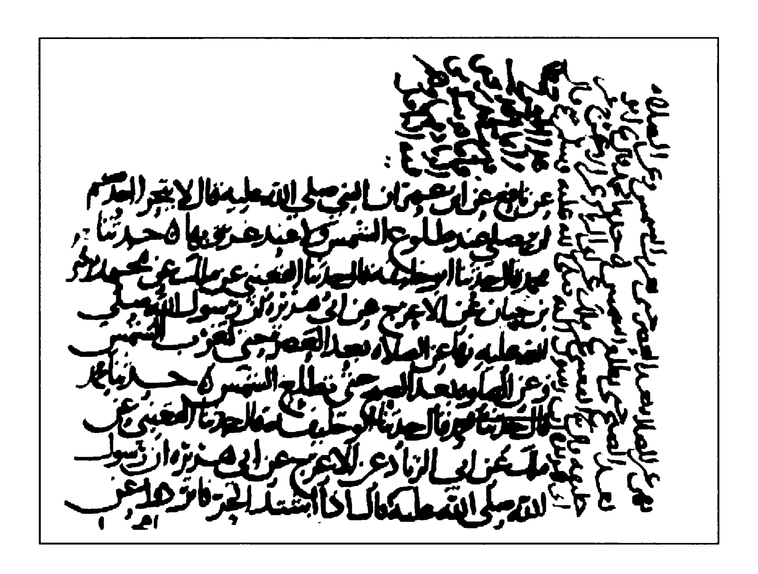


بلاغ قراءةِ تفهُّمٍ بخط الجلال المحلي على خاتمة «تفسيره» (ق١٨٢ب)

---

(١) برقم (ARABE 652).

ومن التعليقات الجليلة: تعليقةٌ بخط الحافظ ابـن عسـاكر (ت٥٧١هـ)، على إسنادٍ في «جزء ابن الغطريف»، من حديث أبي الزنـاد، عـن الأعـرج، عن أبي هريرة، كتب ابنُ عساكر فيها: «هذا المَخْرَج خطأ، وإنما الحـديثُ حديثُ محمد بن يحيى، وأما حديثُ أبي الزناد فمِمَّا وَهِم فيه الناقل». ولم يتبيَّن محققُ الكتاب قيمة هذه التعليقة الصادرة من هذا الحافظ الناقد، نظرًا لعدم تَبَيُّنِه أنها بخطِّه[1]، فطواها كليةً، مع أنه استشكل عـدمَ وجـود إسـناد الحـديث فـي أي مصـدرٍ آخـر، بـل عَـدَّهُ مـن مميـزات الجـزء وانفراداتـه وفوائده[2].



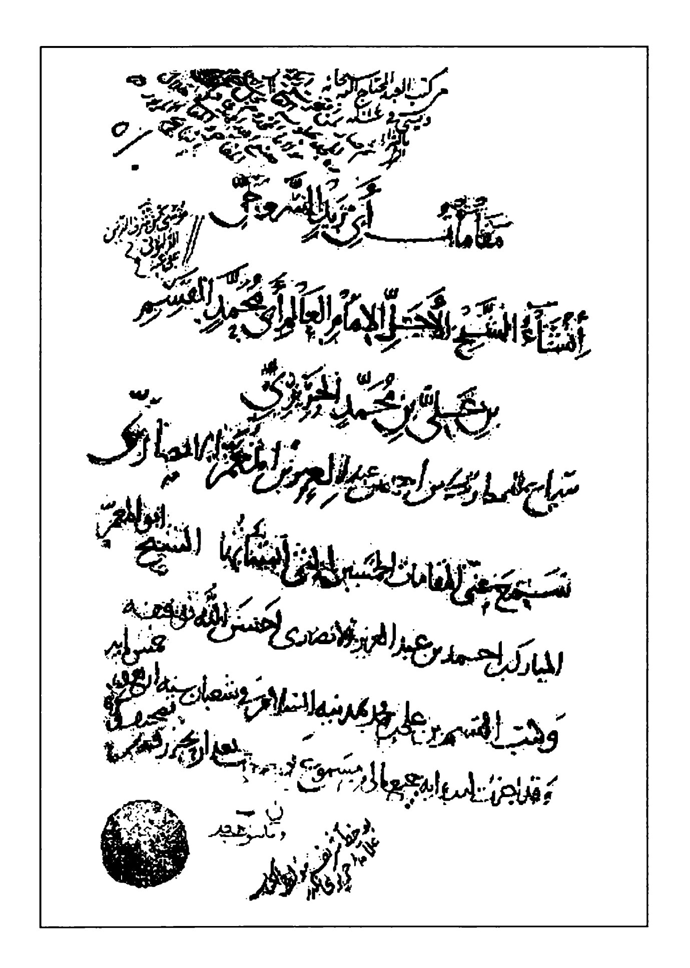
تعليقة بخط ابن عساكر على جزء ابن الغطريف: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ١٣ (ق٥٨ب)

---

(١) حيث ظـنَّ ـ كمـا فـي مقدمتـه (ص: ٣٠) ـ أن الجـزءَ كُلَّـه بخـط الحـافظ ابـن عساكر، وإنما هو بخط أخيه الصائن هبة الله (ت٥٦٣هـ).

(٢) جزء ابن الغطريف، تحقيق: د. عامر حسن صبري (ص: ٦، ٢٣، ١١٠).

ويتَّصل بصور القيمة العلمية لخطوط الأعلام: أن تفيد خطوطُهم في «تصحيح عنوان المخطوطة المشهور، **كما نراه في** صفحة عنوان مقامات الحريري، التي سمَّاها مؤلفها: مقامات أبي زيد السَّروجي»، وذلك في نسخةٍ عليها خطُّ الحريري نفسه[1].



مقامات أبي زيد السروجي

إنشاء الشيخ الأجل الإمام العالم أبي محمد القسم

بن علي بن محمد الحريري

غاشية «مقامات أبي زيد السروجي»، المعروفة بمقامات الحريري،

وعليها خطه: دار الكتب المصرية، ١٠٥ أدب م

---

(١) علم الاكتناه العربي الإسلامي، د. قاسم السامرائي (ص: ١٦٨)، الأعلام (٥/ ١٧٨).

وكما اشتُهر من ضبط عنوان مقدمة شرح الحافظ ابن حجر لصحيح البخاري: «هُدَى الساري»، بضم الهاء، وفتح الدال، بناءً على خطِّه بذلك في نسخة الظاهرية منها[1].

ومما يُلحَق بما سبق: أن تدلَّ معرفةُ خطوط الأعلام على النُّسَخ التي كانت بأيديهم، إليها يرجعون، وفيها يطالعون، وربما وقفنا على تقييمهم أو تقييم غيرهم للنسخة من خلال ذلك.

ومن نماذجه: أن السخاويَّ، في كلامه على «ضعفاء العقيلي»، ذكر أنه «كان عند المُحِبِّ ابن الشحنة به أصلٌ مُتقَن»[2]، وبيَّن في موضعٍ آخر احتياجَه في تحرير بعض التراجم «لمراجعة نسخة ابن الشحنة» منه[3].

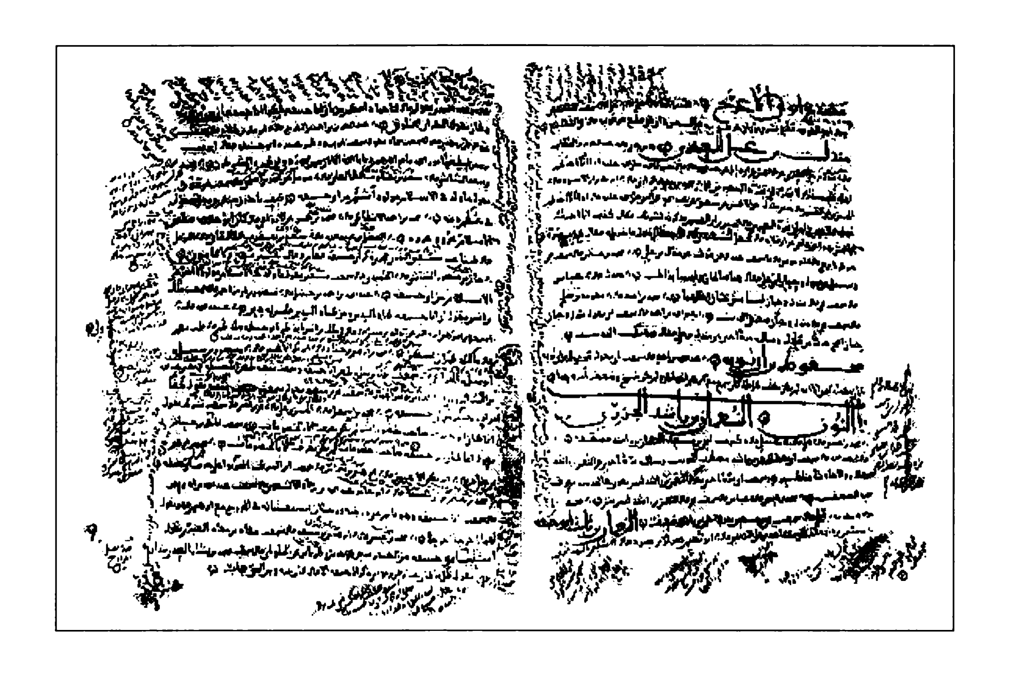
ودلَّت معرفةُ خط ابن الشحنة على أن نُسخَتَه المذكورةَ هي النسخة الجزائرية العتيقة، التي ظهرت مؤخرًا، إذ عليها خطُّه بالتعليق والاستدراك في مواضع، كما قيَّد الحافظُ ابنُ حجر في آخر جزئها الأول أنه اطَّلع عليها وانتخب منها في رحلته إلى حلب، وابنُ الشحنة من أعيان حلب المعروفين. فثبت أنها النسخةُ التي وصفها السخاويُّ بالأصل المتقن، وتمنَّى مراجعتها لضبط بعض النصوص.

---

(١) انظر: مقالة: هَدْيُ الساري، أم هُدَى الساري؟، نواف بن محمد الرشيد.

(٢) الإعلان بالتوبيخ (ص: ٣٥٨).

(٣) السابق (ص: ٣٦٤).



تعليقات المحب ابن الشحنة على نسخته من «ضعفاء العقيلي»:
مكتبة الزاوية العثمانية بالجزائر

٢ ـ تعيين النُّسَّاخ المُهمَلين:

لمعرفة النماذج الصحيحة من خطوط الأعلام فائدةٌ كبرى «في توثيق تلك المخطوطات التي يقال إنها بخطوط مؤلفيها. فعن طريق مضاهاة ما بيدك منها بتلك النماذج، يظهر لك وجه الصواب أو الخطأ»[(١)]، ومثل ذلك يُقال في سائر المخطوطات التي لم يُبيِّن ناسِخوها ما يُعَرِّف بهم.

ونظرًا لمحدودية هذا النوع من المعرفة لدى جملةٍ من مفهرسي

---

(١) الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم، د. محمود الطناحي (ص: ٨٥)، بتصرف يسير.

المخطوطات في أنحاء العالم، فقد توارت نُسَخٌ كثيرةٌ في درجاتٍ عليا من الضبط، كتبها مؤلفوها، أو كتبها بعض العلماء المتقنين، أو عُنُوا بها.

وأعلى من ذلك بدرجة: أنَّ معرفة الخطوط «تفيد أحيانًا في معرفة مصنِّف المخطوطِ المجهولِ المؤلف، عن طريق المقارنة بين خطِّ هذا الأخير في كتابه، مع خطه في إحدى مُنتَسَخاتِه التي ذيَّلها باسمه»[(١)].

وربما وُجِدَ على الكتاب قيدٌ ينسِبُ فيه صاحبُ الخط تصنيفَ الكتاب إلى نفسِه، من غير أن يصرِّح باسمه، فلا تُمكن معرفتُه إلا بتمييز صاحب الخط عن طريق معرفة خطوط الأعلام.

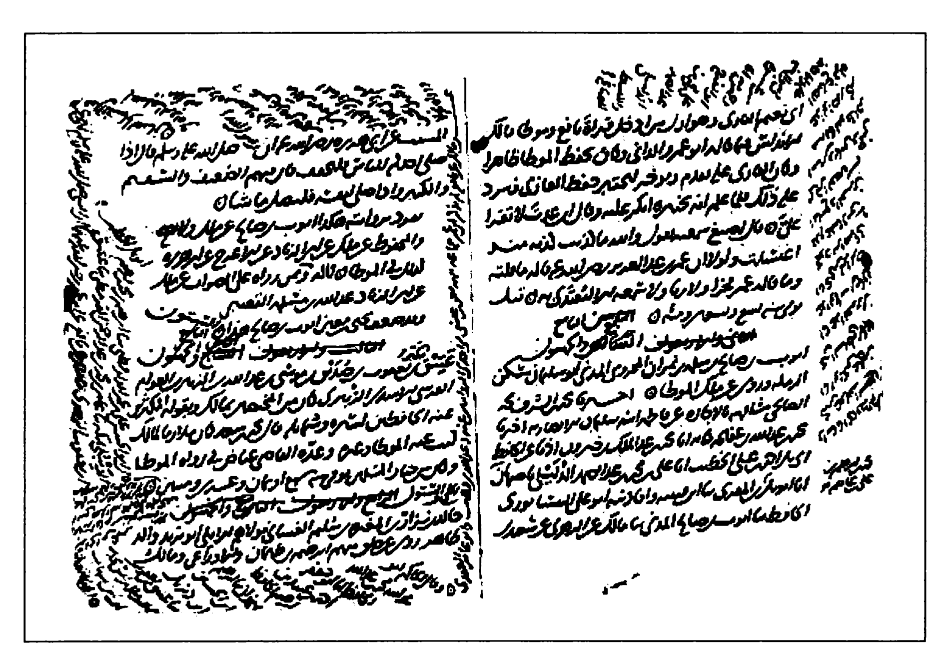
ومن نماذج ما سبق: أن المكتبة الظاهرية تحتفظ بقطعةٍ من مسوَّدة الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) لكتابه: «إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك»، مبتورةَ الأول والآخر، ومُفَهْرَسَةً كتابًا مجهولًا في علم الرجال، مع أن معرفة خط ابن ناصر الدين تقود إلى معرفة الكتاب، بسبر مصنَّفاته، ومقارنتها بهذه القطعة.

وقد طُبع الكتابُ من غير نظرٍ في هذه المسوَّدة[(٢)].

---

(١) تاريخ الوراقة المغربية، المنوني (ص: ٧)، وراجع: محاضرة: التعامل مع المخطوطات المجهولة في الدراسات القرآنية، أ.د. حكمت بشير ياسين، ٥/ ٢/ ١٤٣٧هـ.

(٢) فضلًا عن المبيَّضة التي هي بخط المؤلف أيضًا، وستأتي الإشارة إليها في مناسبتها ـ بإذن الله ـ. انظر: مقدمة تحقيق: إتحاف السالك، نشأت بن كمال (ص: ٥٣).



قطعة من مسوَّدة الحافظ ابن ناصر الدين لكتابه: «إتحاف السالك»:

المكتبة الظاهرية، ٦١٨١

ومن مسوَّدات ابن ناصر الدين ـ أيضًا ـ، التي غمرها ضعفُ هذا النوع من المعرفة: مسوَّدةٌ لكتابٍ له مختصرٍ في الألقاب، رتَّبه على حروف المعجم، وعليه إلحاقاتُه وتحريراتُه. وقد نُسِب الكتاب في الفهارس مرةً إلى «مجهول»، مع القول بأن خطَّه «شبيه بخط الحافظ الذهبي»[١]، ومرةً إلى يوسف ابن عبدالهادي (ابن المبرد)، مع الجزم بأن النسخة «بخط المؤلف»[٢].

---

(١) فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق، ياسين السواس (ص: ٢٦٦).

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية، على موقع المكتبة الإلكتروني، تسجيلة باسم: «في تراجم الرجال».

لقطتان من مسوَّدة ابن ناصر الدين في الألقاب،

ويتضح فيها الإلحاق، والضرب، والتحويل،

والترقيم لإعادة الترتيب: المكتبة الظاهرية،

مجاميع العمرية، المجموع ٥٢ (ق١٥٩أ، ١٦٢ب)

ويُقارب ذلك مما وقع قديمًا: ما حكاه القاضي عياض، حيث نقل عن أحمد بن محمد حمديس القطان قوله: «جئتُ يومًا إلى محمد بن سحنون، فأخرج إليَّ كتاب: «الرجوع عن الشهادة»، فقال لي: خَطُّ مَن هذا؟ فقلت: خَطُّ سحنون. وكان ابنا عبدوس أنكَرَا أن يكون لسحنون.

فقال لِرَجل: امضِ بالكتاب إليهما، ولا يمسَّاه، وأَرِهما إياه ورقةً ورقة، وقل لهما: خَطُّ مَن هو؟ ففعل الرجل ذلك. فقالا: خَطُّ سحنون، وما ظَنَنَّا ذلك»[1]. فأفادت معرفةُ خط سحنون تثبيتَ نسبة الكتاب إليه بعد الشك فيها.

ومما عُرِفَ فيه الكتابُ ومؤلفُه، ولم يُعرف ناسخُه إلا بمعرفة خطوط الأعلام: نسخة: «الدرُّ المنضَّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد»، لمجير الدين العُلَيمي الحنبلي، حيث قال محقق الكتاب، العلَّامة المحقق د. عبدالرحمن العثيمين: «ثم ظهر لي أنه بخط العُلَيمي نفسِه، وذلك مقابلةً بخطه في إجازةٍ كَتَبَها على نسخةٍ مِن كتاب: «التسهيل»، للبعلي، لأحد تلامذته»، واعتمد د. العثيمين على ذلك في توثيق الكتاب، إثباتًا لاسمه، ونسبةً إلى مؤلفه[2].

ومن ذلك: قطعةٌ نفيسةٌ من كتاب: «تهذيب الكمال»، للحافظ أبي الحجاج المِزِّي، في ١٦٦ ورقة، تحتفظ بها المكتبة الوطنية الفرنسية[3]، وهي مكتوبةٌ بخط المصنِّف نفسِه، ولم تأتِ فهارسُ المكتبة، فيما وقفتُ عليه منها، على ذِكر ذلك، ففاتَ الاعتمادُ عليها في تحقيق الكتاب.

---

(١) ترتيب المدارك (٤/ ٢٠٦).

(٢) مقدمة تحقيق: الدر المنضد (١/ ٣١، ٣٥).

(٣) برقم (ARABE 2091).

قطعة من «تهذيب الكمال»

بخط مؤلفه الحافظ المزي

ومنه: أن النسخةَ الفريدةَ من رسالة: «ذكر استواء الخالق ـ سبحانه وتعالى ـ، الفعَّال لما يشاء، على عرشه»، للحافظ شمس الدين ابن عبدالهادي (ت٧٤٤هـ)، مكتوبةٌ بخطه، كما تُثبِتُه المقارنةُ بخطوطه الأخرى، ولم يُفطَن لذلك في الفهارس، ولا في تحقيق الكتاب، بل لم يعتنِ المحققُ بإثبات العنوانِ الذي وضعهُ المصنِّف لرسالته[١].

---

(١) طبع باسم: الكلام على مسألة الاستواء على العرش، تحقيق: ناصر السلامة.

رسالة ابن عبدالهادي في الاستواء، بخطه:

مكتبة برنستون، مجموعة يهودا، ١٨٨٥

ومنه: أن مكتبة الملك سلمان المركزية بجامعة الملك سعود تحتفظ[1] بنسخةٍ من فتوى: «تشنيف السَّمع بإبطال أدلة الجمع»، للعلامة الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، جاء في آخرها: «حرَّره المُجِيب: محمد بن علي الشوكاني، غفر الله لهما»، وكَتَب عليها بعضُ الفضلاء: «وهي بخطه المعروف لدى كل مَن له معرفةٌ بالخطوط»[2].

---

(١) برقم (٧٩٧٣).

(٢) كاتب هذه العبارة هو الشيخ ثابت بن سعد الدين بهران، أحد علماء اليمن المعاصرين (ت١٤٠٠هـ).

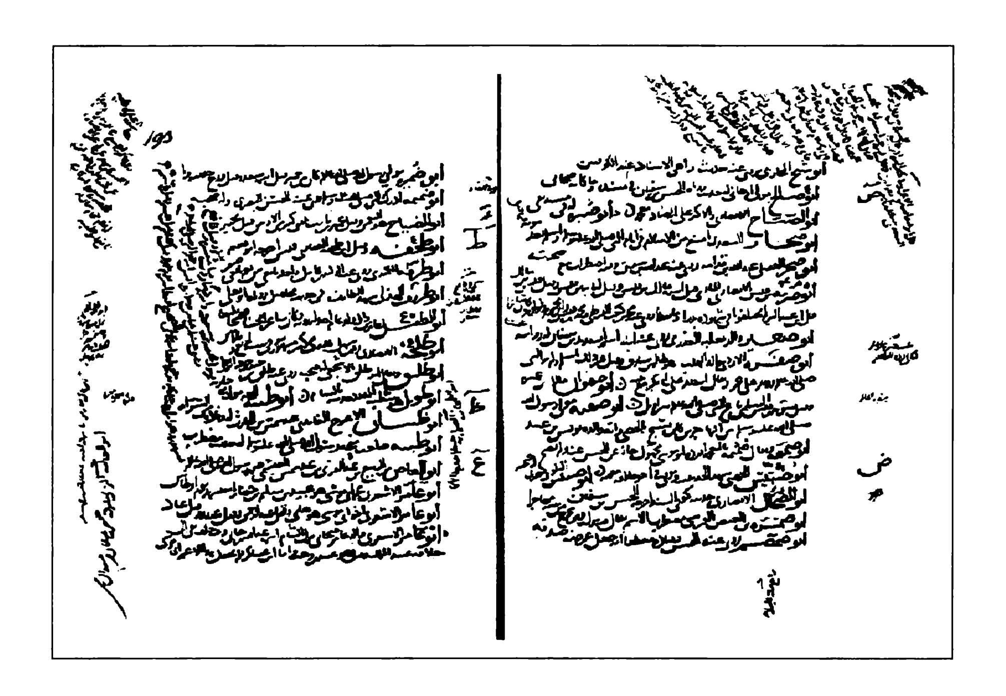
والأمر كما ذكر هذا الفاضل، إلا أن مُفَهرس المكتبة أبعد، فدوَّن في بطاقة فهرسة المخطوط أنه «كُتِب في القرن الرابع عشر الهجري تقـديرًا»، ووصف النسخةَ بأنها نسخةٌ «حديثة»، فأضعَفَ قيمتَها بذلك.



الصفحة الأخيرة من «تشنيف السمع»، للشوكاني

ومن ذلك: نسخةٌ نفيسةٌ من كتاب «تجريد أسماء الصحابة»، للحافظ الذهبي، مكتوبةٌ بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحتفظ بها

مكتبة باريس الوطنية[1]، ولم يهتدِ مُفَهرِسوها إلى معرفة الناسخ، فبَقِيَت هذه النسخةُ النفيسةُ غُفلًا عن التعريف والإشادة، حتى يسَّر الله لي ذلك قريبًا.



«تجريد أسماء الصحابة»، للذهبي، بخط الحافظ ابن حجر، وعليه حواشٍ كثيرة له

والوقوف على هذه النسخة يُضيف، فيما يُضيف، تصديقًا لما ذكره الحافظ السخاوي في ترجمته للحافظ ابن حجر، حيث أورد كتابَ الذهبي في قائمة ما نَسَخَهُ ابن حجر من تصانيفِ غيرِه، وذكر أنه «في مجلد»[2].

ومن مُهِمٍّ ما يتفرَّعُ عن هذه القضية: تمييزُ أصحاب الحواشي،

(١) برقم (ARABE 2013).

(٢) الجواهر والدرر (٢/ ٧١٤).

والتعليقات، والإضافات، وفَصلُ ما بينها وبين النصوص الأصلية.

وقد استعمل الذهبيُّ ذلك في الدفاع عن الحافظ ابن خيرون (ت٤٨٨هـ)، حيث غُمِزَ بإلحاق ما ليس من «تاريخ بغداد»، للخطيب البغدادي، فيه، فقال الذهبي: «كتابتُه لذلك كالحاشية، وخطُّه معروف، لا يلتبس بخط الخطيب أبدًا، وما زالَ الفضلاء يفعلون ذلك»[1].

ومما حُقِّق فيه ذلك: أن مسوَّدة: «المقفى الكبير»، للمقريزي، «وقعت في يد ابن حجر العسقلاني، فسجَّل عليها بخطِّه تراجمَ لبعض الرجال الذين اكتفى المقريزيُّ بذِكر أسمائهم فقط، وعندما وَجَدَ ناسخُ نُسخَة المكتبة السليمية ذلك، سجَّل أمام التراجم التي أثبَتَها ابنُ حجر بخطه ما يفيد أنها ليست من أصل عمل المقريزي، وأنها من إضافات ابن حجر العسقلاني»[2].

ومن أمثلة ما وقع في ذلك من الخلل، لضعف المعرفة بخطوط الأعلام: أنه وُجِدَ على أحد مجلدات نسخةٍ من نُسَخ كتاب: «لسان الميزان»، للحافظ ابن حجر، بلاغاتٌ بخط المؤلف، وجاءت على حواشيها تعليقاتٌ واستدراكاتٌ نُسِبَت في إحدى طبعات الكتاب إلى المؤلف أيضًا، والواقع أنها مكتوبةٌ بخط تلميذه البقاعي، ولا تتعداهُ نسبتُها، والبون واضحٌ بين خط هذه التعليقات، وخط الحافظ ابن حجر[3].

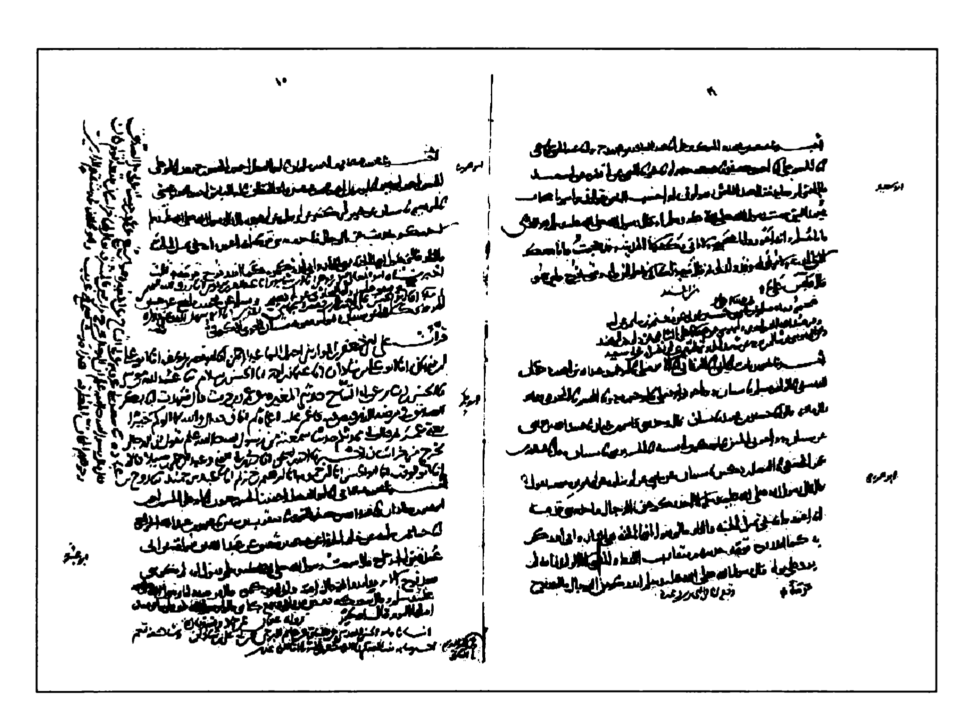
---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ١٢١)، وانظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٠٨).

(٢) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات (٢/ ٣٤٣)، باختصارٍ وتصرفٍ يسيرَين.

(٣) نبَّه على ذلك الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في مقدمة تحقيقه للكتاب (١/ ١٣٢).

ومنه: أن كتاب: «أخبار الدجال»، للحافظ عبدالغني المقدسي، طُبع[1] مدمجًا فيه تذييلُ الحافظ الذهبي وتعليقُه كيفما اتفق، مختلطًا غير مميَّز، مع وضوح الفرق بين خطَّي الحافظَين في النسخة، وإمكان فصل الأصل عن التذييل.



خط الذهبي مذيلًا على: «أخبار الدجال»، بخط مؤلفه عبدالغني المقدسي:

دار الكتب المصرية، ٢٩٥ حديث تيمور (ص١٤، ١٥)

وكثيرًا ما يقع شِبهُ ذلك للمحقِّقين، فيُقحمون الحواشيَ في المتون، والتعليقات في الأصول، ويخطئون في نسبتها إلى المؤلفين، لضعف نظرهم في تمييز الخطوط المختلفة.

(١) بتحقيق قسم التحقيق في دار الصحابة للتراث بطنطا.

٣ ـ إضافات سِيَرِيَّة:

الخطوط، كما يقول العلَّامةُ الزِّركلي، «فِلَذٌ من أرواح أصحابها، أبَدِيَّةُ الحياة، يَكمُن فيها من معاني النفوس ما لا تُعرِب عنه صورُ الأجسام»[١].

وخطوط الأعلام، كما يقول العلَّامةُ المَنُّوني، «تفيد في تكملة تراجمهم المقتضبة في مصادرها، فتُضيف إلى الاسم ما يُتَمِّم هويَّتَه، وتحدِّد تاريخَ حياته، وقد تكشف عن اسمٍ مغمورٍ لم يُتَرجم بالمرَّة»[٢].

ولهذا أمثلتُه الكثيرةُ عند المؤرخين، فمنها: أن ياقوت الحموي ذكر في ترجمة إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب «الصِّحاح»، أنه لم يقف على تاريخ مولده ووفاته، قال: «ثم وجدتُ نسخةً بـ «ديوان الأدب»، بخطِّ الجوهري، بتبريز، وقد كتبها في سنة ثلاثٍ وثمانين وثلاثمائة، ثم وقفتُ على نسخة بـ «الصحاح»، بخطِّ الجوهري، بدمشق، عند الملك المعظم بن العادل بن أيوب، صاحب دمشق، وقد كتبها في سنة ستٍّ وتسعين وثلاثمائة»[٣]، يريد بذلك أنه قد بقي إلى تلك السنة.

وقرَّب ابن عبدالملك المراكشي تاريخَ مولد أحد مترجَميه، وصحَّةَ إجازته من بعض الشيوخ، بالنظر إلى قرائن، منها خطُّه المؤرِّخ[٤].

وقد عَمَدَ العلَّامةُ الزركليُّ في «أعلامه» كثيرًا إلى تقريب سنة وفاة

---

(١) الأعلام (١/ ١٦).

(٢) تاريخ الوراقة المغربية (ص: ٧).

(٣) معجم الأدباء (٢/ ٦٥٨).

(٤) الذيل والتكملة (١/ ٦٠٩).

المترجَم من خلال ما وجده مؤرَّخًا بخطه[1].

وكتب الأستاذ محمد عدنان الجوهرجي رأيًا في تحديد وفاة الراغب الأصفهاني، فقرَّبها إلى سنة ٤٠٩هـ، اعتمادًا على نسخةٍ خطّيةٍ من كتابه: «المفردات»، مكتوبةٍ في محرم تلك السنة، وعليها ما يفيد أنها بخطه[2].

إن مِن أبرز الأحوال التي تقدِّمها خطوطُ الأعلام، مما قد لا يذكره مُترجِموهم، أو ربما ذكروه مُبتَسَرًا، أنها «تكشف المكوِّنات المعرفية لهذا العالم أو ذاك، وتساعدنا في تتبُّع مسيرته العلمية»[3]، فهي تبيِّن بُكورَهم في التحصيل، وجِدَّهم في الطلب درسًا وبحثًا، وقراءةً ونسخًا، ثم عطاءَهم حتى أنفاسِهم الأخيرة. وأنتَ راءٍ في هذه الخطوط، كما يقول د. حاتم العوني، «تلميذَ الأمس أصبح شيخَ اليوم، وهناك خطُّه وهو سامعٌ ابنُ إحدى عشرة سنة، وهنا خطُّه وهو ابن ثمانٍ وثمانين سنة...»[4]، والنماذجُ التي تَظهَرُ فيها آثارُ الزمان على خطوطهم المتردِّدة، وأحرفهم المبعثرة، أكثرُ من أن تحصر[5].

---

(١) انظر ـ مثلًا ـ: الأعلام (١/ ٣٠، ٧٠، ٧١، ١٠٦، ٢/ ١٦٩، ٤/ ٢٩٤، ٥/ ٤٤، ١٢٥، ٦/ ١٦، ٧/ ١٨٢، ٢٨١).

(٢) رأي في تحديد عصر الراغب الأصفهاني (ص: ١٩١ ـ ٢٠٠).

(٣) مفهوم المخطوطة الموقَّعة، د. يوسف زيدان (ص: ١١).

(٤) مقدمة تحقيق: مشيخة أبي عبدالله الرازي وثبت مسموعاته (ص: ٥٦).

(٥) انظر: مقالة: نماذج من عطاءات الأيام الأخيرة، لكاتبه، منشورة على الشبكة العالمية، ٢٢/ ٧/ ١٤٣٧هـ.

وإضافةً إلى ذلك، فإن خطوط الأعلام «تبيِّن لنا عمليةَ تحويل الأفكار المخزونة في عقولهم إلى واقعٍ مقروءٍ على الورق، ومكتوبٍ بخطوطٍ متنوعة، تتناسبُ وشخصية كاتبها التي يمكن أن نستَشِفَّها من نوع الخط، وطريقة الكتابة، وحتى طبيعة تسطير الكلمات...»[1].

وأجلُّ من ذلك أن تصحِّحَ الخُطوطُ أوهامًا وقع فيها أهلُ التراجم، أو تورِدَ إشكالاتٍ على بعض إطلاقاتهم، أو تُساهِمَ في «الفصل في المتشابهات والملتَبِسات في النصوص القديمة، بل وفي تحرير أسماء العلماء ذاتهم»[2].

فهذا الحاكم النيسابوريُّ يقول: «قد تواترت الأخبارُ أن اسمَ أبي طالب كنيتُه، ووُجِدَ بخط عليٍّ الذي لا يُشَكُّ فيه: «وكتب علي بن أبو طالب» »[3].

وهذا ياقوت الحمويُّ ينقل عن ابن الجوزي تأريخ وفاة أحمد بن

---

(١) توقيعات الألوسي، د. ظمياء السامرائي، ضمن بحوث مؤتمر المخطوطات الموقَّعة (ص: ٢٥٣)، بتصرف يسير. وانظر: البحث نفسه (ص: ٢٥٢).

(٢) مفهوم المخطوطة الموقَّعة، د. يوسف زيدان (ص: ١١). وانظر: مقدمة تحقيق الذيل والتكملة (١/ ١٣٠، ١٦٣).

(٣) نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٩/ ٣٣٨)، مع عزوه إلى المستدرك، والشطر الأول من العبارة ثابتٌ فيه (٣/ ١٠٨)، ولم أجد الشطر الثاني. قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٥٧): «... ولذلك كانوا يكتبون: «علي بن أبو طالب» و«معاوية بن أبو سفيان»، لأن الكنيةَ بكمالها صارت اسمًا، وحظُّ كلِّ حرفٍ الرفعُ ما لم ينصبه أو يجرّه حرفٌ من الأدوات أو الأفعال، فكأنَّه حين كني قيل: أبو طالب، ثم تُرِكَ ذلك كهيئته، وجُعِلَ الاسمان واحدًا». وانظر: الذيل والتكملة (٤/ ٣٢٧).

فارس بن زكريا اللغوي بسنة تسعٍ وستين وثلاثمائة، وعن الحميدي أنه مات في حدود سنة ستين وثلاثمائة، ثم يقول: «وكلٌّ منهما لا اعتبارَ به، لأني وجدت خطَّ كفِّه على كتاب «تتمة الفصيح»، من تصنيفه، وقد كتَبَه في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة»[1].

وهذا التاجُ ابنُ السُّبكي ينقل عن شيخه الحافظ الذهبي أن أحمد بن عيسى بن رضوان القليوبي الشافعي توفي سنة ٦٨٩هـ، ثم يعلِّق ابنُ السُّبكي بقوله: «وليس كذلك، بل قد تأخَّر عن هذا الوقت، فقد رأيتُ طِباقَ السَّماع عليه مؤرخةً بسنة إحدى وتسعين وستمائة، بعضها في جمادى الأولى، وبعضها في رجب، وعليها خطُّه بالتصحيح، وكان حاكمًا بمدينة المحلة إذ ذاك»[2].

وترجم الزركليُّ لمحمد بن إبراهيم الأنصاري الكتبي، المعروف بالوطواط (ت٧١٨هـ)، وقال في حاشية ترجمته عن كتابه «غرر الخصائص

---

(١) معجم الأدباء (١/ ٤١١).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٤)، باختصارٍ يسير. وقد دافع ابنُ قاضي شهبة في طبقات الشافعية (٢/ ٢١١) عن الذهبي، فبيَّن أنه ذكر القليوبيَّ في سنة ٦٨٩هـ من «التاريخ»، وقال فيه: «لا أعلم متى توفي». وهذه المدافعة صحيحة، إلا أن بعضَ المؤرخين التقَطَ من الذهبي تأريخ الوفاة، ولم ينقل عنه تردُّدَه فيه، انظر: العقد المذهَّب، ابن الملقن (ص: ٣٧٠)، حسن المحاضرة، السيوطي (١/ ٤١٩).

وانظر من نماذج استعمال المعاصرين للخط في تصحيح الوفيات: أعلام ليبيا، الطاهر الزاوي (ص: ٣٤٥).

الواضحة»: «تكرَّر طبعُه، وعلى جميع الطبعات اسمُ مؤلفه: «إبراهيم بن يحيى»، وراجعتُ ما في دار الكتب المصرية من نُسَخِهِ المخطوطة، فلم أجد اسمًا للمؤلف إلا على واحدةٍ منها، وقد جاء فيها: «محمد بن إبراهيم بن يحيى»، وهو الصحيح، لاتِّفاقه مع أقوال مترجميه. ثم ظفرتُ بالجزء الأول من نُسخةٍ بخط المؤلف: «محمد بن إبراهيم»، فزال كلُّ أثرٍ للشك»[1].

كما أورد الزركليُّ قولَ العيني في عبدالله بن محمد الدماميني (ت٨٤٥هـ): «لم يكن له اشتغالٌ بالعلم، بل كان يخدم الناس كثيرًا»، ثم علَّق قائلًا: «والناظرُ إلى المعروفِ مِن خطِّه لا يجرِّده من العلم...»[2].

وترجم الزركليُّ، كذلك، للحسن بن محمد الصاغاني (ت٦٥٠هـ)، ثم أورد نموذجًا من خطِّه نَسَبَ فيه نفسَه: «الصغاني»، فعلَّق الزركلي بقوله: «تقدَّم رسمُ كلمة: «الصغاني» في ترجمته بلفظ: «الصاغاني»، كما هو في كثيرٍ من المصادر، وليس بعد ظهور خطِّهِ مجالٌ للاختلاف»[3].

وفي شأن الصغاني نفسِه، توصَّل د. أحمد خان إلى عدم صحَّة ما حُكي عن تلميذه الدمياطي، مِن أن شيخَه توفي فجأةً دون عِلَّة، وذلك استنادًا إلى خطوط الصغاني والدمياطي نفسَيهِما، التي تُثبِت أن الصغانيَّ كان

---

(١) الأعلام (٥/ ٢٩٧)، باختصارٍ يسير.

(٢) الأعلام (٤/ ١٢٧).

(٣) الأعلام (٢/ ٢١٥). وانظر: سماعات مؤلفات الصغاني اللغوية، د. أحمد خان (ص: ١٠٢ـ ١٠٤).

مريضًا في أيامه الأخيرة[١].

ووقف د. صلاح الدين المنجد على مناولةٍ محرَّرةٍ بخط الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي، فقال: «وقد أفادتني هذه المناولة فائدةً كبيرة، ذلك لأن اسم ابن الفراء هنا يُطابق اسمَ مؤلف كتاب: «رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة»، الذي كنا حققناه عام ١٩٤٧، وقد تردَّدنا يومئذٍ في الجزم بشأنه[٢]، ولعله أن يكون هو هذا...»[٣].

وأكَّد د. يوسف زيدان صحَّةَ إطلاق «ابن العربي» على محيي الدين الحاتمي الطائي، المشهور بابن عربي، اعتمادًا على ما كتبه بخطه[٤].

وترجم الزركليُّ لحجازي بن محمد الشيبي السنديوني، فنقل عن فهرس دار الكتب المصرية عنواناتِ رسائلَ ألَّفها، محفوظةٍ في الدار بخطه، وصحَّح الأستاذ أحمد العلاونة نسبتَه إلى: «الشعيبي»، بعد وقوفه عليها هكذا بخط المترجم، واحتَمَل أن الخطأ من المفهرس الذي نقل عنه الزركلي[٥].

---

(١) سماعات مؤلفات الصغاني اللغوية (ص: ٨٣ - ١٠٠).

(٢) مقدمة تحقيق: رسل الملوك (ص: ز - ك).

(٣) مقدمة تحقيق: حذف من نسب قريش، لمؤرج بن عمرو السدوسي (ص: ٢٠).
وكأنَّ د. المنجد لم يستحضر ذلك بعد اثنتي عشرة سنة، فلم يُلحِقه في مقدمة الطبعة الثانية من «رسل الملوك».

(٤) مفهوم المخطوطة الموقَّعة (ص: ١١، ١٩).

(٥) توشيح كتاب الأعلام (ص: ٥٧).

وكتب الباحث جاسم محمد الكندري مقالةً نقل فيها عن خط أحمد بن محمد بن محمود ابن مري البعلبكي، أحد تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية، نِسبَتَهُ نفسِه شافعيًّا، ورأى خطأً ما وقع في بعض المصادر التاريخية مِن نسبتِه حنبليًّا[1].

أَمَا وقد أضافت خطوطُ الأعلام إلى مصادر تراجمهم، وصحَّحت بعضَ أوهامها، فإنها تؤكد كثيرًا مما يُذكر فيها غالبًا، وتعطي دلالةً مقنعةً على صِدقيَّةِ المؤرخ، ودقَّتِه، وأمانتِه، فيما نَقَلَه في هذا الصَّدد.

ويكفينا من ذلك نماذجُ شاهدةٌ يسيرة[2]:

الأول: ذكر الحافظ ابن نقطة، في ترجمة القاسم بن علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت٦٠٠هـ) ـ ولد الحافظ صاحب التاريخ ـ، أن «خطه لا يُشبه خطَّ أهل الضبط والإتقان»[3]، وقال الحافظ الذهبي: «وخطُّه وَحِش»[4]، وقال: «وخطه ضعيفٌ رديء»[5].

وها خطُّه كما وَصَفَاه، تراه رأيَ العين:

---

(١) مقالة منشورة على الشبكة العالمية، ٩/ ١/ ١٤٣٨هـ.

(٢) أورد د. يوسف زيدان نموذجًا من تأكيد «موقَّعات ابن النفيس» لما ذُكِرَ عنه في بعض كتب التاريخ، انظر: مفهوم المخطوطة الموقَّعة (ص: ١٢).

(٣) التقييد (٢/ ٢٣٠).

(٤) تاريخ الإسلام (١٢/ ١٢٢٤).

(٥) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٦٨).

خط القاسم ابن عساكر: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٦٣ (ق٧٤ب، ٧٥أ)

الثاني: ذكر الحافظ ابن حجر، في ترجمة الفقيه علي بن إبراهيم بن داود الشافعي، علاء الدين ابن العطار، الملقَّب بـ «مختصر النووي» (ت٧٢٤هـ)، أنه «نسخ الأجزاء، وكتب الطِّباق»، ثم «أصيب بفالج سنة ٧٠١، وكان يُحمل في مِحَفَّة، ويُطاف به، وكتب بشماله مُدَّةً»(١).

وخطوط ابن العطار التي وصلتنا تصيح بصحَّة ذلك، فحيث كان خطًّا فائقًا مجوَّدًا قبل أن يُفلج، ظهر عليه أثر المرض بعد ذلك، وصار أضعفَ من خطه الأوَّل.

(١) الدرر الكامنة (٤/ ٥).

خط ابن العطار سنة ٦٦٨هـ: المكتبة الظاهرية،

مجاميع العمرية، المجموع ١١٧ (ق١٦٧أ)

خط ابن العطار سنة ٧٠٦هـ، بعد إصابته بالفالج بخمس سنين:

المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٧٢ (ق٣٣ب)

الثالث: حكى الذهبيُّ قصةَ انصرافه لطلب الحديث وعلومه، فقال في ترجمة العلَّامة المحدِّث القاسم بن محمد البِرزالي: «وكان هو الذي حبَّب إليَّ طلبَ الحديث، فإنه رأى خطي، فقال: «خطُّك يُشبه خطَّ المحدِّثين»، فأثَّر قولُه فيَّ، وسمعتُ وتخرجتُ به في أشياء»[1]. وقد ذكر ابنُ السُّبكي أن الذهبيَّ «طلب الحديث وله ثماني عشرة سنة»[2]، أي: في سنة ٦٩١هـ.

وخطُّ الذهبي قُربَ تلك السنة محفوظٌ إلى اليوم، ومطالعتُه تُبَيِّن جودةَ تشبيه البرزالي، وحُسنَ ما تفرَّس في هذا الشاب الطُّلعة، الذي أصبح لاحقًا من أعلام الأمة الذين لا يخطئهم التاريخ.

خط الذهبي أوائل سنة ٦٩٣هـ: المكتبة الظاهرية،

مجاميع العمرية، المجموع ٤١ (ق١٤٦أ)

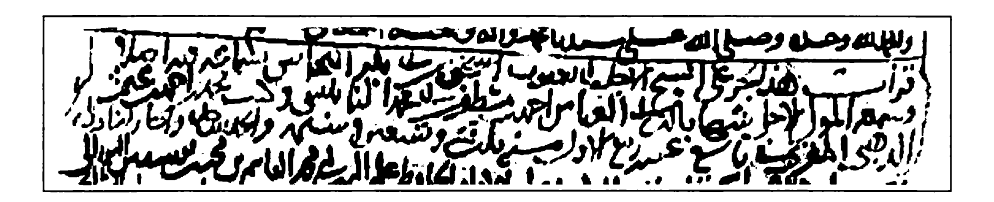
ويتَّصل بذلك، أن مترجِمي الذهبي تكاثروا على ذكر عنايته بالقراءات

---

(١) ذيل تاريخ الإسلام (ص: ٤٥٦).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٢).

والإقراء في مقتبل عمره[1]، ولكن ماذا عن أن يلقِّبَ نفسَه، بخطِّ يدِه، في تلك الأيام بـ «المقرئ»؟ لا شكَّ أنها إضافةٌ نوعيةٌ لم تأتِ عليها كتبُ التراجم، وهي أيضًا تأكيدٌ وَثِيقٌ على ما ذُكِرَ فيها، وقد وقفتُ عليها في نموذجين.



الذهبي يصف نفسه بـ «المقرئ» في العشرين من عمره:
المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٧٨ (ق٢٦أ)

الذهبي يصف نفسه بـ «المقرئ» في العشرين من عمره:
المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٩٧ (ق١٤٠أ)

٤ ـ متعة علمية:

يصف الأستاذ المحققُ د. محمود الطَّنَاحي العيشَ في رحاب نوادر المخطوطات ونفائسِها بأنه «متعةٌ لا يعرفها إلا عاشق المخطوطات، المُدَلَّهُ

(١) الذهبي ومنهجه في كتاب تاريخ الإسلام، د. بشار عواد (ص: ٧٧).

بحُبِّها، فأيُّ سَنًى يلمع في عينيك وأنت ترى توقيعَ ابن الجوزي بخطِّه، بصحَّة سماعٍ عليه، أو خطَّ ابن خلكان بتملُّك؟ بل أيُّ نورٍ يغشاك وأنت تقرأ لتلميذٍ يقول: إنه قرأ هذه النسخة على مؤلفها بالبيت الحرام تجاه الكعبة المعظمة، ثم يؤرخ لذلك بسنة ٦٣٩، وأي شذًى يسري في أوصالك حين تقلِّب أوراقًا كتبها ابنُ حجر العسقلاني، فتلامس أنفاسُك أنفاسَه؟»[(١)].

ويقول الشيخ المحقق محمد عوامة: إن دارِسَ النُّسَخ الزاخرة بخطوط الأعلام «يكفيه من المتعة الروحية أن يعايش مجالسَ الأئمة الجهابذة، ويتعلَّم منهم عزَّةَ العلماء، وتواضعهم، ودقَّتهم، وأمانتهم»[(٢)].

ويقول الأستاذ إبراهيم الزيبق: إن «للعمل في المخطوطات متعة لا يعرفها إلا من ذاقها، إنها، في أيسر حالاتها، تنميةٌ لحسِّ الزمن في أعماقنا، وإرهافٌ لرعشة الماضي في وجداننا، نعيشه كأنه الحاضر، رؤيةً ورؤيا، هذه المخطوطة بخط الإمام الغزالي، وتلك بخط الإمام الذهبي، وهذه سمعها صلاح الدين، وتلك كان يملكها الملك المعظم، وتتلاحق الأزمنةُ أمامَك وأنتَ تَقِفُ في زمنك، وتعيش الفكرَ والوجدانَ معًا، هاهم أولاء أعلامنا، وأكاد، أحياناً، أمدُّ يدي لأصافحهم من خلال خُطوطهم»[(٣)].

---

(١) مقدمة تحقيق: ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات، لأبي عبدالرحمن السلمي (ص: ٦)، باختصار يسير.

(٢) مقدمة تحقيق: سنن أبي داود (١/ ٣٥)، بتصرُّف واختصار.

(٣) مقدمة تحقيق: طبقات علماء الحديث، لابن عبدالهادي (١/ ٥).

ويقول الشيخ المحقق د. علي العمران، إنه «لا يطرب للحديث عن خطوط العلماء إلا من عاش معها دهرًا، وقلَّب كلماتِها ساعاتٍ وساعات، واستشكل، وقام وقعد، وأنفق في النظر فيها من نور عينيه ما أنفق»[1].

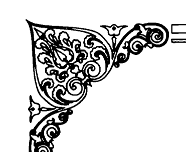
❐❐❐

---

(١) تغريدة على حسابه في موقع «تويتر»، ٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

الفَصْلُ الثَّانِي

قرائن معرفة أصحاب الخطوط وعوائقها




قرائن معرفة أصحاب الخطوط وعوائقها

مدخل

لا بُدَّ، أولًا، من التأكيد على صعوبة «معرفة خطوط الأعلام»، ودِقَّتِها، وما يكتَنِفُها من مَزَالِّ الأقدام، ومَظَانِّ الأوهام.

وليس أدلَّ على عِزَّةِ هذا النوع من المعرفة، وافتقارِه إلى الخبرة والتنقير والفحص، مِن تردُّدِ بعض كبار العلماء في أمره، وتمريضِ بعضِهم الحكمَ فيه، فهذا الحافظُ ابن الصلاح يقول بعد نقلٍ له: «ونقلتُه من كتابه بخط الدارقطني ـ فيما أحسب ـ»[1]، وأعجوبةُ الاطلاع العلَّامةُ مُغَلطاي يقول: «ومن خط الدارقطني ـ فيما يُقال ـ نقلت»[2]، والمحدِّثُ الحافظُ سبط ابن العجمي يقول: «رأيتُ بخطٍّ يشبه أن يكون خطَّ الحافظ تقي الدين محمد بن رافع السلامي»[3]، وقد توقَّف الزركليُّ عن الجزم

(١) علوم الحديث (ص: ٣١١).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٩٤)، وانظر: إكمال تهذيب الكمال (٩/ ١٣)، النكت الظراف (٥/ ٢٣٠).

(٣) الاغتباط بمن رمي بالاختلاط (ص: ٥٤).

بجملةٍ مـن خطـوط «أعلامـه»[1]. ولغيـر هـؤلاء مـن نحـو ذلـك كـذلك، كالقِفطي، وابن العديم، والنووي، وابن الملقن، والسخاوي[2].

ومع ذلك، فإنه «لا شكَّ ولا ريبَ أن خطوطَ أكابر العلمـاء والحكـام يعرفها مَن جاء بعدهم، ولو بعد مئينٍ من السنين، ويسوغ للمُطَّلع عليها أن يقـول: هذا خطُّ فلان»[3]، وقد قال ياقـوت الحمويُّ مرةً، بعـد نَقلِ جُملةٍ من خطوط الأعلام: «ومعرفتي بالخطوط الموجودة على النسـخة كمعرفتي بما لا أشكُّ فيه»[4].

وإذن، فيمكن للباحث، بالسَّبرِ والتتبُّعِ، وملاحظةِ تصـرُّفات العلمـاء على مرِّ القرون، أن يستنبطَ قواعدَ وأصولًا يستضيءُ بها في الباب، وينطلقُ منها في تحصيل هذه المعرفة، مع الحرص وشِدَّة الانتباه، والتحرُّز والتأنِّي والتروِّي، مقتديًا بالسالفين في جميع ذلك.

* * *

(١) انظر ـ مثلًا ـ: الأعـلام (١/ ٢٤٨، ٣٢٨، ٢/ ٥، ٤٩، ٣/ ٣٣٤، ٥/ ٣٠٣، ٣٣٠، ٦/ ٢٠٧).

(٢) إنباه الرواة، القفطي (٣/ ٦٢)، بغية الطلـب (١٠/ ٤٧٦٨)، بسـتان العـارفين، النووي (ص: ٣٢)، البدر المنير، ابن الملقن (٤/ ٥٤٨)، الضوء اللامع (١٠/ ٢١).

(٣) بحث في العمل بالخط، الشوكاني، ضمن: الفتح الرباني مـن فتـاوى الشـوكاني (٩/ ٤٦٥١)، بتصرف. ومسألة العمل بالخط من مسائل الأقضية الشهيرة، التي لا تختصُّ بالأعلام، بل تعمُّ كلَّ كاتب، وقد صُنِّفَت فيها رسائل.

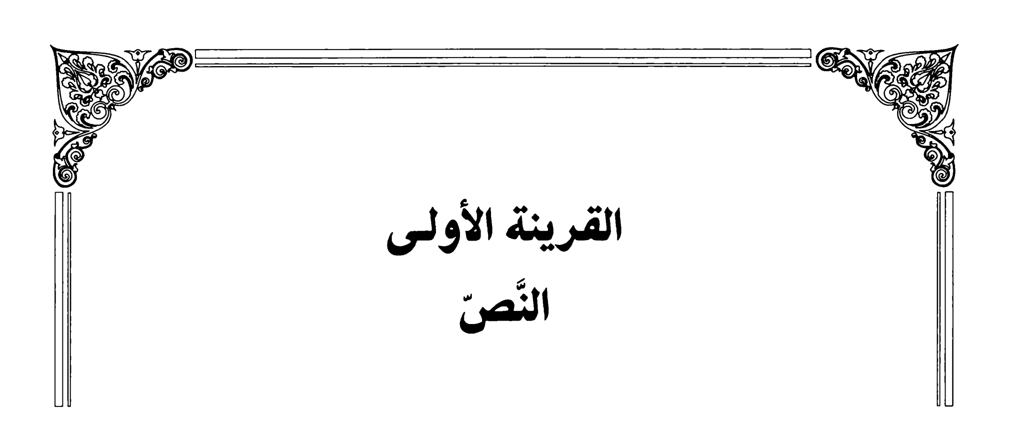
(٤) معجم الأدباء (٢/ ٦١٩).

يمكن التعرُّف على خطوط الأعلام في المخطوطات العربيـة باسـتعمال مجموعةٍ من القرائن والإشارات، على تفـاوُتٍ فـي قـوَّة الاعتمـاد عليهـا، بحسب توفُّرِها في المخطوط، ودرجةِ وضوحها، وسـلامتِها مـن المُعـارض، إذ يمكن أن تتعارضَ هذه القرائن، أو يدخلَ بعضَها الاحتمال.

ولسنا هنا فيما يكون الأمـرُ فيـه ضـربةَ لازب، وحُكمًـا لا يتخلَّـف، وإنما هو تلمُّسٌ لقواعدَ عامةٍ ذاتِ استثناءاتٍ كغيرها، وأصـولٍ أغلبيـةٍ مثـلَ كل أصل، وما من ذلك من بُدّ، إذ محلُّ الدراسة قرونٌ متطاولةٌ من الزمان، وآلافٌ من النُّسَخ والنُّسَّاخ والأعلام، والإحاطةُ بعاداتهم وطرائقهم كُلِّها أمرٌ شديدُ التعذُّر.

وسأعرض القرائنَ التي يُستَدَلُّ بها على صاحب الخـط، ثـم أعـرض بعد تقرير كل قرينةٍ ما يتناولهـا مـن إشـكالاتٍ وعوائـقَ سـلبيةٍ، قـد تلغـي دلالتَها، أو تجعلُها في مرتبةٍ دُنيا من الظنِّيَّة والاحتمال.

* * *



القرينة الأولى
النَّصّ

يجيء النَّصُّ على تسمية صاحب الخط من الأعلام مباشرًا صريحًا، من صاحب الخط نفسِه، بأن يسمِّيَ نفسَه في أثناء خطِّه، بعباراتٍ مُعتادةٍ لا يحصرها العَدّ، تتضمَّن ألفاظًا من تصاريف «الكتابة»، و«التعليق»، و«النَّسخ»، و«الخط»، و«الإثبات»، و«الفراغ»، وغيرها.

وقد يُشير صاحبُ الخط إلى نفسِه صراحةً، لكن من غير نصٍّ مباشرٍ على اسمِه، كأن ينسِبَ الخطَّ إلى: «مُصَنِّف» الكتاب، أو «مُلَخِّصه»، أو «جامِعه»، أو نحو ذلك، وذلك فيما عُرِفَت نسبةُ الكتاب فيه إليه.

وهذا النوع من النصوص هو الأصلُ في التعرُّف على صاحب الخط، كان مِن الأعلام أو ممَّن سواهم، لصراحته، وكونه من صاحب الخط نفسِه مباشرةً.

إلا أن صراحةَ هذا النوع ومباشرتَه تدعُوَان إلى الحيطة والانتباه قبل الأخذ به، ففضلًا عن وجوب عضده بقرائن أخرى ـ كما سيأتي في الفصل الثالث ـ، فإنه يلزم تفحيصُه وتمحيصُه، ودفع ما يَعتَوِرُه من إشكالاتٍ، أبرزُها ما يلي:

١ ـ اشتباه الاسم:

يحدُث أن يشترك الرجلان في خصائصَ اسميَّةٍ، أو نَسَبِـيَّة، ويـؤدي ذلك في أحوالٍ إلـى اشـتباهِهما، وتـداخُلِ مـا بينَهمـا، فربمـا نُسِـب خـطُّ أحدِهما إلى الآخر، وربما افتقر الجزمُ بنسبة الخط إلى أحدِهما إلى مرجِّحٍ قد يطول البحثُ عنه.

ومما ألقى هذا الإشكال بظلاله عليه: أن ابن عبدالملك المراكشي ترجم لغصن بن إبراهيم بن أحمد القيسي، فقال في ترجمته: «كذا جعـل ابـنُ الأبـار جَدَّه: أحمد[١]، ووقفتُ عليه في خطه: يحيى، إلا أن يكونا رَجُلَين»[٢].

ومنه: تقييدُ سماعٍ على «جزءٍ فيه حديث إسحاق بن إبراهيم بن راهويه»، ضمن مجموعٍ في جامعـة النجاح الوطنية بنابلـس[٣]، ختَمَـهُ كاتبُـه بعبارة: «. . . في يـوم الأحـد ١٢ ربيع الأول، سـنة ٨٩٩، وأجاز. كتبه العلائي».

والمنسوبون «العلائيَّ» في القرنين التاسـع، والعاشـر، فـيهم كثـرة، فاحتاج الأمر إلى تقريبٍ وتحديد.

وبالبحث في المجموع نفسِه، وُجِدَ الرجلُ يَنسبُ نفسَه في تقييدٍ آخر بخطِّه: «محمد بن أحمد العلائي».

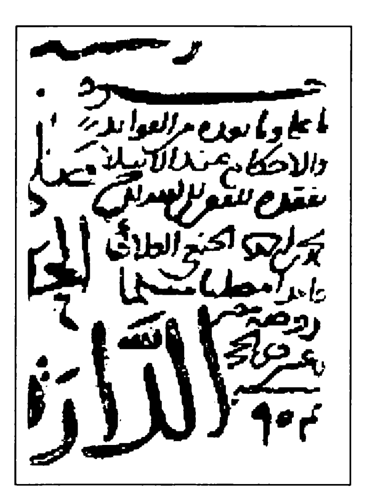
---

(١) التكملة (٤/ ١٣).

(٢) الذيل والتكملة (٣/ ٤٣٨).

(٣) برقم (NL215078).

وقد ترجم السخاويُّ في «الضوء اللامع» لرجُلين بهذا النَّسَب والنِّسبة، فبقي الإشكالُ قائمًا، إلا أن تتبُّعَ النُّسَخِ الخطية، والمجاميعِ المشابهة، أثبَتَ أن صاحبَ الخط يُلقَّب «بدر الدين»، وهو لقبٌ لأحد الرجلَين لا غير، وأنه كان يسكن روضةَ مصر، وهذا ما ذكره السخاويُّ في ترجمة بدر الدين فحسب، فتميَّز الرجل بذلك، واندفع الاشتباه[1].



تقييد للعلائي الحنفي في «روضة مصر»، سنة ٩٠٤هـ

ومما وقع فيه هذا النوع من الإشكال: أن العلَّامة الزركليَّ ترجم لعلي بن بَلَبان بن عبدالله، علاء الدين الفارسي، المنعوت بالأمير، ذاكرًا مولده سنة ٦٧٥هـ، ووفاته سنة ٧٣٩هـ[2]. وقد اشتبه هذا على الزركلي بعلي بن بَلَبان بن عبدالله الناصري المقدسي الدمشقي المُشْرِف، المولود

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق: جزء فيه حديث إسحاق بن إبراهيم بن راهويه، لكاتبه (ص: ٣٦). ويُستدرك عليه من هنا ما ذُكر عن سكناه روضة مصر، فإنه أوقفني على قيدِهِ مؤخرًا أخي البحَّاثة محمود النحال ـ بارك الله مسعاه ـ.

(٢) الأعلام (٤/ ٢٦٧).

سنة ٦١٢هـ، والمتوفى سنة ٦٨٤هـ[1]، فذَكَرَ بعضَ مؤلَّفاتِ الأخير في ترجمة الأول، وامتدَّ الاشتباه إلى نموذج الخط، فأوردَهُ من خطِّ الأخير كذلك، مع أن النموذجَ عبارةٌ عن تصحيحِ سماعٍ على ابن بَلَبان، مؤرخٍ في سنة ٦٨٣هـ، وفيه وَصفُهُ بـ «الشيخ الإمام، العالم العامل، الصدر الكامل، بقية الأشياخ، عمدة المحدثين»، وهذا ما يستحيل أن يوصَفَ به صبيٌّ في الثامنة من عمره، فضلًا عن أنه نسَبَ نفسَه في النموذج نفسِه: «المشرف الناصري»، وهذا ما لا يُعرف به ابنُ بَلَبان الفارسي البتة.

نموذج خط علي بن بَلَبان المشرف الناصري، الذي أثبت بعضَهُ الزركلي في ترجمة علي بن بَلَبان الفارسي: دار الكتب المصرية، (١٠٥ أدب م)

---

(١) مجمع الآداب (٢/ ٣٢٠)، تاريخ الإسلام (١٥/ ٥٢٣)، معجم الشيوخ، الذهبي (٢/ ٢٢)، المعجم المختص، الذهبي (ص: ١٦٣)، العبر، الذهبي (٥/ ٣٤٨)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٦٦)، البداية والنهاية، ابن كثير (١٧/ ٦٠١)، ذيل التقييد، الفاسي (٢/ ١٨٧).

واتَّصل بهذا أن صاحب «خطوط العلماء وفوائد من كتبهم» أورد نموذجًا لخط علي بن بَلَبان الحلبي الجاشنكر، مؤرِّخًا في رجب سنة ٧٤٠هـ، ونقل ترجمةَ الزركلي لعلي بن بَلَبان الفارسي المذكور آنفًا، ثم قال: «ذكر وفاته الزركليُّ سنة ٧٣٩هـ، والراجح أنه توفي بعد سنة ٧٤٠هـ»، استدلالًا بهذا النموذج، ثم ذكر أن نِسبَتَهُ فيه «الحلبي الجاشنكر» نسبةٌ عزيزة، وأردف ذلك بنموذجَين آخرَين من خط ابن بَلَبان، كتبهما سنة ٧٣٤هـ[1].

وتاريخُ الوفاةِ المذكورُ لم يتفرَّد به الزركلي، بل حرَّره أقرانُ ابن بَلَبان الفارسي ومعاصروه، والمؤرخون الكبارُ بعده: الذهبي، والصفدي، وابن نصر الله القرشي، والمقريزي، وابن حجر، وابن تغري بردي، وقاسم بن قطلوبغا. ومنهم مَن ضبط وفاته في تاسع شوال، في منزله بشاطئ النيل[2].

ومثل هذا الاتفاق والضبط، وإن كان ربما دخَلَهُ التوارُد، تَصعُب مخالفتُه إلا بمستندٍ ظاهر، والمستند الذي هنا ضعيفٌ لا يقوى على المخالفة، من جهتين:

الأولى: أن صاحبَ الخط حلبي، ولم يُنسَب ابنُ بَلَبان المترجَمُ حلبيًّا قط، بل هو دمشقيُّ المولد والنشأة، قاهريُّ السُّكنى والوفاة، وبعيدٌ غايةَ البُعد أن ينزل حلب في آخر حياته، حتى يَنسِبَ نفسَه حلبيًّا، ولا يكون لذلك عند المؤرخين ذِكر، خصوصًا معاصريه.

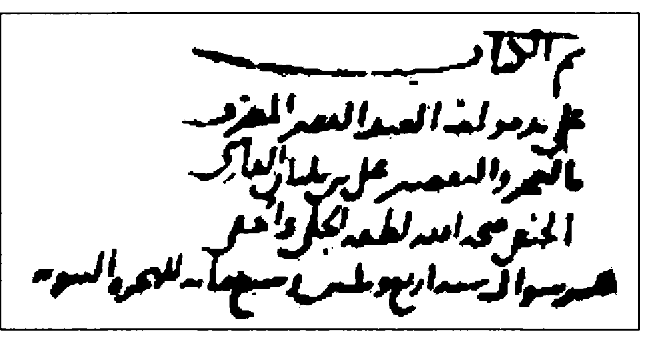
---

(١) خطوط العلماء وفوائد من كتبهم، يوسف السناري (ص: ١٢٦، ١٢٧).

(٢) المعجم المختص (ص: ١٦٥)، أعيان العصر، الصفدي (٣/ ٣١٢)، الوافي بالوفيات (٢٠/ ١٦٦)، الجواهر المضية، ابن نصر الله القرشي (٢/ ٥٤٨)، السلوك، المقريزي (٣/ ٢٦١)، الدرر الكامنة (٤/ ٣٨)، النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي (٩/ ٣٢١)، تاج التراجم، ابن قطلوبغا (ص: ٢٠٨).

الثانية: أن الخطَّ في النموذج منظَّمٌ واضح، يبعد أن يكتبَ مثلَه رجلٌ يقارب الخامسة والستين في أواخر عُمره. ومقارنتُه بالنموذجين المكتوبين سنة ٧٣٤هـ توضِّح اختلافَ الخطَّين بجلاء.

والمؤكَّد أن الناسخَ الحلبيَّ رجلٌ آخر، اتَّفق اسمُه مع اسم ابن بَلَبان المصري.



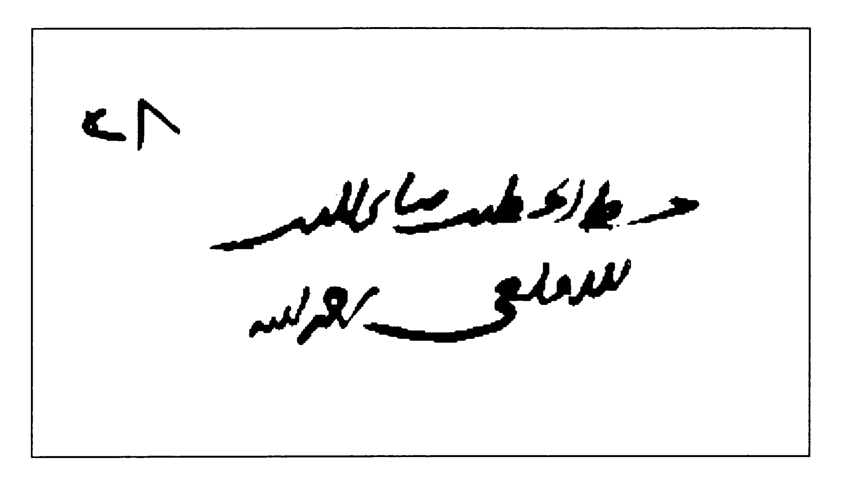
فرق خطَّي ابن بَلَبان الحلبي، وابن بَلَبان المصري

ومن ذلك: أن الزركليَّ أثبتَ نموذَجي خطٍّ في ترجمة الحسن بن عمر بن حبيب الحلبي (ت٧٧٩هـ)، وقال في آخرها: «يُلاحَظ أن المصادرَ اتَّفقت على تسميته: الحسن بن عمر، ووقع لي من خطه نموذجان واضحان،

هو في أحدهما: الحسين بن عمر، وفي الثاني: الحسن بن عمر»[1].

قال الأستاذ أحمد العلاونة: «تأمَّلتُ مليًّا في اللوحتين، ووجدتُهما مختلفتَين تمامًا، ثم قلتُ: لمَ لا يكون الحسين أخو الحسن؟ فوجدتُ أنهما أخَوان: الحسن، وهو المترجم هنا، وأخوه المحدِّث: الحسين، وهو صاحب نموذج الخط الآخر، وبه حُلَّ الإشكال»[2].

وقد يحدث هذا الاشتباه غفلةً، وسبقَ ذهن، أو عجلةً وتقصيرًا وقلةَ تحرير، مع وضوح الفرق بين المشتَبِهَين، **كما** كتب أحدهم على غاشية «جزء فيه أحاديث عن النبي ﷺ»، من رواية ابن ملَّة الأصبهاني: «خطُّ الخطيب ضياء الدين الدولعي ـ رحمه الله ـ».



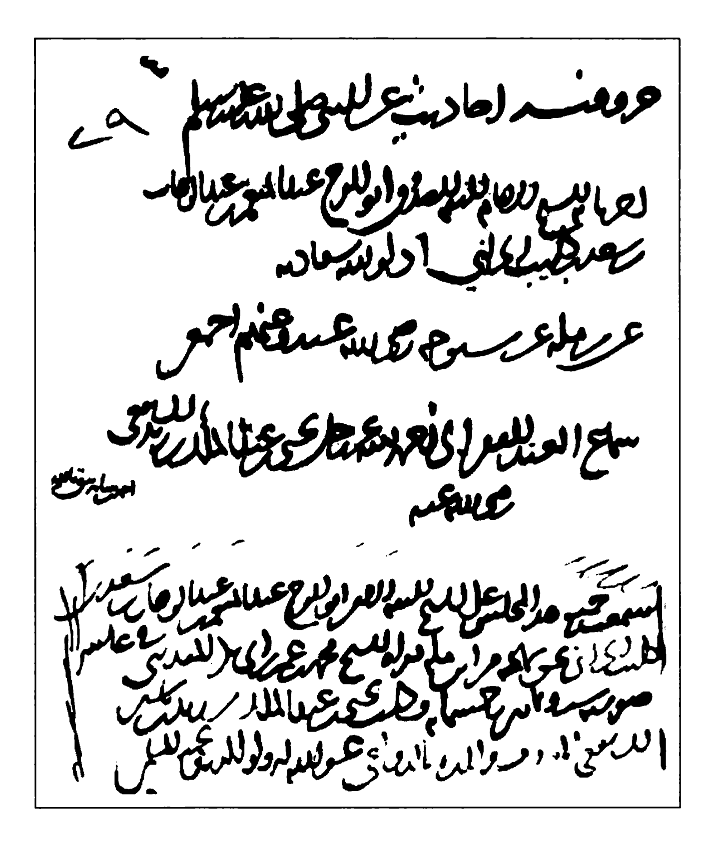
تعيين كاتب جزء ابن ملة: المكتبة الظاهرية،
مجاميع العمرية، المجموع ١٠ (ق٢٨أ)

---

(١) الأعلام (٢/ ٢٠٨).

(٢) الأعلام للزركلي: محاولات في النقد والتصحيح واستدراك الخطوط والصور، عن مسوَّدة المؤلف، باختصارٍ وتصرفٍ يسيرَين.

وبالنظر في الجزء، نجد ناسخَه كتب على غاشيته الأخرى: «سماع العبد الفقير إلى رحمة الله -عز وجل-: يحيى بن عبدالملك بن زيد الشافعي ﷺ وكتب في سماعِه آخرَ النسخة: «وكتب: يحيى بن عبدالملك بن زيد بن ياسين الشافعي، المعروفُ والدُه بالدولعي».

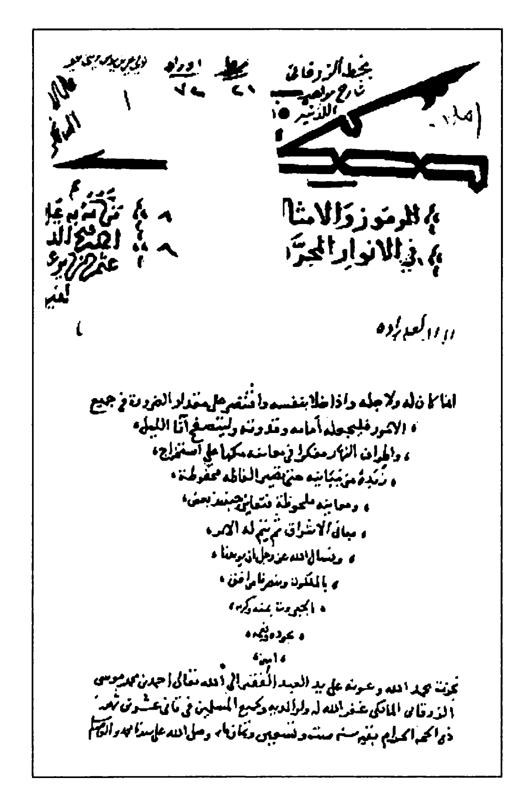


غاشية جزء من حديث ابن ملة، وسماعه، بخط ابن الدولعي: (ق٢٩أ، ٣٤أ)

ثم بمراجعةٍ يسيرة، يتبيَّن أن هذا الرجلَ ما هو بالخطيب الضياء الدولعي، وإنما هو ابنُه يحيى، ولذا جعل «الدولعيَّ» لقبًا عُرف به والدُه. وكان الأمرُ سيكون واضحًا -أيضًا- بالنظر إلى الشيخ الذي يَروي الجزءَ عنه كاتبُه، وهو أبو الفرج عبدالمنعم بن عبدالوهاب بن كليب الحراني، إذ

إنه شيخٌ في طبقة الخطيب الدولعي، يكبره بسبع سنواتٍ فقط[1]، فيبعد للغاية أن يرويَ الدولعيُّ عنه.

وكما كتب أحدُهم على نسخةٍ من كتاب: «الرموز والأمثال اللاهوتية»، للشهرزوري، أنها «بخط الزرقاني، شارح مواهب اللدنية»، وبمراجعة حرد متن النسخة، يتبين أن الناسخ انتسب: «أحمد بن محمد بن موسى الزرقاني المالكي»، وأرَّخ نُسختَه في ذي الحجة، سنة ٨٩٦هـ، وذلك قبل أن يولد شارح المواهب: محمد بن عبدالباقي بن يوسف الزرقاني، بنحو ١٦٠ سنة.


بخط الزرقاني شارح مواهب اللدنية

الرموز والأمثال

تمت بحمد الله وعونه على يد العبد الفقير إلى الله تعالى احمد بن محمد بن موسى
الزرقاني المالكي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين في ثاني عشرين شهر
ذي الحجة الحرام بتاريخ سنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

ملاحظة خاطئة في كون النسخة بخط الزرقاني شارح «المواهب»: مكتبة لاله لي، ١٣٧٦

(١) انظر ترجمتيهما في تاريخ الإسلام (١٢/ ١٠٨٠، ١١٤٩).

ووقع نحو ذلك من الأستاذ المحقق د. صلاح الدين المنجد، حيث نشر نموذجًا من نسخة: «الأسماء والكنى»، لأبي أحمد الحاكم، وذكر أنها: «نسخةٌ كتبها بمصر الحافظُ المنذري»[1].

والمتبادرُ إلى الذهن، والمعروفُ في إطلاق «الحافظ المنذري»، أنه الحافظُ عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، صاحبُ «الترغيب والترهيب» وغيرِه، والواقع أن كاتبَ النسخة هو ابنُه محمد، كما هو واضحٌ في النموذج نفسِه.

ونَسَب محقق قطعةٍ من «تاريخ دمشق»، لابن عساكر، نسخةً منه إلى خط الحافظ المؤرخ علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي (المولود سنة ٦٦٥هـ، والمتوفى سنة ٧٣٩هـ)، وترجم للناسخ على هذا الأساس في حاشيةٍ في مقدمة تحقيقه، مع أنه نقل في الحاشية التي تليها قولَ الناسخ: «فرغ نسخًا كاتبُه: محمد بن يوسف بن محمد بن يداس ـ كذا ـ البرزالي الإشبيلي ـ وفقه الله ـ، صبيحة يوم السبت السابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة خمس عشرة وستمائة...»، وقولَه في موضع آخر: «وكتب: محمد بن يوسف بن محمد بن أبي يداس البرزالي الإشبيلي، وعارض بالأصل يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ست عشرة وستمائة...»[2]. وغنيٌّ عن التوضيح بعد هذا أن الناسخَ إنما

---

(١) الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري، اللوح رقم (٤٣).

(٢) مقدمة تحقيق: مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ (مستل من تاريخ دمشق)، لابن عساكر، د. عامر صبري التميمي (١/ ٦٥).

هو جَدُّ والدِ الحافظِ علمِ الدين البرزالي، الحافظُ زكيُّ الدين (المولود سنة ٥٧٧هـ، والمتوفى سنة ٦٣٦هـ)، وأن النسخةَ مكتوبةٌ قبل مولد العَلَم البرزالي بخمسين سنة.

وجاء على نسخةٍ من «التلخيص الحبير»، لابن حجر، قيدُ قراءةٍ لم تتضح بعض حروفه، لكنَّ المحققَ جزم أنه «قرأ الكتابَ نجمُ الدين الحافظ عمر بن محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن فهد المكي الهاشمي، على والده، من أصلٍ صحيح، ووالده مُمسكٌ بهذه النسخة»، ثم أثبت ما استطاع قراءته من القيد، وفيه: «بلغ الولد نجم الدين. . . بارك الله ـ تعالى ـ فيه قراءةً عليّ. . .»، «قاله الفقير إلى عفو ربه: محمد بن محمد ابن. . . غفر الله ذنوبه»[1].

وهذا الجزم فيه قدرٌ كبيرٌ من الغرابة، إذ لا يبدو فيه مستندٌ للمحقق سوى اتفاقِ أن لمحمد بن محمد ابن فهد ولدًا يلقَّب نجم الدين. وبمراجعة القيد على النسخة، يتبيَّن أن نَسَبَ كاتبِه في غاية الوضوح، وهو محمد بن محمد بن الخيضري، أحد تلامذة ابن حجر المعروفين، ولو توفَّرت مصورةٌ واضحة لأمكنت قراءةُ اسم القارئ، الذي عبَّر عنه الخيضريُّ لصِغَره، كعادة أهل زمانه، بالولد[2].

---

(١) مقدمة تحقيق: التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز، د. محمد الثاني بن عمر بن موسى (ص: ٨٨)، وانظر: (ص: ٣١).

(٢) ظاهرٌ من نماذج المحقق أن مصوَّرته من النسخة جيدةُ التصوير، لكنه لم يضع صورةً للصفحة الأخيرة التي تضمَّنت هذا القيد.

قيد قراءة بخط الخيضري على «التلخيص الحبير»،

لابن حجر: مكتبة تشستربتي، ٣٥٥٩

وذكـر محقق كتاب: «مَن تكلـم فيـه الدارقطني في كتـاب السـنن»، للحافظ محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بـن سـليمان بـن حمـزة المقدسي، المعروف بناصـر الدين بن زريق (ت٨٠٣هـ)، أن مِن منسوخات المؤلِّف: كتابَ: «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بـن راهويـه»، وأنـه باشـر كتابتَه بنفسِه، وقال: «كتبه لنفسِه أفقرُ عبدٍ إلى ربه ـ عز وجل ـ: محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أحمد بـن عمـر»[1]. ومـن الواضـح أن المحقـقَ

(١) مقدمة تحقيق: من تكلم فيـه الـدارقطني فـي كتـاب السـنن، د. عبـدالله الغصـن (ص: ٢٣).

خلط بين رجلين، مع أنه نقل بنفسِه اختلافًا في نسبَيهما، ولو أكمل نسبَ الثاني منهما لازداد الأمرُ وضوحًا، وهو محدِّثٌ يُعرف بابن الرشيد، وقد توفي قبل الأول بسنوات[1].

وأورد أحد الباحثين خطًّا متأخرًا لـ «أحمد بن أبي بكر بن محمد الخطيب. . . ، نزيل مكة المشرفة»، منسوبًا للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المتوفى قديمًا، سنة ٤٦٣هـ[2].

هذا، ومما يَدخُل في إشكال اشتباه الاسم: غموضُ تسمية العَلَم نفسَه، حتى ربما ظُنَّ أن الكاتبَ غيرُه، إذ إن كثيرًا من الأعلام لا يسمِّي نفسَه بما اشتُهرت معرفتُه به، بل يسوق نسبًا قد لا يفطن الناظرُ منه إلى أن المنسوبَ فيه هو ذاك العَلَمُ المشهور.

ومن أمثلة ذلك: أن المحقق العلَّامة عبدالعزيز الميمني نبَّه إلى أن كتاب: «المجتنى»، لابن دريد، طُبع في حيدرآباد عن نسخةٍ بخط الكمال ابن العديم الحلبي، قال: «وظني أنهم لم يعرفوه، لورود اسمه هناك بدون اللقب والنسبة، وقد عُرف الرجلُ بهما»[3].

ومن ذلك: أن الحافظ المحدِّث رشيد الدين العطار، صاحب

---

(١) ذيل التقييد (١/ ١٥٤)، الدرر الكامنة (٥/ ٢٥٣)، إنباء الغمر (١/ ٤٤٧).

(٢) خطوط العلماء وفوائد من كتبهم، يوسف السناري (ص: ١٩٣).

(٣) خزانة الأدب، لعبدالقادر البغدادي، بحواشي أحمد تيمور وعبدالعزيز الميمني (٣/ ١٠٧).

المؤلفات والتخاريج، كان ينسبُ نفسَه أحياناً: «يحيى بن علي بـن عبـدالله القرشي المصري»، وهذا نسبٌ يخفى على المستعجل أنه للرشـيد العطـار نفسِه.

١٣٧

بابن الزبيل المصري حدث بها عن غير واحد

آخر الجزء الاول يتلوه ان شا الله في اول الثاني

باب جُبَيْح وجُنْح وخُنَّج وجُنَيْح

والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد نبيه المصطفى وعلى آله وصحبه

وعترته وسلامه كثيرا دايما الى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل

كتبه يحيى بن علي بن عبدالله القرشي المصري بيده عفا الله له

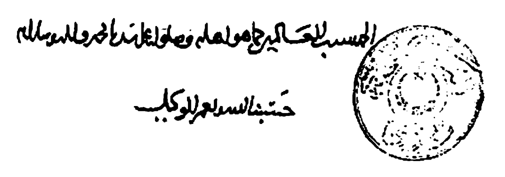
حرد متن قطعة من: «الإكمال»، لابن ماكولا، بخط الرشيد العطار:

مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٧٢٦١

ومنـه: أن ابـنَ منظـور، صاحـبَ «لسـان العرب» وغيـره، كتب في حـرد متن قِطَعـةٍ مـن: «مختصـر تاريـخ دمشـق»، لـه[١]: «علَّقه عبـدُالله: محمد بن المكـرم بن أبـي الحسـن الأنصـاري الكاتب»، وهـذا نسـب ابن منظـور نفسِه.

(١) ومثل ذلك في قطعٍ أخرى من الكتاب، وفي كتبٍ أخرى لابن منظور.





حرد متن: «مختصر تاريخ دمشق»، لابن منظور،
بخطه: مكتبة فيض الله أفندي، ١٥١٧

٢ ـ اشتباه القيد[١]:

يختلط الأمرُ أحياناً على بعض المُطالِعين، إذ يقرأ عباراتِ حرد متن النسخة، وما فيها من الدعوات، والافتقارات، ونحوها، فيذهب وَهَلُه إلى أن الناسخَ هو المؤلف.

(١) بعضُ هذا الإشكال ضربٌ من الإشكال الذي يليه (النقل)، وإنما أفردتُه لامتيازه ببعض الخصائص.

وأبعد من ذلك أن المؤلِّفين، خصوصًا في القرن التاسع فصاعدًا، اعتادوا تقييدَ تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب في حرد متنه، وربما عبَّروا عنه بالفراغ من كتابته، فيشتبه هذا القيد كثيرًا بقيد فراغ النَّسخ، ويظنُّ بعضُهم أن النسخةَ بخط المؤلف.

ويرجع هذا الاشتباهُ إلى أسباب، أبرزُها:

١ ـ أن يكون التعبيرُ موهمًا، لا يتبيَّن منه المفروغُ منه إن كان تأليفَ الكتاب أو كتابتَه.

٢ ـ أن «العديد من النُّسَّاخ كانوا يتوقَّفون عند ما كتب (المؤلف)، ولا يزيدون عليه بيانات النَّسخ، مما قد يُعتَقَد معه أنه بخط مؤلفه، وبخاصةٍ إذا انتهى كلامُ المؤلف ببيانات التأليف»(١).

٣ ـ أن بعضَ المحتالين يلجأ إلى «قطع نصف الورقة الأخيرة، الحاوي على اسم الناسخ، وسنة النَّسخ، لإخفاء تاريخ النَّسخ، وإظهارها بخط المؤلف، فإذا أعياه الأمر طمس كل ذلك أو محاه»(٢)، موهمًا أن قيدَ فراغ التأليف أصيلٌ في النسخة.

ومن النماذج التي وقع فيها هذا الضرب من الاشتباه: نسخة «شرح

---

(١) الندرة الأثرية والندرة النصية، د. محمد كامل جاد (ص: ٨٨). ووقع فيه ما بين القوسين: «الناسخ»، ولعله سهو. وانظر: مصطفى القرماني: حياته وخطه، محمد عدنان الجوهرجي (ص: ٨٤٠).

(٢) علم الاكتناه العربي الإسلامي (ص: ٣٩٣)، بتصرفٍ واختصارٍ يسيرَين. وانظر: التزوير والانتحال في المخطوطات العربية، د. عابد المشوخي (ص: ٩٩).

ألفية العراقي»، له، المحفوظة في مكتبة الأوقاف المركزية بالقاهرة[1]، فقد أوردها بعضُ الأساتذة ضمن المخطوطات الموقَّعة في المكتبة، وساق ما فيها من حرود المتن على اعتبار أنها بخطِّ المؤلف[2]، مع أن العراقيَّ اعتاد أن يختم بهذه العباراتِ كُتُبَه، واعتاد نُسَّاخها نقلَها عنه، وما في هذه النسخة شيءٌ من ذلك دون شك، فجُلُّ النسخة مكتوبٌ بخطٍّ متأخر، مغايرٍ لخط العراقي المعروفِ تمامَ المغايرة.

آخر نسخة «شرح ألفية العراقي» المنسوبة إلى خط المؤلف خطأً

---

(١) برقم (١٢٨٨).

(٢) المخطوطات الموقَّعة بمكتبة الأوقاف بالقاهرة، د. عبدالستار الحلوجي، ضمن بحوث مؤتمر المخطوطات الموقَّعة (ص: ٣١٧). ووقع مثله لغيره.

ومما تظهر فيه محاولةُ إيهامِ كونِ النسخة بخط المؤلف: نسخةٌ من «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار»، للحافظ العراقي، تنتهي بقيد فراغ التأليف، مكتوبًا قبالتَهُ على الحاشية بخطٍّ مختلف: «خط المؤلف على التحقيق...»، ثم كُتِبَت في سائر الصفحة أحاديثُ منثورة.

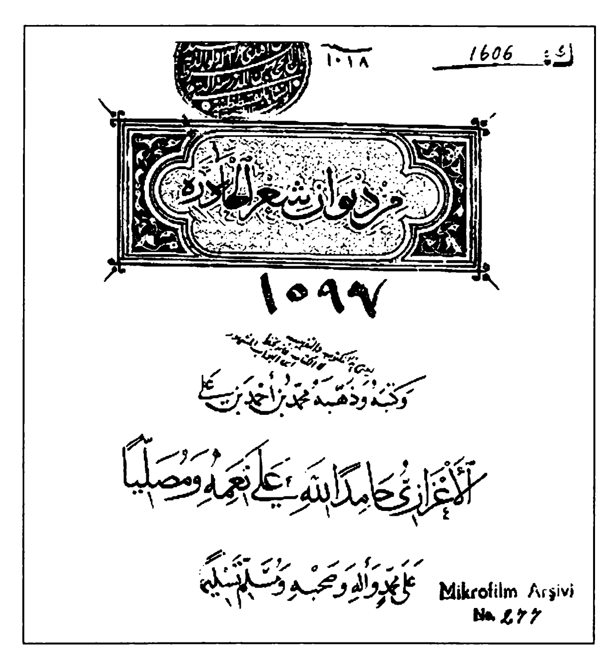
والتدقيق في مصوَّرة النسخة يوضِّح أن وُرَيقةً قد أُلزِقَت أسفلَ قيد فراغ التأليف، وكُتِبَت عليها تلك الأحاديث، والمرجَّحُ أنها أخفَتْ قيدَ فراغ النَّسخ، الذي سيُظهِر، لو ظَهَر، أن النسخةَ لا تمتُّ لخط المؤلف بِصِلة، كما ادَّعى ذلك مَن ادَّعاه.

الصفحة الأخيرة من «المغني عن حمل الأسفار»،
للعراقي: مكتبة برنستون، مجموعة يهودا، ١٧٨٩

وكما يشتبه قيدُ فراغ التأليف بقيد فراغ النَّسخ، فإن الاشتباهَ يطالُ قيوداً أخرى توجد عادةً على المخطوطات العربية، حيث يُسارع بعضُهم إلى استنباط اسم الناسخ من خلال بعض عبارات التملُّك والسَّماع ونحوها، ظنًّا منه أن قيودَ النسخة إنما تكون لناسخها بالمقام الأول، فيجعل نصًّا ما ليس بنصّ.

ويشتدُّ الاشتباهُ إذا عبَّر بعضُ المقيِّدين عن نفسِه بنحو لفظ: «كاتبه»، يريد أنه كاتبُ هذا القيد الذي فيه تملُّك الكتاب، أو سماعُه، أو قراءتُه، أو نقلُه.

وقد انتبَهَ إلى هذا الإشكال فاضلٌ طالَعَ نسخةً من: «ديوان شعر الحادرة»، جاء في حرد متنها أنه: «كتبَهُ علي بن هلال...»، لكن كُتِبَ على غاشيتها: «وكتبَهُ وذهَّبَهُ: محمد بن أحمد بن علي الأعزازي...»، فدوَّن الفاضلُ المشارُ إليه تعليقةً على النص الأخير، قال فيها: «يعني: هذا المكتوبَ والتذهيب، لا الكتاب، فإنه بخط ابن البوَّاب المشهور».



غاشية «ديوان شعر الحادرة»: مكتبة فيض الله أفندي، ١٥٩٧

ومما وقع فيه هذا الإشكال: وَهَمٌ مُسَلسَلٌ في تعيين ناسخ نسخة المكتبة الظاهرية من «الدرر الكامنة»، للحافظ ابن حجر، حيث كَتَبَ عليها بعض مُطالِعيها أو متملِّكيها: «وهذا الكتاب خط الشيخ إبراهيم البقاعي ـ من تلامذة ابن حجر ـ . . .»، ولا يبدو أن له في ذلك مستندًا سوى أن البقاعيَّ دوَّن على النسخة تملُّكًا بخطِّه، فظَنَّ أن النسخةَ كلَّها كذلك، ثم اغترَّ بقوله عددٌ من الباحثين والمفهرسين، والواقع أن النسخة بخط السخاوي دون شك[1].

ومن ذلك: ما وقع لمحقق كتاب «تاريخ خليفة بن خياط»، حيث جزم بأن اسمَ ناسخ أصله: أحمد بن محمد الأشعري، وساق قيدَ فراغ النسخ هكذا: «تمَّ الكتاب ـ بحمد الله وعونه ـ في مستهل ذي القعدة سنة سبع وسبعين وأربعمائة بيد أحمد بن محمد الأشعري»[2].

وبنظرةٍ يسيرةٍ على موضع القيد في النسخة، يتبيَّن أن الجملةَ الأخيرةَ منه منفصلةٌ انفصالًا تامًّا عمَّا قبلها، بل هي مكتوبةٌ بخطٍّ آخر، وهي قيدُ تملُّكٍ لا علاقةَ له باسم الناسخ.

---

(١) انظر: مقالة: (الدرر الكامنة) في الظاهرية بخط السخاوي لا البقاعي، د. عبدالحكيم الأنيس، منشورة على الشبكة العالمية، ١٩/ ١٢/ ١٤٣٦هـ.

(٢) مقدمة تحقيق: تاريخ خليفة بن خياط، د. أكرم ضياء العمري (ص: ٣٤).

الصفحة الأخيرة من «تاريخ خليفة بن خياط»: الخزانة العامة بالرباط، ١٩٩ق

ومنه: ما وقع لمحقق «المعجم الأوسط»، للطبراني، إذ جزم أن ناسخَ إحدى نسختَيه هو «محمد بن أحمد المظفري»، ثم نقل ترجمته[1]،

(١) مقدمة تحقيق: المعجم الأوسط، طارق عوض الله، وعبدالمحسن الحسيني (ص: ٨٦).

وإنما عُمدتُه في ذلك ما وقع في النسخة من سماعاتٍ نصَّ المظفريُّ أنه كاتبُها، فتوهَّم المحققُ أنه كاتبُ النسخة برُمَّتها، مع الاختلاف البيِّن في الخط.

وقد وقع هذا التوهُّمُ عينُه، في المظفريِّ نفسِه، لآخرين[1].

ومن ذلك: أن محقق «الأربعين التساعية الإسناد»، لابن دقيق العيد، ذهب إلى أن النسخة التي اعتمد عليها مكتوبةٌ بخط العلَّامة مرتضى الزَّبيدي، وبنى على ذلك بعضَ الاستنتاجات، وتحسَّر على ضياع أصلها الذي هو بخط يوسف بن شاهين ـ سبط ابن حجر ـ[2].

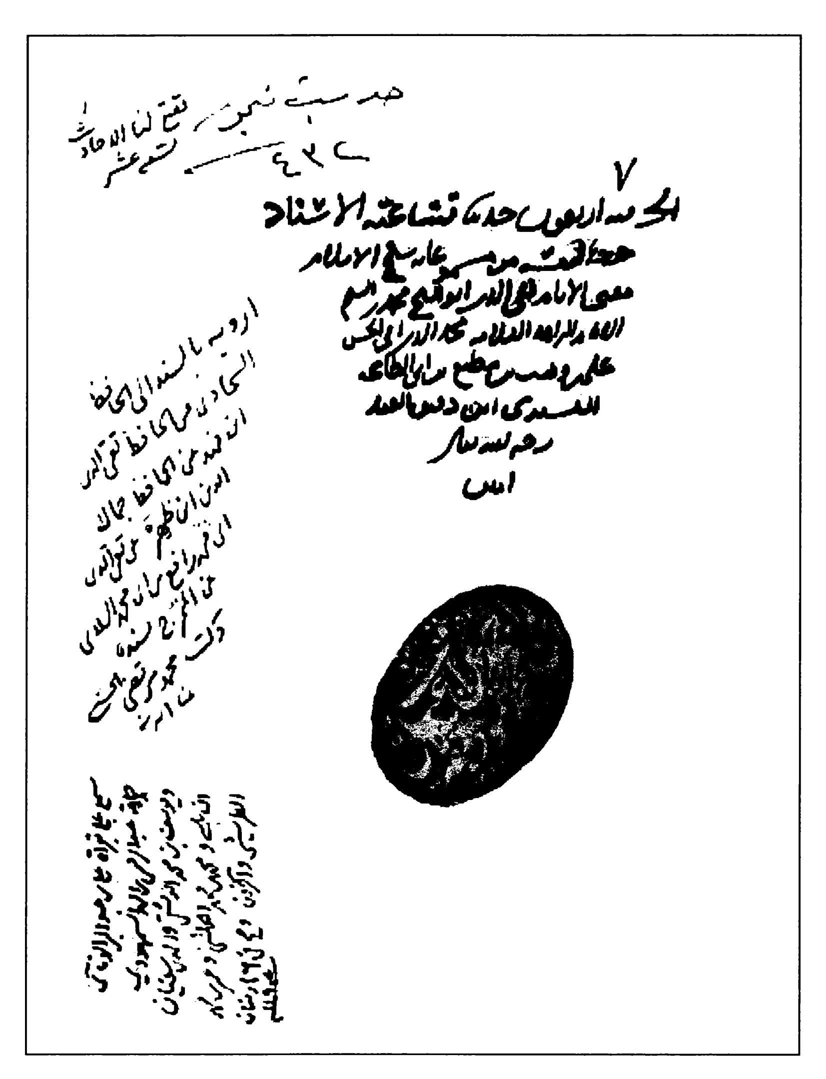
ولم يذكر المحققُ مستندًا له في هذا التعيين، والظاهرُ أن ما ساقَهُ إليه تقييداتٌ للزَّبيدي على غاشية النسخة، نصَّ في بعضها أنه بخطِّه، فكأنَّ المحققَ ظنَّ أن النسخةَ كلَّها كذلك، رغم الاختلاف الواضح في قاعدة الخطَّين.

بقي أن يُقال: إن الأصلَ الذي تحسَّر المحققُ على ضياعه هو الذي كان ينسخه ويحققه طيلةَ عملِهِ على الكتاب، فناسخُه هو سبط ابن حجر جزمًا، وخطُّه فيه هو خطُّه المعروفُ الذي لا مرية فيه.

---

(١) انظر: تاريخ هاشم بن مرثد الطبراني، تحقيق نظر الفاريابي (ص: ٨)، وتحقيق أحمد الشال (ص: ٧٨، ٧٩)، فهرس المخطوطات المصوَّرة في مكتبة جابر الأحمد المركزية بجامعة الكويت على الشبكة العالمية: الجزء الرابع من «عيون التواريخ»، للكتبي، نسخة فيض الله أفندي، رقم الطلب (٢٠٢١).

(٢) مقدمة تحقيق: الأربعون التساعية الإسناد، حسنين سلمان مهدي (ص: ٢٢ ـ ٢٦).



غاشية «الأربعون التساعية الإسناد» لابن دقيق العيد، بخط سبط ابن حجر، وتقييدات بخط مرتضى الزبيدي: دار الكتب المصرية، ٤٣٢ حديث تيمور (ص١)

ومن ذلك: أن محقق «الأمالي الحلبية»، لابن حجر العسقلاني، جزم أن ناسخَ نسخة الإسكندرية منها هو عمر النصيبي[١]، اعتماداً ـ فيما

(١) الأمالي السَّفَرية (الحلبية)، تحقيق حمدي السلفي (ص: ٧، ٩، ٨١).

يظهر ـ على قيدٍ في آخر النسخة، نصُّه: «من مرويات عمر بن النصيبي وأخيه أبي بكر». هذا مع أن الناسخَ نصَّ، في موضعَين أثبَتَ المحققُ صورتَيهما، على أن «كاتب هذه الأحرف: محمد بن إبراهيم بن محمد السلَّامي»، ومع أن عمرَ النصيبيَّ المذكورَ وُصِفَ، في موضعٍ أثبَتَ المحققُ صورتَه أيضًا، بالولد النجيب الموفق، وترجمته تُثبِت أنه كان يبلغ وقتَ كتابة النسخة ثلاثة عشر عامًا فقط[1].

الأمالي الحلبية، لابن حجر، بخط محمد بن إبراهيم السلَّامي:

مكتبة بلدية الإسكندرية، ٢٠٢١د (ق١١أ، ١٥أ)

(١) الضوء اللامع (٦/ ١٢٣).

ومنه: أن محقق كتاب: «المحدث الفاصل»، للرامهرمزي، رجَّح أن ناسخَ إحدى نُسَخِه هو الفقيه أبو محمد؛ عبدالله بن محمد بن عبدالله الزناتي، راوي الكتاب عن الحافظ أبي طاهر السِّلَفي، معلِّلًا ذلك بأن «الإمام السِّلَفيَّ قد كتب له سماعَه بيده في آخر الكتاب»[1].

وإضافةً إلى أن مجرَّدَ كتابةِ الشيخ سماعَ التلميذ ليس صريحًا في كونه هو الناسخ، فقد تبيَّن بمراجعة ترجمة الزناتي المذكور، من كلام السِّلَفي نفسِه، أنه كان ضريرًا[2]، فيستحيل أن يكون هو الناسخ إذن.

ومنه: أن بعضَ الفضلاء تتابعوا على نسبة نسخةٍ من «مقدمة ابن خلدون» إلى خطه[3]، وإنما هي مسوَّدةٌ بخطٍّ غيره، قابلها هو، وصحَّحها، وأثبَتَ ذلك في قيدٍ بخطِّه على غاشيتها، وكتب ديباجةً في مطلعها[4].

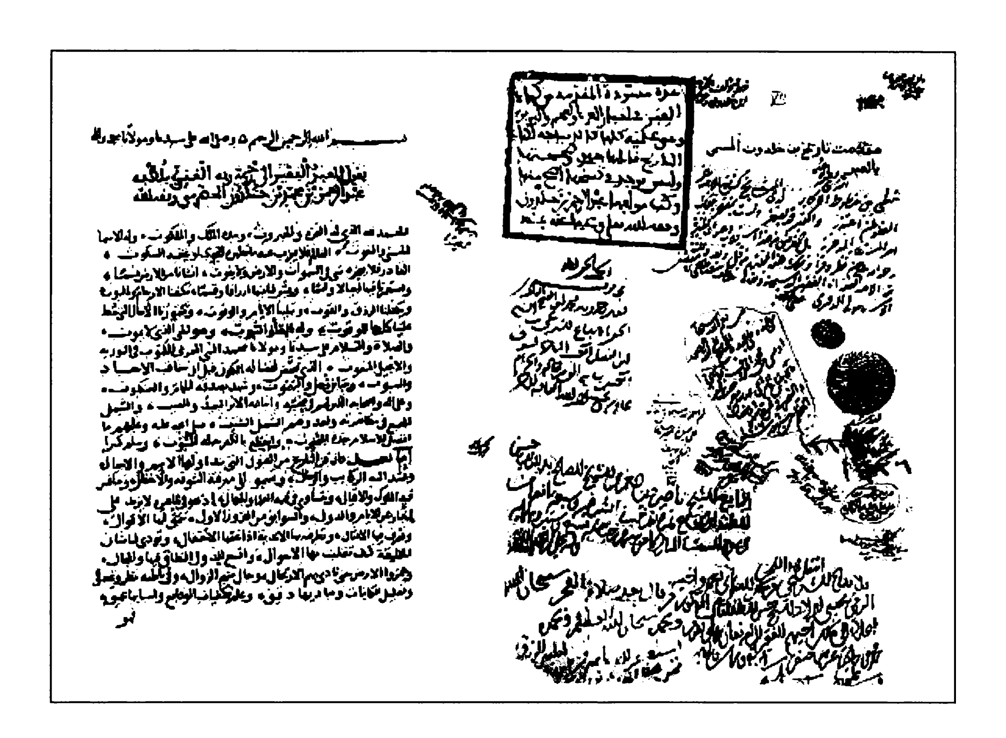
---

(١) مقدمة تحقيق: المحدث الفاصل، د. محمد عجاج الخطيب (ص: ٣٩).

(٢) معجم السفر (ص: ١٤٧). وللإنصاف، فلم تكن هذه الترجمة منشورةً حالَ كتب د. الخطيب وصفَه للنسخة، لكنَّ المرادَ أن اعتمادَه على قيدٍ غيرِ صريح أدَّى به إلى هذا الخطأ الصريح، فضلًا عن أن محمد محب الدين أبو زيد، محقق الطبعة الحديثة من الكتاب، نقل كلام د. الخطيب في إحدى حواشيه (ص: ٧٨)، ولم يعلق عليه.

(٣) الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، د. أيمن فؤاد سيد (٢/ ٣٣٨)، مواقع شبكية نشرت النسخة.

(٤) وانظر وصف النسخة مفصَّلًا في مقدمة تحقيق د. إبراهيم شبُّوح (١/ ٣٢ - ٨٤).



غاشية «مقدمة ابن خلدون»،

وخطُّه عليها، وفرق خط الناسخ عن خطه:

مكتبة عاطف أفندي، ١٩٣٦

كما وقع المستشرق الألماني د. رودُلف زلهايم[١] فيما هو أبعدُ مِن ذلك إشكالًا، فإنه، في مقدمة تحقيقه لكتاب «نور القبس»، للحافظ يوسف بن أحمد بن محمود الدمشقي، المعروف باليغموري، ترجم

(١) عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، توفي عام ٢٠١٣م.

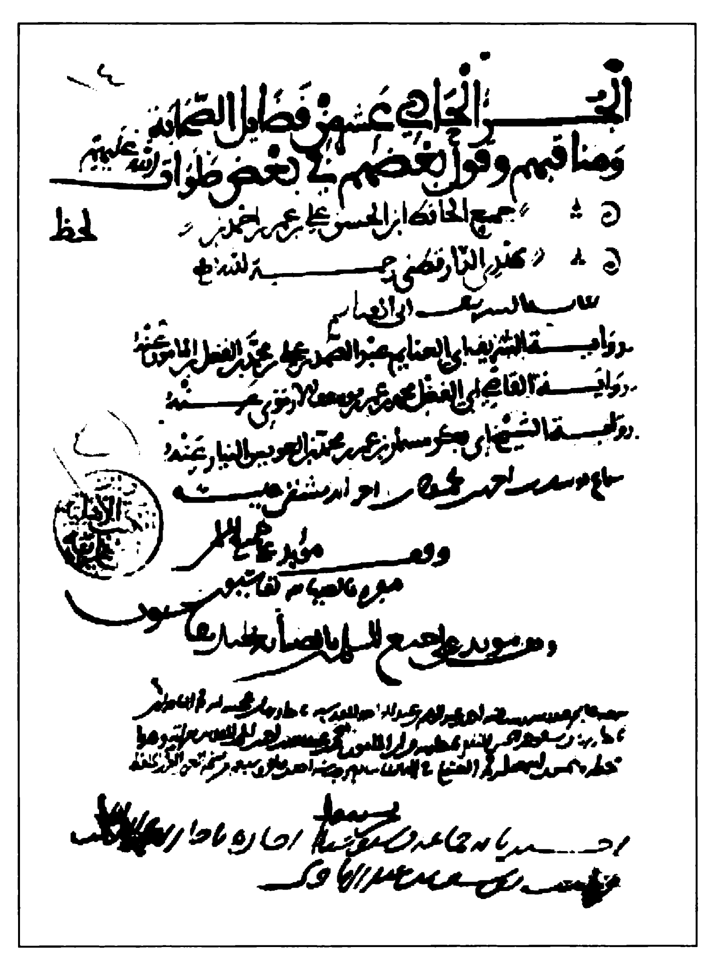
للمؤلف، وذكر أنه كان خمَّن أنه هو ناسخُ الجزء الحادي عشر من «فضائل الصحابة»، للدارقطني، ثم استطاع بعد اتِّضاح بعض تفاصيل الترجمة أن يضع ذلك التخمين موضعَ اليقين.

بعد ذلك، نقل اسمَ الشيخ الذي رُوِيَ عنه الجزءُ المذكور، وهو أبو بكر؛ مسمار بن عمر الموصلي، ثم قال: «وأما الناسخ فهو يوسف بن أحمد بن محمود. . .، بدلالة ملاحظة السَّماع التي كتبها أبو بكرٍ المذكورُ له، ونصُّها: «سماع يوسف بن أحمد بن محمود بن أحمد الدمشقي عليه». وخطُّ عبارة السماع يُجانِس الخطَّ الذي كُتِبَت به التصحيحاتُ المتناثرةُ في متن المخطوطة، وهو خطُّ الشيخ أبي بكر»، ثم ذهب يقيِّم خطَّ اليغموري، وتنظيمه للنسخة، زاعمًا أنه كتبها وهو ابنُ أربع عشرة سنة[1].

ولم يذكر د. زلهايم دليلاً على أن ملاحظةَ السَّماع بخط الشيخ أبي بكر المذكور، فضلاً عن أن الاستدلالَ بعبارة سماع اليغموري على كون الجزء بخطه هو استدلالٌ خاطئٌ تمامًا، إذ لا يمكن حصرُ الأجزاء التي وقعت سماعًا لغير نُسَّاخها، ودوَّنوا، أو دوَّن غيرُهم، سماعاتِهم عليها. والنسخةُ المذكورةُ مكتوبةٌ بخطٍّ مغربيٍّ واضحِ القاعدة، ولا يمكن أن يكون كاتبُه مشرقيًا دمشقيًا أو موصليًا.

---

(١) مقدمة تحقيق: نور القبس (ص: ١٦، ١٧).



الجزء الحادي عشر من فضائل الصحابة
ومناقبهم وقول بعضهم في بعض صلوات الله عليهم
جمع الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن
مهدي الدارقطني رحمه الله
رواية الشريف أبي الغنائم عبد الصمد بن علي بن محمد بن الفضل بن المأمون عنه
رواية القاضي أبي الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي عنه

غاشية الجزء الحادي عشر من «فضائل الصحابة»، للدارقطني:
المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٤٧ (ق١٤أ)

والصحيح أن اليغموريَّ هو كاتبُ ملاحظة السَّماع المذكورة، دَوَّنها لإثبات سماعه للكتاب كما هي العادة المنتشرة عند العلماء، وكما تُثبِتُه مقارنةُ خطِّه بأجزاءٍ أخرى عديدةٍ نَسَخَها، أو دوَّن سماعَهُ عليها[1]. وأما

(١) سردتُ جملةً جيدةً مما وقفتُ عليه منها في مقدمة تحقيقي لكتاب: السرائر، لعلي بن سعيد العسكري، وإحدى نسختيه بخط اليغموري، قيد النشر.

النسخة فلم تُمكن معرفةُ ناسخها، لكونها مبتورةَ الآخِر.

هذا، ولا ضيرَ أن يكون بعضُ القيود مقرِّبًا إلى معرفة الناسخ، ومساعدًا في تعيينه، **كما وقع في نسخةٍ** من «فتاوى العلائي»، حيث جاء على غاشيتها: «الحمد لله، من نعم الله على عبده محمد بن أحمد الغيطي الشافعي ـ لطف الله به ـ، سنة ٩٤١»، وأُرِّخَت النسخةُ في السنة نفسِها، فاستظهر المحقق أن الناسخَ هو الغيطي[1]. والصحيح أنه لا يستقيم الاعتماد على ذلك بمجرَّده ـ كما سبق ـ، والتاريخ لا يفيده، إذ قد يكون الغيطي استنسخها في تلك السنة، ثم كتب عليها تملُّكَه حين حازها. لكن يمكن أن يُستفاد من قياس خط الناسخ على خط الغيطي، فيقال: إن بينهما شبهًا من أوجه، ثم يؤيَّد ذلك بالقيد المذكور أولًا[2]، والله أعلم.

٣ ـ النقل:

يكثر جدًّا في المخطوطات وسماعاتها وتوثيقاتها أن تكون منقولةً عن أصولٍ جيدة، بخطوط مؤلفيها، أو بخطوط بعض الأعلام المشاهير، فربما لم يبيِّن الناقلُ أن النصَّ على ذلك منقولٌ لا أصيل، فيُشكل الأمر، ويُظَنُّ الخطُّ للمنقول عنه.

قال الأستاذ المحقق عبدالسلام هارون: «وهنا أمرٌ قد يوقِعُ المحققَ في خطأ جسيم، وهو أن بعض الغافلين من الناسخين قد ينقل عبارةَ المؤلف في آخر كتابه، وهي في المعتاد نحو: «وكتب فلان»، أي: المؤلف، ثم

---

(١) مقدمة تحقيق: فتاوى العلائي، د. عبدالجواد حمام (ص: ٣٥).

(٢) وفي القول بذلك مع ذلك نظر وتأمل.

لا يعقِّبُ الناسخُ على ذلك بما يُشعِر بنقله عن نسخة الأصل، فيَظُنُّ القارئُ أنها هي نسخةُ المؤلف. وهذه مشكلةٌ تحتاج إلى فطنة المحقق، وخبرته بالخط، والتاريخ، والورق»[1].

بل ربما بيَّن الناقلُ أنه ينقل عن أصل، لكن بعبارةٍ تخفى على بعضهم، فيَظُنُّ أن ذلك الخطَّ للعَلَم الذي نُسِبَ الخطُّ إليه. ويكون ذلك الخَفاء على ضربين:

أحدهما: خفاء قراءة، بأن يَذهَل عنها المُطالِع لوجودها في تضاعيف السياق غيرَ متميِّزة، أو لكونها في مقلوب الورقة، أو نحو ذلك.

الثاني: خفاء دلالة، بألَّا يفطن لمعناها، خصوصًا مع تنوُّع العبارات المستعملة فيها، من نحو: «ومن خطه نقلت»، أو: «لخَّصت»، أو: «لخَّصه فلان»، أو: «صورة ما في الأصل»، أو: «حكاية ما في الأصل»، أو يقال بعد ذِكر اسم صاحب الخط الأصلي: «وكَتَبَ في الأصل»، أو نحو ذلك.

وتُعَدُّ «ظاهرة النقل في المخطوط العربي من أكبر أسباب أخطاء المفهرسين والمحققين، وقد طالت كلَّ عناصر تكوين المخطوط، وبسببها لا يُجزَم بأصالة تقييدةٍ على نسخةٍ ما إلا بعد البحث عن قرائن، لا سيما الجزم بكونها بخط عالمٍ ما»[2].

ومن نماذج ذلك: ما أورده الأستاذ المحقق د. محمود الطناحي، أثناء وصفِه نسخةً من كتاب: «ذيل الكاشف»، بخط مؤلفه أبي زرعة ابن

---

(١) تحقيق النصوص (ص: ٢٩).

(٢) حوار في وسائل التواصل، صالح الأزهري، ٢٢/ ٧/ ١٤٣٨هـ، بتصرفٍ يسير.

العراقي، حيث نقل الطناحيُّ زَعْمَ محقِّقَةِ الكتاب أن النسخة التي اعتَمَدَتْ عليها بخط المؤلف[1]، قال: «وهذا غيرُ صحيح، والصواب أنها منقولةٌ عن نسخة المؤلف، وغرَّها أن النسخة خُتِمَت بالعبارة التي في نسختنا، وهي منقولة، بدليل قول الناسخ: «قال مؤلفه... ومن خطه نقلت»»[2].

وليس الخطأُ الذي وقَعَت فيه المحقِّقَةُ جديدًا في هذه النسخة، فقد كان كُتِبَ على غاشيتها: «بخط المصنِّف»، ثم حاول بعضهم تصويب ذلك بإضافة: «منقولٌ من». كما وقع بعضُ المفهرسين في الخطأ نفسِه، في النسخة نفسِها[3].

وحقَّق بعضُ الأساتذة كتاب: «جنى الجناس»، للسيوطي، واعتمد على نُسَخ، منها نسخةٌ محفوظةٌ في المكتبة التيمورية، بدار الكتب المصرية، ووصفها بقوله: «نَسَخها محمد بن علي بن أحمد الداودي المالكي، تلميذُ السيوطي، وقد انتهى من كتابتها في مجالس آخرُها صبيحة يوم الأحد لأربعٍ خلتْ من رمضان، سنة عشرين وتسع مئة، وقد نَقَلها عن نسخةٍ بخطِّ المؤلِّف نفسهِ، وذلك كما أشار في آخر صفحة»[4].

---

(١) مقدمة تحقيق: ذيل الكاشف، بوران الضناوي (ص: ٢٣).

(٢) الفهرس الوصفي لبعض نوادر المخطوطات بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (ص: ٣٩).

(٣) المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية بإستانبول، خزانة فيض الله أفندي، حميد مجيد هدو (ص: ٣٠٩).

(٤) مقدمة تحقيق: جنى الجناس، د. علي رزق الخفاجي (ص: ٥٦).

قال د. عبدالحكيم الأنيس: «كذا قال المحقِّق، وقد رجعتُ إلى الأنموذج الخطيِّ المنشورِ فرأيتُ فيه ما يأتي: «انتهى مِنْ خطِّ الداودي تلميذِ المؤلِّف، وصورةُ خطهِ بآخر نسختهِ:

نقله مِنْ خطِّ مؤلفه تلميذُهُ الفقيرُ إلى الله تعالى محمد بن علي بن أحمد الداودي المالكي في مجالس آخرُها صبيحة يوم الأحد لأربعٍ خلتْ من شهر رمضان سنة عشرين وتسع مئة، وحسبنا الله ونعم الوكيل...».
ومن الواضح جدًا أنَّ هذه النسخة ليستْ بخطِّ الداودي، إنما هي منقولة مِنْ خطهِ، فكلامُ المحقِّق غريبٌ جدًا!

وعلى هذا فقولُهُ أيضًا: «وهي أقدمُ النُّسخ التي بين أيدينا...، وممّا يزيد من قيمتِها أيضًا أنّها بخطِّ تلميذِ المؤلف...، وكلُّ هذه الحيثيات تزيدنا ثقةً بهذه النسخة، وتدفعُنا إلى اعتمادِها وجعلِها الأصلَ في تحقيق هذا الكتاب» قولٌ في غيرِ موضعهِ»[1].

ووقع هذا الإشكال لمؤلفَي كتاب «خطوط العلماء»، حيث أوردا نموذجًا لخط أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن علوان الأسدي، من سماعٍ حديثيٍّ فيه التصريحُ بأنه «كاتب الطبقة»[2]، ولم يفطنا إلى أنه كُتِب في آخر السَّماع: «يتلوه تتمة»، وبمراجعة التتمة في ظهر الورقة تبيَّن أن الطبقةَ منقولةٌ بدرجةٍ نازلة، فصاحب الخط فيها هو علي بن مسعود بن نفيس الموصلي ـ أحدُ المكثرين من نقل طباق السَّماع ـ، وهو نقلها عن

(١) مقالة: نسخة التيمورية من (جنى الجناس) للسيوطي ليست بخط الداودي، منشورة على الشبكة العالمية، ٩/ ٤/ ١٤٣٧هـ.

(٢) خطوط العلماء، عبدالله الكندري، جاسم صالح الكندري (ص: ٧٩).

خط أحمد بن محمد بن عبدالله الظاهري، الذي نقلها من خط ابن علوان المذكور أولًا[١].

وجزم محقق كتاب «القراءة خلف الإمام»، للبخاري، بأن أحد سماعاته مكتوبٌ «بخط أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني»[٢]، مع أن عبارةَ: «كاتب السَّماع في الأصل» في غاية الظهور في نص السَّماع، والخطُّ فيه للمزي، لا لابن تيمية.

أحد سماعات «القراءة خلف الإمام»، للبخاري،
نقله المزي عن خط ابن تيمية: مكتبة الفاتح، ١١٣١ (ق٤١أ)

---

(١) نبَّه على ذلك الأستاذ جاسم محمد الكندري في مقالة تصحيحٍ وتعليقٍ على الكتاب المذكور، نشرها على الشبكة العالمية، ١٨/ ٦/ ١٤٣٥هـ.

(٢) القراءة خلف الإمام، البخاري، تحقيق: هشام بن محمد فتحي (ص: ١٠٣).

ومما لم يبيِّـن الناقلُ فيه كونَه ناقلًا: أن بعضَهم نقل ترجمـةً لبرهـان الدين بن مفلح، صاحب: «المقصـد الأرشـد»، في ختام إحـدى نُسَـخِه، وهي ترجمةٌ كتبها ابنُ حفيده، لكن قـال العلَّامـة المحقـق د. عبـدالرحمن العثيمين: «وهي ليست بخط ابن الحفيد هذا، لأن خطَّه معروف مشـهور، وعندي منه نماذج، فلعلها منقولةٌ من خطه»[١].

ومن ذلك: أن بعـض فضـلاء المعتنـين حقَّـق رسـالةً لقطـب الـدين الخيضري، حول أذان بلال ﷺ، فذكر في مقدمته أن نسختَه «بخط المؤلـف، حيث جاء في آخرها: «قاله ورقمه الفقير إلى عفـو ربـه محمـد بـن محمـد الخيضـري الشـافعي، غفـر الله ذنوبـه بمنِّه وكرمـه». وهي قرينة كافية ـ إن شاء الله ـ على صحَّة نسبة هذا الأثر إليه. . . »[٢].

وبالنظر في خط النسخة التي أثبَتَ المحققُ صُوَرها، يتبيَّن أن الناسخَ ليس بالخيضري قطعًا، بل هو إبراهيم بن علي الديري القادري، كمـا تُثبِـتُه مقارنة الخطوط[٣]، وإنما وقع الإشكالُ لأن القادريَّ نقَلَ عبارة الخيضري، ولـم ينبِّـه على أنه فيها مجرَّدُ ناقل[٤].

---

(١) مقدمة تحقيق: المقصد الأرشد (١/ ٤٩).

(٢) مقدمة تحقيق: جزء في عدم صحة ما نُقل عن بلال بن رباح ﷺ من إبداله الشـين في الأذان سينًا، جمال عزون (ص: ١٤).

(٣) في هذه الدراسة عدة نماذج من خَطِّ الخيضري.

(٤) وللقادري من هذا الضرب نماذج عديدة.

رسالة في أذان بلال ﷺ، للخيضري، بخط القادري:
دار الكتب المصرية، ١٤٤ مجاميع م

٤ ـ تعدُّد النُّسَّاخ:

يكثر في المخطوطات العربية أن يشترك في كتابة المخطوط الواحد أكثرُ من ناسخ.

وقد يكون هذا الاشتراك أصيلًا، بحيث يشترك النُّسَّاخ في كتابة النسخة فعليًّا وقتَ نَسخِها، أو طارئًا، بأن تكون النسخةُ ملفَّقةً لاحقًا من نسختَين

لناسخَين مختلفَين. كما قد يكون الاشتراك متَّصلًا في الجزء الواحد من الكتاب، ويكون منفصلًا، بأن يستقلَّ بكل جزءٍ منه ناسخٌ مختلف.

وكثيرًا ما يُنَصُّ في حرد المتن، أو في موضعٍ غيرِه، على اسم الناسخ الذي كتب بعضَ النسخة، فيُظَنُّ أن جميعَها بخطه، ولا يكون الأمر في الواقع كذلك.

وإذا تفطَّن المُطالِع لذلك وَجَبَ عليه ألَّا يُجمِلَ الوصف، وألَّا ينسبَ خطَّ النسخة كلِّها إلى أحد نُسَّاخِها، بل عليه تفصيلُ ذلك وتوضيحُه، ونسبةُ كلِّ خطٍّ إلى مَن ثبت أنه له فحسب.

وسيأتي أن الإجمالَ في موضع التفصيل هذا قد يبلغ أن يكون إشارةً إلى تزويرٍ وانتحال، يُراد منه أن يُنسَب الخطُّ إلى المسمَّى فيه.

ومن النماذج التي توضح عُمقَ أثرِ هذا الإشكال: أن لكتاب: «ذيل ميزان الاعتدال»، للحافظ العراقي، نسخةً محفوظةً في دار المخطوطات العراقية، كُتِبَ على أوَّلها بخطٍّ متأخرٍ أنها «بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني»، وهو ما اعتمده المفهرسون، بل ما جزم به محققا الكتاب كلاهما، مع تنويههما معًا بصعوبة قراءة خط ابن حجر[1]. وذهب بعضُ الأساتذة إلى أبعد من ذلك، فسمَّى الكتاب: «تعليقات على ذيل ميزان الاعتدال»، ونَسَبَهُ لابن حجر، وقرَّر أنه مسوَّدة المؤلف بخطِّه[2].

---

(١) ذيل ميزان الاعتدال، العراقي، تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي (ص: ٤٢)، وتحقيق: صبحي السامرائي (ص: ١٢).

(٢) خطوط المؤلفين في دار المخطوطات العراقية، أسامة النقشبندي، ضمن بحوث مؤتمر المخطوطات الموقعة (ص: ٣٠٨).

عنوان «ذيل ميزان الاعتدال»، للعراقي، بخط الحافظ ابن حجر:

دار المخطوطات العراقية، ٩٨٣٣

والواقع الذي لا شكَّ فيه أن النسخة لكتاب «ذيل الميزان» ذاتِه، وأنها بخط مؤلف الكتاب؛ الحافظِ العراقيِّ نفسِه، وهي مسوَّدتُه منه، وعليها إلحاقاتُه وأعمالُه بالضرب والتصحيح.

وأما الحافظ ابن حجر، فكَتَبَ عنوانَ الكتاب، ثم ألحق بخطه في النسخة إلحاقاتٍ كثيرة، منها ما يكون صفحاتٍ كاملةً ـ خصوصًا في أواخرها ـ، وذلك نقلًا عن أصلٍ آخرَ بخط ابنِ المصنِّف؛ الحافظِ أبي

زرعة أحمد ابن العراقي. فلم يكن ابنُ حجر إذن سوى رجلٍ يجتهدُ في تتميم نسختِه التي وقعت له مسوَّدةً ذاتَ نواقصَ كثيرة.

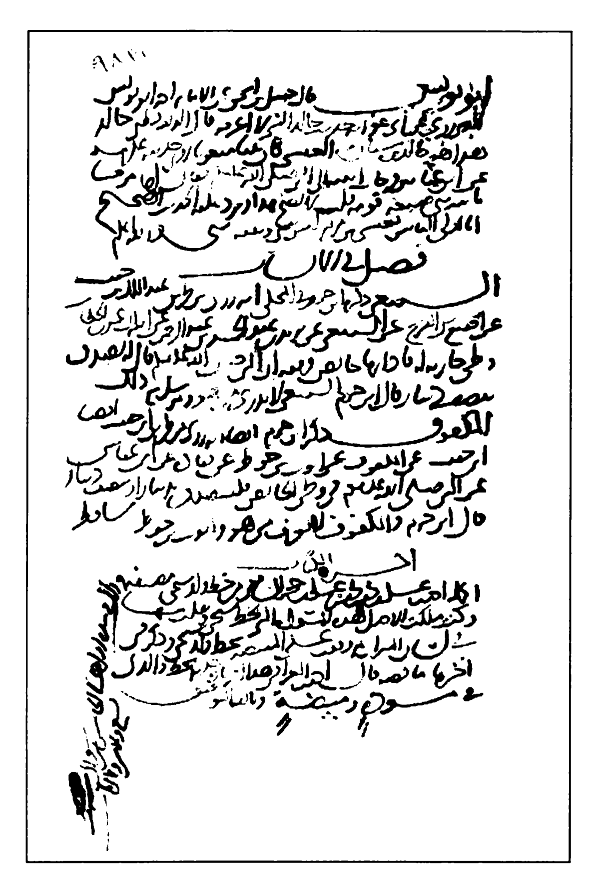
نموذج من نسخة «ذيل ميزان الاعتدال»، للعراقي،

يظهر فيه أصل الكتاب بخط المؤلف، والإلحاقات بخط الحافظ ابن حجر

والذي أوقَعَ في هذا اللبس: أن الحافظ ابن حجر هو كاتبُ خاتمةِ النسخة، وحردِ متنها، وقد نَصَّ فيه على اسمِه، فظُنَّ أن النسخةَ جميعَها بخطه.

وربما قيل: إن ثمة تشابُهًا، ساهَمَ في هذا اللبس، بين خطَّي العراقي وابن حجر، إلا أنه تشابُهٌ نسبي، والمعرفة بخط الرجلين، والمقارنةُ الفاحصةُ بينهما، تُثبتُ أن بينهما اختلافًا واضحًا.

وقد كانت قراءةٌ واعيةٌ لحرد المتن الذي كتبه ابنُ حجر كافيةً في دفع هذا الإشكال من أساسِه، فإنه قال فيه ما نصُّه: «آخر الكتاب. أكمله أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن حجر الشافعي، من خط ولد شيخي مصنِّفه، وذلك في مُدَّةٍ أولها الخامس من شوال، سنة تسع وثلاثين وثمانمائة. وكنتُ ملكتُ الأصلَ بهذه المسوَّدة التي بخط شيخي، ونقلتُ منها في «لسان الميزان»، ثم وقفتُ على المبيَّضة بخط ولد شيخي، وذكر في آخرها ما نصُّه: «قال أحمد ابن العراقي: هذا آخر ما وجدتُه بخط والدي في مسوَّدةٍ ومبيضةٍ». وبالله التوفيق».



آخر نسخة «ذيل ميزان الاعتدال»، للعراقي، بخط الحافظ ابن حجر

فابنُ حجر هنا ينصُّ على أنه «أكمله»، وهو مصطلحٌ دلالتُه على تتميم الكتاب أقربُ منها على ابتداء كتابته ـ وإن استُعمل للمعنيين جميعًا ـ، ثم هو يشير إلى هذا الأصل الذي أكمله بعبارة: «هذه المسوَّدة التي بخط شيخي»، وهو نصٌّ واضح على كون هذه النسخة، التي يكتب الحافظ حردَ متنها الآن، هي مسوَّدةَ العراقي بخطِّه. وبعد ذلك بيَّن ابنُ حجر أنه وقف على مبيَّضة الكتاب بخط ابن المصنف، يقصد: أنه أكمل الكتاب منها، وقد كان نصَّ على ذلك في ملاحظةٍ كتبها أسفل صفحة العنوان، قال فيها: «أكملتُه من خط ولد شيخي: الإمام أبي زرعة، وذكر أنه نقل ذلك من خط شيخنا... المسودة الأخرى. كتبه... عفا الله عنه».

وبهذا يتبيَّن أن هذه الإشكالية أخَّرت مرتبةَ هذه النسخة النفيسة، وأضعفت قيمتها، فبدلًا من أن تكون هي الأصلَ الذي كتبه المصنفُ بخطه، صارت فرعًا بخط أحد تلامذته، مكتوبًا بعد وفاة المصنف بثلاثٍ وثلاثين سنة.

ومن ذلك: أن محقق «رسالة في تفسير قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[البقرة: ١٤٣]»، للحافظ العلائي، ذكر أن نُسخة الرسالة بخط المؤلف نفسِه، ثم أورَدَ نموذجين منها، لكنهما بخطَّين مختلفين، وثانيهما فقط هو خطُّ العلائي(١).

(١) مجموع رسائل الحافظ العلائي، تحقيق: وائل زهران (١/ ٨٩ ـ ٩٢).

فرق الخطَّين في رسالة العلائي: من نماذج المحقق

ومن غامض نماذج هذا الإشكال: ما وقع في نسخةٍ من «لطائف المعارف»، للحافظ ابن رجب، حيث جاء في حرد متنها: «وكان الفراغ منها **على يد** أفقر عباد الله، وأحوجهم إلى رحمته، النادم على ما كان من كسبه: إلياس بن خضر بن محمد، الداعي لمالكه **وكاتبه** بطول البقاء، وعلو الدرجات والارتقاء، وهو الشيخ الإمام العالم العامل، وحيد دهره، وفريد عصره، ونسيج وحده: علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، أمتع الله بطول بقائه، وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته، غفر الله له ولوالديه **ولكاتب هذه الأسطر**، ولجميع المسلمين...».

فنُسِبَت الكتابةُ هاهنا إلى رجلين مختلفين، وقد ذهب محققُ الكتاب

إلى أن الناسخَ أولُهما، ولم يُشِر إلى الثاني إلا بتملُّك النسخة، وكتابة قيد مقابلتها[1].

والواقع أن قيدَ المقابلة نفسَه يوضِّح الأمر، حيث جاء فيه: «بلغ مقابلة... على يد كاتبها ـ إلا الصفحة الأخيرة، فإن كاتبَها المسمى فيها ـ، قال ذلك وكتبه: علي بن سليمان المرداوي الحنبلي...»، فتبيَّن أن النسخةَ بخط المرداوي، وأنه ليس لإلياس بن خضر فيها إلا كتابةُ الصفحة الأخيرة التي تضمَّنت حردَ المتن.

حرد متن نسخة من: «لطائف المعارف»، لابن رجب: مكتبة تشستربتي، ٤٢٧١

(١) مقدمة تحقيق: لطائف المعارف، ياسين السواس (ص: ٢٤).

وإذن، فالنسخة أعلى مما وصفها المحققُ بمراحل، إذ إن ناسخَها أحدُ أعلام الحنابلة وعلمائهم[1].

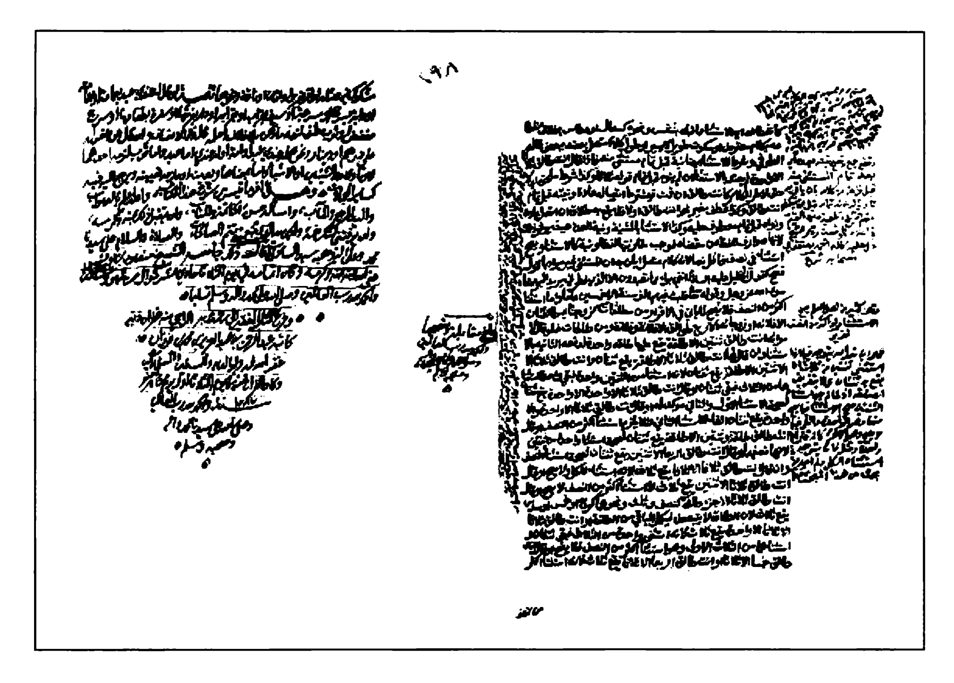
ومن نماذج الإشكالية نفسِها في المخطوطات المتأخرة: أن مكتبة المسجد النبوي تحتفظ بنسخةٍ من «شرح المنتهى»، للبهوتي، في ثلاثة مجلداتٍ مجموعُ أوراقها ٨٧١ ورقة، وقد سَجَّلَتْ فهارسُ المكتبة أن ناسخَ المجلدات كلِّها هو عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن محمد بن فوزان[2]، وأن تاريخ نسخ المجلد الثالث: سنة ١٢٨٧هـ.

وحيث كنتُ أتتبَّع منسوخاتِ ابن فوزان المذكور، لغرضٍ بحثيّ، فقد ظننتُ أني ظفرتُ بقدرٍ ضخمٍ من خطِّه، وتبيَّن بعد الوقوف على النسخة أنه اشترك في كتابتها مع نُسَّاخٍ آخرين، وأنه ليس فيها بخطِّه سوى ٢٥٧ ورقة من المجلدين الثاني والثالث، وأن سببَ تعيينه ناسخًا للمجلدات كلِّها: خلوُّ المجلدين الأوَّلين من بيانات النَّسخ، وكتابةُ ابن فوزان لحرد متن المجلد الثالث فحسب.

---

(١) انظر ترجمته في الضوء اللامع (٥/ ٢٢٥).

(٢) أما بطاقات المخطوط المرفقة به، فوقع اسم الناسخ فيها: عبدالرحمن بن عبدالعزيز الحصيّن. والحصيّن هو صاحب المكتبة التي كانت تحتفظ بالنسخة قبل ضمِّها لمكتبة المسجد النبوي، وليس على النسخة تصريحٌ بأنه هو الناسخ في أي موضع.



نموذج من اختلاف خط ابن فوزان عن خط ناسخٍ آخر للكتاب نفسه:

مكتبة المسجد النبوي ٢١٧.٤

٥ ـ التزوير والتغيير[١]:

نظرًا لأن قيمة المخطوط ترتفع حالَ كان ناسخُه بعضَ الأعلام، أو كان عليه خطٌّ بعضِهم، فقد وقع ـ مع الأسف ـ أن عبث بعضُ مُلَّاك المخطوطات في حُرود المتن، بطمسٍ أو تعديلٍ أو إضافة، لإيهام أن النسخةَ بخط مؤلفها، أو بخط أحد الأعلام المشاهير.

كما وقع أن زُوِّرَتْ توثيقاتٌ وتقييداتٌ بتمامها، منسوبةً لبعض الأعلام، للغرض نفسِه.

---

(١) انظر: التزوير والانتحال في المخطوطات العربية (ص: ٧٧ ـ ٩٤).

وقد يكون التزوير مجوَّدًا، بأن يعمد المزوِّر إلى المحاكاة الدقيقة، والتقليد المتقن لخط مَن يزوِّر خطَّه، وربما وقع تزويرًا ساذجًا يمكن كشفه بأدنى نظر.

قال الأستاذ عبدالسلام هارون في سياق الحديث عن واجبات فاحص المخطوطة: «وكما يحدث التزييفُ في التأليف؛ يحدث أيضًا في الخط. ويروي التاريخ أن بعض الحُذَّاق قد تمكَّن من تقليد الخطوط تقليدًا متقنًا، ذكر ابن الأثير أن علي بن محمد الأحدب المزوِّر كان يكتب على خطِّ كلِّ واحد، فلا يشكُّ المكتوبُ عنه أنه خطُّه»[1].

ومما لا يُخلَى المقامُ منه مِن طرائف «الأذكياء»، أن أبا الحسن بن عياش القاضي (كان حيًّا سنة ٣٢٢هـ) قال: «رأيتُ صديقًا على بعض زواريق الجسر ببغداد، جالسًا في يومٍ شديدِ الريح، وهو يكتب رقعة. فقلت: ويحك، في هذا الموضع، وهذا الوقت؟ قال: أريد أن أزوِّرَ على رجلٍ مرتعش، ويدي لا تساعدني، فتعمَّدتُ الجلوسَ هاهنا ليتحرَّك الزورق بالموج في هذه الريح، فيجيء خطي مرتعشًا، فيشبه خطَّه!»[2].

ومن أضرُب التزوير الساذج: ما يكون الخطُّ فيه مضطربًا، متباينًا، ويُنسَبُ مع ذلك إلى كاتبٍ واحد، كما وقع من جماعةٍ من اليهود في تزويرهم عهودًا فيها إسقاط الجزية عنهم، ناسبين ذلك إلى النبي ﷺ،

(١) تحقيق النصوص (ص: ٤٠).

(٢) أخبار الأذكياء، ابن الجوزي (ص: ١٤٠).

مُدَّعين أنها بخط علي بن أبي طالب ﷺ، فبيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أنها مكذوبة مزوَّرة، واستدلَّ، فيما استدلَّ، على ذلك بـ «اختلاف الخطوط اختلافًا متفاقمًا في تأليف الحروف، الذي يُعلم معه أن ذلك لا يصدر عن كاتبٍ واحد، وكلها نافيةٌ أنه خطُّ علي بن أبي طالب ﷺ»[1].

وحديث هذا الباب طويلٌ ذو شجون، وستأتي الإحالةُ إلى حكاياتٍ ومواقفَ افتُضح فيها المزوِّرون، مع اجتهاد بعضهم في إتقان التقليد والمحاكاة.

ولسنا هاهنا بصدد البحث في أساليب التزوير، وطرائقه، وإنما الصَّدد في أنه أحدُ عوائقِ الوقوف على خطوط الأعلام، والإشكالاتِ التي لا بُدَّ من التفطُّن لها.

فمن نماذج ما وقعت فيه محاولةٌ مكشوفةٌ لتزوير الناسخ: نسخةٌ تحتفظ بها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، من كتاب «مجمع الزوائد»، للحافظ الهيثمي[2]، تنبَّه مفهرسُها إلى أنها كُتِبَت بخطَّين مختلفَين، إلا أنه ذكر أن الخطَّ الثانيَ هو للمصنِّف نفسِه.

وبمراجعة ختام النسخة، يجد الناظرُ أن حرد المتن جاء مضطربًا، على هذه الصورة:

---

(١) أحكام أهل الذمة، ابن القيم (١/ ١٧٠).

(٢) برقم (٥٥٠٩)، وقد فُهرِسَت غلطًا باسم: «زوائد المعجمين الأصغر والكبير للطبراني».

«. . . وقد بينت طرق هذا الحديث في كتاب الأذكار. علقه بقلمه الفقير نور الدين الهيثمي. آخر الكتاب. في مستهل الحجة الحرام، سنة ستين [ثلاثين] وسبعمائة. والحمد لله وحده. . .».

ومن الظاهر أن هذا هو معتمَدُ المفهرس في نسبة خط القسم الثاني من النسخة إلى المصنِّف، إضافةً إلى ما جاء في الورقة الأولى بخطٍّ متأخرٍ بالمفاد نفسِه.

إلا أن تأملًا يسيرًا في حرد المتن يُظهِر بجلاءٍ أن الخطَّ الذي جاء فيه النصُّ على اسم الهيثمي مغايرٌ تمامًا لخط الناسخ، بل هو خطٌّ مصنوعٌ متأخر، مقحَمٌ فيما بين عبارات حرد المتن، مع اضطرابٍ في تاريخ النسخ المُدَّعى، حيث كُتب أولًا: «ثلاثين»، ثم ضُرب عليها، وكتب إلى جوارها: «ستين». فالخط مُباين، و«المداد مختلف، والصنعة ظاهرةٌ في التاريخ»[1].

---

(١) إفادة من د. عبدالله المنيف، خبير الآثار والتراث، عميد عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، ١١/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

ومعرفة خطوط الأعلام تُثبت أن خطَّ القسم الثاني هـو خـط الحـافظ ابن حجر العسقلاني، تلميذ المصنف.

ومن نماذج ذلك: ما تحتفظ به مكتبة الأوقاف المصرية[1] من نسـخةٍ لكتاب: «ترشيح التوشيح»، للتاج السبكي، وقـد كُتـب فـي آخرهـا بخـطٍّ متأخرٍ مغاير: «وكتبه عبدالوهاب ابن السبكي في ليلة الاثنين، ثاني عشـر ربيـع الأول، سنة إحدى وسبعين وسبعمائة. وهذا الكتاب جميعـه بخـط مؤلفـه الشيخ تاج الدين عبدالوهاب ابن السبكي ـ رحمهم الله تعالى، آمين ـ».

(١) برقم (٩٨).

ودلائل الصُّنع والتركيب لائحةٌ على هذا الخط من أسلوب صياغتِه، فضلًا عن أسلوب كتابتِه، ومع مغايرته لخط الناسخ، فكلا الخطَّين مغايرٌ للمعروف من خط ابن السبكي. وقد جاز ذلك على بعض الأساتذة، فأقرَّ العبارة المذكورة، وأيَّدها بما لا يكفي لتصحيح مفادها[1].



نماذج من خط ابن السُّبكي: رفع الحاجب، له: مكتبة كوبريلي، فاضل أحمد، ٥٠٣ ـ طبقات الشافعية الصغرى، له: مكتبة الملك سلمان، جامعة الملك سعود، ٦٧٧ ـ السيف المسلول، لوالده: مكتبة ليدن، Or.505 ـ الأول من سباعيات يوسف بن خليل: الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٥٩

---

(١) المخطوطات الموقَّعة بمكتبة الأوقاف بالقاهرة، د. عبدالستار الحلوجي (ص: ٣١٧). وانظر أمثلةً أخرى من هذا النوع في: فهرسة المخطوطات العربية، عابد المشوخي (ص: ٢٠٧).

ومن التوثيقات التي هي في نفسِها مزوَّرةٌ غيرُ موثوقة: طبقةُ سماعٍ كُتبت على غاشية جزءٍ من «صحيح البخاري»، ادَّعى مزوِّرُها أنها بخط ناصر بن سليمان بن سيف، وأن تصحيحَ السماع بخط الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين.

سمع جميع هذا الجزء وهو الرابع من صحيح الامام ابي عبدالله البخاري على الشيخ الصالح العالم العلامة
مسند الديار النجدية وقاضيها عبدالله بن عبدالرحمن ابا بطين اطال الله عمره ونفع
المسلمين بعلومه كل من الشيخ ناصر بن عبدالله بن ناصر بن سعدي والشيخ
محمد بن ابراهيم بن محمد السناني العامري والشيخ محمد بن قرناس والشيخ
محمد بن عبدالله العريفي والشيخ علي بن سالم بن جطعود الجليدان
وكاتب الطبقة ناصر بن سليمان بن محمد بن سيف في عدة مجالس
[illegible] الشيخ في عنيزة وذلك في شهر رمضان المبارك سنة ثمان
وستين ومايتين والف وقد اجاز الجميع بالقراءة والرواية
السماع صحيح واجزت الجميع بالقراءة والروايه
كتبه عبدالله بن عبدالرحمن ابا بطين ختم الله له بالحسنى

غاشية الجزء الرابع من «صحيح البخاري»:

مركز سعود البابطين الخيري، ٣٠٣

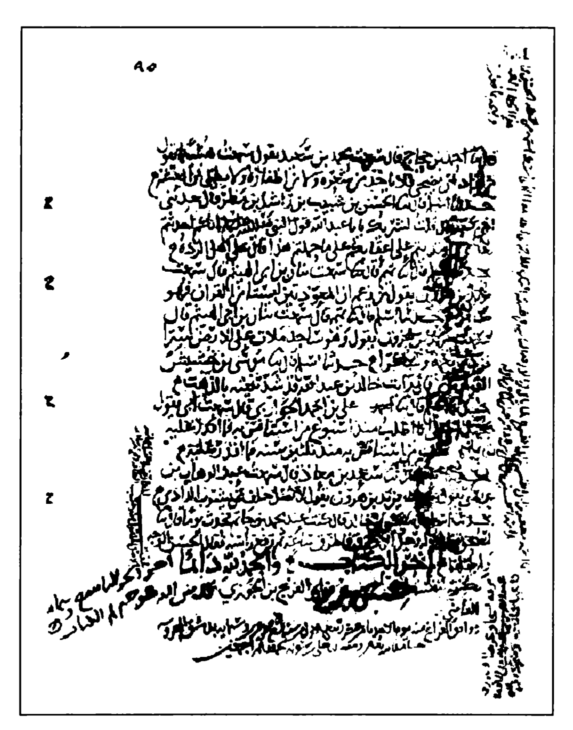
ونظرةٌ عجلى في هذه الطبقة، فضلًا عن مقارنة خطِّها بخطوط مَن نُسِبَت كتابتُها إليه، تُثبِتُ قطعًا أنها مزوَّرةٌ تزويرًا باردًا، ولعل الطمع في رفع سعر النسخة هو ما دعا إلى ذلك.

وإضافةً إلى ما سبق من تركيب الخطوط واختلاقها منسوبةً إلى بعض الأعلام، فإن بعضَ أصحاب المخطوطات ومُطالِعيها يعمدُ إلى عبثٍ، كثيرًا ما يكون مفتضحًا، في أسماء نُسَّاخها، يهدفون من وراء ذلك أحيانًا إلى رفع قيمة المخطوط، وإظهاره من منسوخات بعض الأعلام المتقنين،

أو القدماء، وربما كانت تعميةً غيرَ ذاتِ هدفٍ واضح.

ومن نماذج ما وقع فيه ذلك: النسخة المعروفة من كتاب: «تاريخ واسط»، لأسلم بن سهل (بحشل)، حيث حصل في اسم ناسخها كشطٌ وتغيير، غايتُه، فيما يبدو، إيهامُ أن الكتابَ بخط أحد أبناء الحافظ ابن الجوزي، مع أن الناسخَ أثبَتَ اسمَه مرارًا في سماعات النسخة.

ولذا كتب البقاعيُّ تعليقةً في الحاشية يقول فيها: «إنما اسمُه: مظفَّر بن أبي القاسم بن أبي الفرج، كما يأتي في الورقة الثانية في طبقة السَّماع، فلا جزى الله هذا الذي كشط اسمَه مِن خطِّه الحَسَن، وأثبت هذا الخطَّ القبيحَ فيها، وقبَّحه بما فعل».

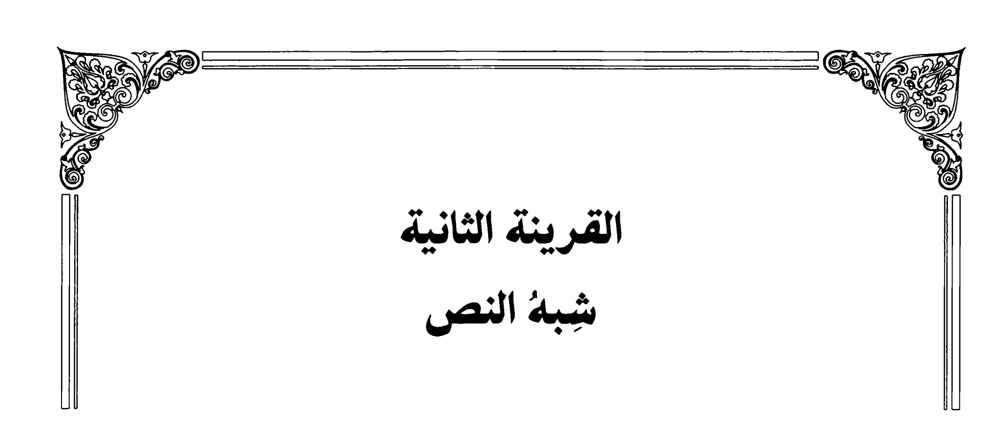


الصفحة الأخيرة من «تاريخ واسط»، لبحشل:
دار الكتب المصرية، ١٤٨٣ تاريخ تيمور (ق٩٥أ)

وقد كان البقاعيُّ كتَبَ تحت اسم الناسخ في تعليقته: «واسمه: الحسين بن علي بن عبدالرحمن ـ كما في أوله ـ»، ولا شكَّ أنه أراد بهذا: تسميةَ والدِ الناسخ أبي القاسم، وجَدِّه أبي الفرج، وتتميمَ نَسَبِهِ الذي جاء قبلُ مختصرًا، إلا أن محقق الكتاب لم يفهم ذلك، فأثبَتَ الاسمَ المقحمَ مكان الاسم الصحيح، ثم اعتَمَدَ على عبارةِ البقاعي الأخيرةِ في تثبيت ذلك وتصحيحه[1]، فعَكَسَ المقصودَ تمامًا.

* * *

(١) تاريخ واسط، تحقيق: كوركيس عواد (ص: ٢٩٣).



القرينة الثانية
شِبهُ النص

يجيءُ في المخطوطات العربية ما يكون كنصٍّ صاحب الخط على نسبة الخط إليه، يقاربُه، ويدانيه، ويشابهُه، فيكون قرينةً قويةً من قرائن نسبة الخطوط ونفيها.

وأبرز ضروب هذه القرينة ضربان:

*** الضرب الأول: التجريد والتواضع:**

بات معلومًا من عادات العلماء والأعلام على المَدَيَات الطويلة، أن الأصلَ، والعادةَ الغالبة، ألَّا يُحَلِّيَ المرءُ نفسَه بألقاب التفخيم والتعظيم، وإنما يفعل ذلك غيرُه من شيوخٍ، وأقران، وتلامذة، ويختمون ذلك بدعوات الحفظ، والدوام، والبقاء، ونحوها. وأما هو، فيُخْلي اسمَه من الكُنى والألقاب أصلًا، أو يُحَلِّيه بألقاب التواضع، من نحو «الفقير»، و«الحقير»، و«العبد»، و«الضعيف»، ويختم ذلك بدعوات الانتفاع، والمغفرة، والعفو، ونحوها.

وإذن، فالأصل أن تدلَّ تخليةُ الاسم، أو تحليتُه بالتواضُعيَّات، على أن الخطَّ للعَلَم المسمَّى فيه. وهذا ينطبق على المكتوباتِ المختلفةِ في

النُّسَخ الخطية، من عنواناتها، وتوثيقاتها، وأسانيدها، وسماعاتها، وحرود متونها، وغير ذلك.

ومن أبرز مظاهر هذا النوع: ما يأتي على غواشي الكتب والأجزاء المرويَّة بالأسانيد من عبارات السَّماع أسفلَ إسناد الكتاب، حيث يأتي اسمُ السامع مجرَّدًا عن الألقاب غالبًا، ويكون كاتبُ العبارة هو المسمَّى فيها على الأكثر[1].

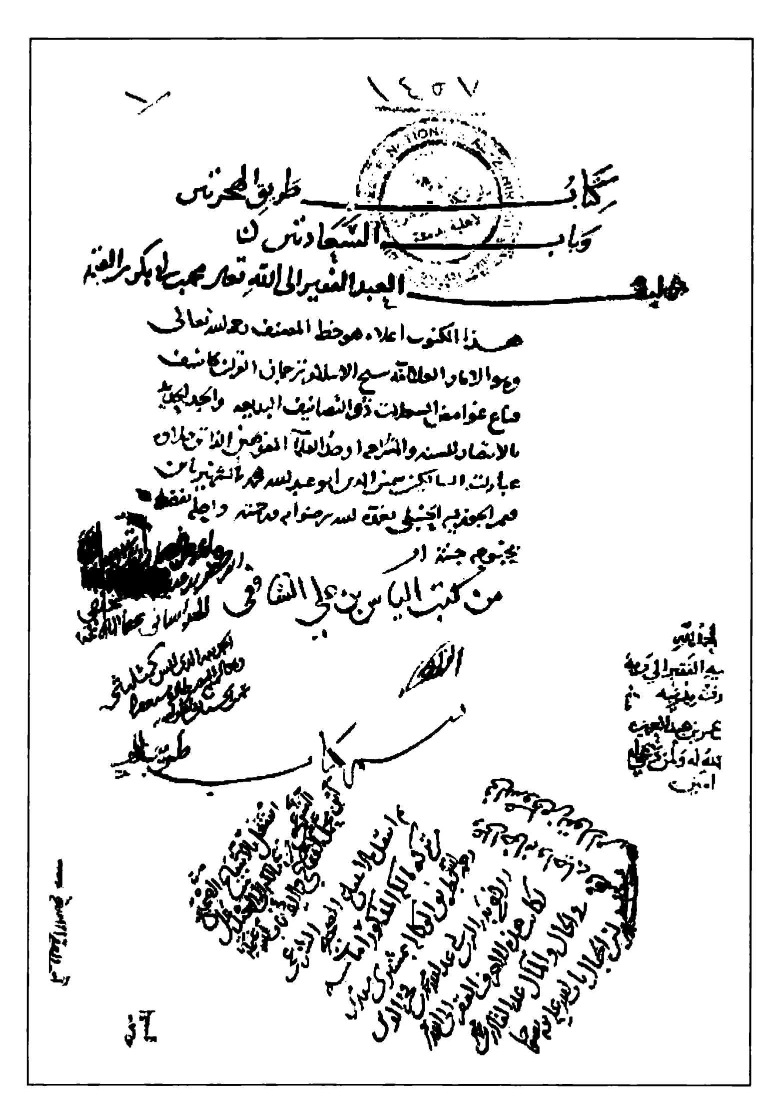
ويُلحَق بذلك ـ وهو أضعف منه ـ: أن متقدمي نُسَّاخ الكتب المُسنَدَة كانوا يبتدئون الكتبَ والأجزاءَ بروايتها عن شيوخهم، فالغالب فيهم أن الناسخَ تلميذٌ لأول شيخٍ في إسناد الجزء. وإنما خصصتُه بقدمائهم لأنه كثر جدًّا في المتأخرين أن يُنقَل الإسناد نقلًا، ولا يُراد به حقيقةُ الرواية المباشرة.

ومن نماذج ذلك ـ وهي كثيرة ـ: أن عنوان نسخة المكتبة الظاهرية من كتاب «طريق الهجرتين»، للعلَّامة ابن قيم الجوزية، جاء على النحو الآتي: «كتاب طريق الهجرتين وباب السعادتين، تأليف العبد الفقير إلى الله ـ تعالى ـ: محمد بن أبي بكر ابن القيم»، ثم كتب أحدهم، بخط متقدِّم نسبيًّا: «هذا المكتوبُ أعلاه هو خطُّ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ . . .»، قال محقق الكتاب، الأستاذ المحقق د. محمد أجمل الإصلاحي: «والعبارة: «تأليف العبد الفقير. . .» تدلُّ على أنها بقلم صاحبها، غيرَ أن هذا الفاضل أحبَّ أن يؤكد ذلك بشهادته»[2]، ولا يبعد أن العبارةَ نفسَها هي معتَمَدُه في ذلك قبلَ غيرها.

---

(١) انظر: مقدمة: الكنى والأسماء، لمسلم، مطاع الطرابيشي (ص: ٤٥).

(٢) مقدمة تحقيق: طريق الهجرتين (ص: ٥٥).

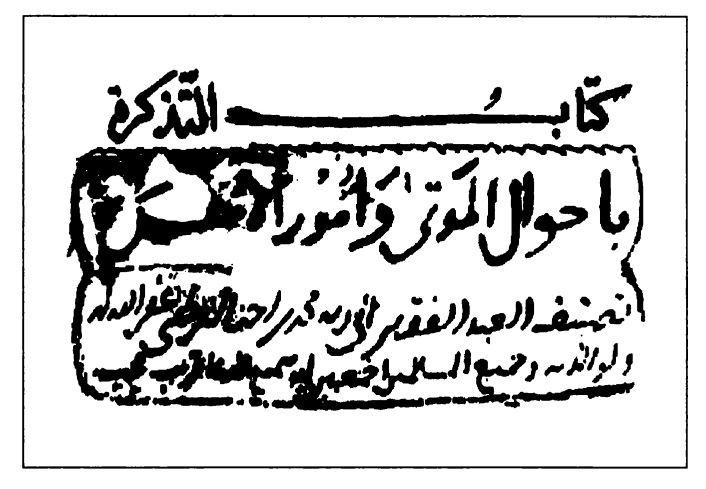


عنوان: «طريق الهجرتين»، بخط مؤلفه ابن القيم: المكتبة الظاهرية، ١٤٥٧

ومنه: أن إحدى نُسَخ «إسفار الفصيح»، لأبي سهل الهروي، بُـدئت بالبسملة والحمد والصلاة، ثم قول الشارح: «قال أبو سهل محمد بن علي بـن محمد الهروي النحوي. . .»، فأكَّد محقق الكتاب بذلك أن النسـخة بخـط المصنِّف، إذ «ليس في هذه المقدمة ما نجده في النسخ الأخرى من عبارات

الترحُّم والتبجيل، التي تكون ـ عادةً ـ من كلام النسَّاخ»[1].

وكُتِبَ تحت عنوان نسخةٍ من كتاب: «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة»: «تصنيف العبد الفقير إلى ربه: محمد بن أحمد القرطبي ـ غفر الله له ولوالديه وجميع المسلمين أجمعين، إنه سميعُ الدعاء قريبٌ مجيب ـ»، فأورد محققُه ذلك في دلائل كون النسخة بخط المصنف، وقال: «وعادةُ النسَّاخ تفخيم مؤلفي الكتب. . .، وعباراتُ المصنفين تحمل عادةً عباراتِ التواضع»[2].



عنوان «التذكرة»، للقرطبي، بخطه: مكتبة تشستربتي، ٣٦٠٧

وجاء في عنوان نسخةٍ من كتاب: «التمييز»، المعروف بـ «التلخيص الحبير»، لابن حجر: «تلخيص الفقير أحمد ابن حجر ـ عفا الله تعالى عنه بمنه وكرمه ـ»، فقال محقق الكتاب مدلِّلًا على كون الخط لابن حجر نفسِه: «فوصَفَ نفسَه بالفقر ـ كعادته ـ، مجرَّدًا عن كل شارات التعظيم،

---

(١) مقدمة تحقيق: إسفار الفصيح، د. أحمد بن سعيد قشاش (ص: ٢٨١).

(٢) مقدمة تحقيق: التذكرة، د. الصادق بن محمد بن إبراهيم (ص: ٨٣).

وألفاظ التبجيل، المصاحبةِ عادةً لعبارات التلاميذ أو النسَّاخ في تسمية شيخهم، فاكتفى بطلب العفو من الله ـ تعالى ـ . . . »[1].

وقد أغفل بعضُهم هذه القرينة، فأخَّر نسخةَ المؤلف عن موضعها، وأهمَلَها على أهميَّتِها، كما وقع من محققَي كتاب: «الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني»، للشيخ أحمد الدمنهوري، فإنهما اعتمدا على نسخةٍ كُتِبَ على صفحة عنوانها: «لكاتبه الحقير أحمد الدمنهوري»، ولم يفطنا إلى أن الأصل في هذا الوصف «ألَّا يُطلَق إلا من الكاتب نفسِه، لا يَصِفُه به غيرُه»، كما لم ينظرا إلى قرائن أخرى تؤكد أن النسخة بخط المصنِّف، فجعلا غيرَها أصلًا، بل خَطَّآ بعضَ ما فيها[2].

ومع كون هذه القرينة واسعةَ الانتشار، ذاتَ نماذجَ كثيرة، إلا أن استعمالها محكٌّ دقيق، وموطئٌ صعب، وهي وإن كانت تعطي ظنًّا قويًّا في كثيرٍ من أحوالها، إلا أنها كثيرًا ما تقصر عن الظن الغالب، فضلًا عن اليقين، بل تحتاج لإعطاء ذلك عاضدًا، وقرينةً أو قرائنَ مساعِدة.

وسبب ذلك: أنها، إضافةً إلى عدم صراحتها، يدخلها ما يدخل النصَّ من إشكالات، كالاشتباه، والنقل، والتزوير، وتوسيع دلالة القيد، وتعدُّد النُّسَّاخ.

فقد يشتبه الاسم بغيره، ويُظَنُّ الرجلان رجلًا واحدًا. وقد يكون الاسم وما انضمَّ إليه منقولًا برُمَّته، بتنبيهٍ أو بدون تنبيه. وقد يُزَوِّر بعضُ مَن

---

(١) مقدمة تحقيق: التمييز، د. محمد الثاني بن عمر بن موسى (ص: ٩٠).

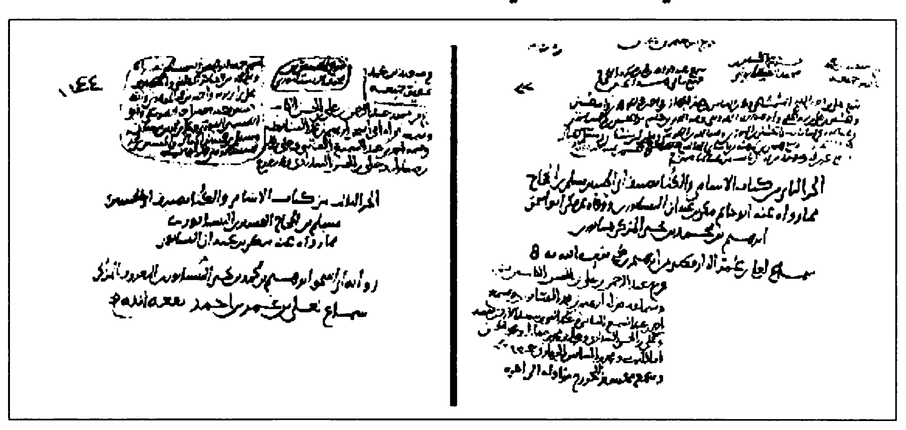
(٢) مقالة: من أخطاء المفهرسين والمحققين، صالح الأزهري، منشورة في وسائل التواصل، ٤/ ٤/ ١٤٣٦هـ. والكتاب مطبوع بتحقيق: د. عبدالله الطيار، د. عبدالعزيز الحجيلان.

انتبهَ إلى هذه القرينة على صِفَتِها ما يُظَنُّ أنه صحيحٌ أصيل.

ويُداخِلُ هذه القرينةَ أيضًا إشكالُ تعدُّد النُّسَّاخ، كأن يكتبَ المصنِّفُ عنوانَ كتابِه في نسخةٍ نسَخَها غيرُه، أو يكتبَ صاحبُ النسخة سماعَهُ وليست النسخةُ بخطه، فيَجعل اسمَهُ بالصفة المذكورة، مجرَّدًا من الألقاب، أو محلًّى بالافتقار، ومختومًا بالدعوات، فربما توهَّم من ذلك متوهِّمٌ أنه كتب النسخةَ كُلَّها.

كما قد يكون الاسمُ الواحدُ مكتوبًا بخطَّين مختلفَين، تتحقَّق في كليهما الصفةُ المذكورةُ، فيشتبه الأمر، ولا يُعرَف خطُّ صاحب الاسم أيَّ الخطَّين هو.

ومن نماذج ذلك: أن الحافظ ابن حجر ذهب إلى أن ناسخَ نسخة «الأسامي والكنى»، لمسلم بن الحجاج، هو الحافظُ الدارقطني. فإن كان استند إلى هذه القرينة، وهو محتمل جدًّا، فهو استنادٌ مشكلٌ للغاية، ذلك أن الخطَّ الذي كُتب به اسمُ الدارقطني في جُزأي الكتاب الأول والثالث مختلفٌ تمامًا عنه في الجزء الثاني.



سماع الدارقطني لكتاب «الأسامي والكنى»، للإمام مسلم، مكتوبًا بخطَّين مختلفين (ق٢٢أ، ١٤٤أ)

ومن الاستثناءات الصريحة لهذه القرينة، مما تحقَّقت فيه أوصافها، فكُتب الاسم خلوًا من ألقاب التبجيل، ولم يكن مع ذلك بخط صاحب الاسم نفسِه: ما وقع في «جزء من فوائد ابن نظيف الفراء»، حيث كُتب على غاشيته: «. . . سماع لصاحبه أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن سِلَفَة عنه» ـ وهو الحافظ أبو طاهر السِّلَفي ـ .

وخط الغاشيةِ والجزءِ كُلِّه خطٌّ واحد، إلا أنه ليس خطَّ السِّلفي بلا شك، فخطُّ السِّلَفي معروفٌ مميَّز، ويظهر في الجزء نفسِه بعد نهايته، في توضيحٍ حول هذه النسخة وأصلها.



غاشية «جزء من فوائد ابن نظيف الفراء»: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ١٢٠ (ق٩٤أ)

خط السِّلفي في ختام «جزء من فوائد ابن نظيف الفراء» (ق١٠٧أ)،

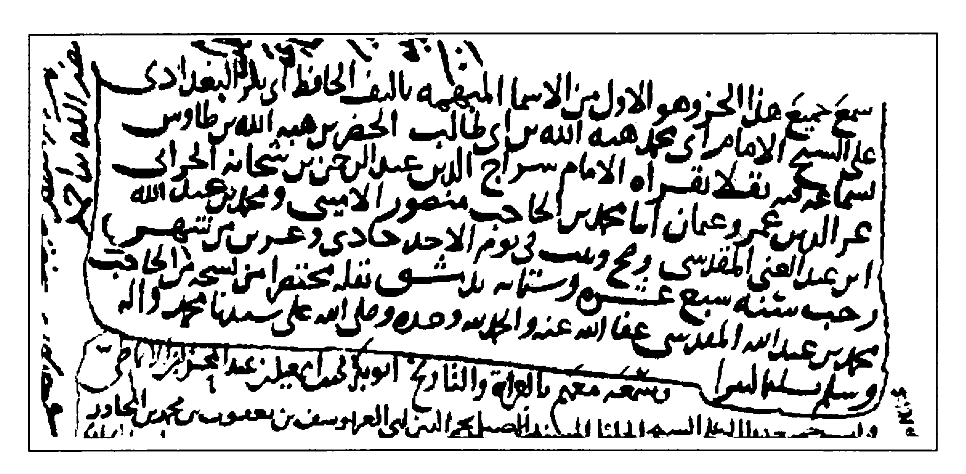
مختلفًا عن خط الناسخ

فثبت أن الجزءَ إنما كُتِبَ للسِّلَفي، ولم يكتبه هو، ومع ذلك فقد أورد الناسخُ اسمَه مجرَّدًا عن ألقاب المشيخة والحفظ، فخرم القاعدةَ المعروفة.

ومن استثناءات القرينة أيضًا: أن يكون صاحبُ الخطِّ يكتب قيدًا لولده، أو قريبٍ له صغير، فيخليه من الألقاب، ويجرِّد اسمَه، فيُلغى عمل القرينة إذن.

ومثال ذلك: تعليقةٌ على سماعٍ للجزء الأول من كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، للخطيب البغدادي، جاء فيها: «وسمع

معهم بالقراءة والتاريخ: أبو بكر محمد بن إسماعيل بن عبدالمحسن بن الأنماطي».



خط ابن الأنماطي في سماعٍ لولده: جامعة هارفارد، MS Arab SM55 (ق١٢٦أ)

والخطُّ في هذه التعليقة خطُّ الحافظ إسماعيل بن عبدالمحسن بن الأنماطي، والدِ محمدٍ المذكور، وهو خطٌّ معروف، كثيرُ التردُّدِ في المجاميع والكتب الحديثية، وما فعله هنا ضربٌ مما ذكره الحافظ المزي في ولده محمد، من أنه «سمَّعه أبوهُ الكثير»(١).

ومما يجب التنبُّه إليه، وتكرار التنبيه عليه، أن المتأخرين، خصوصًا في القرن العاشر فيما بعد، اعتادوا نقل عباراتِ الافتقار والتواضع كما هي، ووصفَ مشايخهم وأقرانهم بها، فربما اشتبه الأمر، وظُنَّ الموصوفُ هو الكاتب، على أنهم ربما أضافوا إلى ذلك أوصافَ إجلال وتبجيل، أو دعواتٍ بالحفظ والدوام، أو نحو ذلك، فيكون الأمرُ أكثرَ وضوحًا.

---

(١) تاريخ الإسلام (١٥/ ٥٢٦).

هذا، وكما تُستعمَل هذه القرينةُ إيجابًا، بإثبات نسبة الخط لمن جاء اسمُه فيه مجرَّدًا من الألقاب، أو موصوفًا بألقاب التواضع، فإنه يمكن استعمالها سلبًا، وذلك بنفي نسبة الخط عمَّن جاء اسمُه فيه محلًّى بألقاب التفخيم والإجلال.

وقد رأيتُ بعضَ الباحثين يَنسِبُ خطًّا لمن وُصِفَ فيه بالفقيه، والشيخ، ونحو ذلك، مع بُعد أن يصِفَ هؤلاء أنفسَهم بذلك جدًّا.

وستأتي نماذج لذلك في أثناء هذه الدراسة[1].

* **الضرب الثاني: المسوَّدات:**

تحمل المسوَّدة، وهي «الشكل الأوَّلي للكتاب»[2]، آثارَ مصنِّفها، وبقايا عمل يدِه فيها، إذ لا يكون «الشكلُ الأوَّليُّ» إلا منه، وذلك ما يقارب أن يكون نصًّا تصرِّح به الكتابةُ، والتصحيحُ، والإلحاقُ، أن كلَّ ذلك بخط المؤلِّف نفسِه.

وللإفادة من هذا الضرب من شبه النص شرطان رئيسان، يلزم التحقُّق منهما:

الشرط الأول: أن تَثبُتَ نسبةُ الكتاب إلى مؤلفه، بطُرُق الثبوت المعروفة، لتُمكن نسبةُ المسوَّدة وما فيها إليه بناءً على ذلك.

وقد يؤدي عدمُ ثبوت نسبة الكتاب، أو الاضطرابُ فيها، إلى نسبةِ خط المسوَّدة إلى غير صاحبه، أو التردُّدِ في ذلك، كما وقع حين ترجم

---

(١) (ص: ١٧٢، ص: ١٨٨، ص: ١٩٧).

(٢) معجم مصطلحات المخطوط العربي (ص: ٣٣٥).

الزركليُّ لمحمد بن أحمد بن العماد الأقفهسي، وأورد نموذجًا من مسوَّدة كتابه: «الذريعة إلى معرفة الأعداد الواردة في الشريعة»، ثم تردَّد في نسبة خطِّها إليه، نظرًا لأن الكتابَ نُسِبَ إلى أبيه أيضًا[١].

الشرط الثاني: أن يكون «التدخُّل في النص، بالإضافة، والتنقيح، والتهذيب، والإلغاء، مما لا يجرأ عليه غيرُ صاحب النص الأصلي، تدخُّلَ واثقٍ من شرعية فِعلِه»[٢]، بحيث يكون التصرُّفُ فيه تصرُّفَ تأليف، لا عملَ ناسخٍ يستدرك أسقاطَ نَسْخِه، ويصوِّب أغلاطَه، ولا عملَ مُطالِعٍ يحشِّي على الكتاب، ويتعقَّبُه، ويزيدُ عليه.

وفي النُّسَخ التي يكون أصلُها مكتوبًا بغير خط المصنِّف، ويكون عملُ المصنِّف فيها ظاهرًا بالتصحيح والتحرير والإلحاق، في منزلةٍ بين المسوَّدة الأولى والمبيَّضة الأخيرة[٣]، تُقصَر الدلالةُ المرادةُ هنا على ذلك.

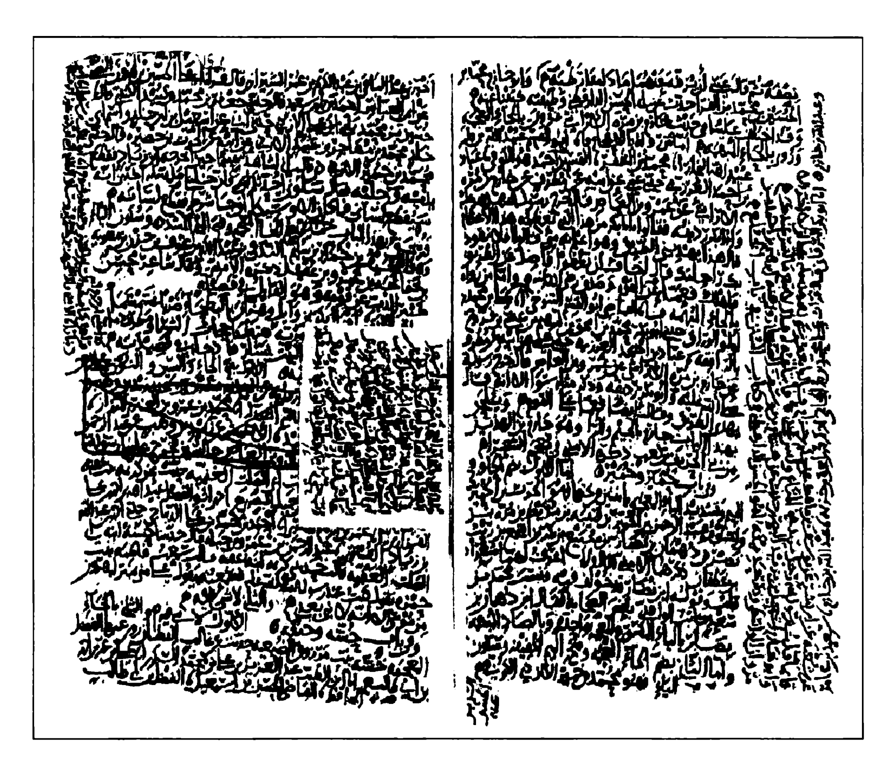
---

(١) الأعلام (٥/ ٣٣٤).

(٢) مقدمة تحقيق: العبر وديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون، إبراهيم شبُّوح (ص: ٥٢ ـ ٥٤)، باختصارٍ وتصرف.

(٣) لذلك نماذج عديدة، منها ـ مثالًا ـ: نسخة مكتبة عاطف أفندي من مقدمة ابن خلدون ـ وسبقت الإشارة إليها ـ، ونسخة مكتبة باريس (ARABE 2093) من «طبقات الفقهاء الكبرى»، للعثماني الصفدي، ونسختها (ARABE 2152) من «النجوم الزاهرة بتلخيص أخبار قضاة مصر والقاهرة»، ليوسف بن شاهين سبط ابن حجر، ونسخة مكتبة برنستون (375B/ مجموعة جاريت) من «المعين على سنة التلقين»، للبرهان الناجي، وعدة نُسَخٍ من بعض مصنَّفات السخاوي بخط غيره، وعليها تصحيحاتُه وإلحاقاتُه.

ومن نماذج هذه القضية: أن كتابَ: «المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف»، ثابتُ النسبة للحافظ الخطيب البغدادي دون شك، وقد جاءت نسختُه الفريدةُ مسوَّدةً، تُلحَظ «كثرةُ ما فيها من اللواحق والوريقات الملحقة، إضافةً إلى الضرب على بعض المواضع، وتركِ بياضٍ في بعض المواضع للكتابة فيها لاحقًا، ثم تركِ الكتابة فيها، ونحو ذلك، مما لا يُتصوَّر فعلُه إلا على مصنِّفه»[1]، فدلَّ ذلك على أنه بخطِّه، وأنه هو ناسخُه لا غير.



تحريرات الخطيب البغدادي وإلحاقاته في مسودة «المؤتنف»:

مكتبة برلين، sprenger 290 (ق١٥ب، ١٦أ)

---

(١) مقدمة تحقيق القسم الأول من: المؤتنف، د. عمر الزين، نسخة إلكترونية (ص: ٩٣).

ومن ذلك: أن جزءَ الكلام على حديث: «إن أَولى الناس بي أكثرهم عليَّ صلاةً» ثابتُ النسبة للحافظ ابن حجر، وقد ذكر محققُه أن نسختَه بخط ابن حجر نفسِه، مستدلًّا ـ فيما استدلَّ ـ على ذلك بـ «وجود الكشط والتصحيح واللحق في غيرما موضع»[1].

مسوَّدة الحافظ ابن حجر من جزء الكلام على حديث: «أولى الناس بي...»، بخطه: المكتبة الأزهرية، ٩٧٤٣٧ عام، ١٨٩١ مجاميع (ق٧ب، ٨أ)

واستدلَّ محقق كتاب: «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة»، لأبي عبدالله القرطبي، على أن إحدى نُسَخِه بخط المصنف، بـ «كثرة

(١) مقدمة تحقيق: جزء فيه الكلام على حديث: «إن أولى الناس بي أكثرهم عليَّ صلاة»، د. رضا بوشامة (ص: ٨).

الزيادات والإضافات التي توجد بهوامش النسخة، بحيث يبعد أن تكون من مقابلات ناسخٍ عادي، أو من تعليقات بعض أهل العلم، بل في كثيرٍ من الأحيان ما تكون الزيادات أبوابًا أو فصولًا. والناسخ العاديُّ قد تفوته كلمة، أو عبارة، فيستدركها في التصحيح بالمقابلة، وأما تلك الزياداتُ الكثيرةُ فتدلُّ على أن المصنفَ كان يضيف إلى ما كتب سابقًا، ويحرِّر فيه»[1].

ومنه: أن محقق كتاب: «مسند الفاروق»، للحافظ ابن كثير، استدلَّ على كون نسخته بخط ابن كثير نفسِه بـ «كثرة الإلحاقات في حواشي النسخة، وهي تمثل ثُلث الكتاب تقريبًا، مما يستحيل معه القولُ بأنها من صنيع النُّسَّاخ»، كما استدلَّ على ذلك بـ «وجود أوراقٍ ملحقةٍ بين صفحات المخطوط، كان المؤلف يستدرك فيها ما فاته من الأحاديث والآثار»[2].

ومن ذلك: أن إحدى نُسَخ كتاب: «الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني»، للشيخ أحمد الدمنهوري، ظَهَرت «كثرةُ ما بها من ضربٍ ولحق، على وجهٍ غيرِ مألوفٍ ـ غالبًا ـ في النُّسَخ التي كُتِبَت بغير خطوط مؤلفيها»، فدلَّ ذلك على أنها بخطه[3].

ومنه: أن قطعةً كبيرةً من كتاب: «شرح ألفية العراقي»، له، تحتفظ

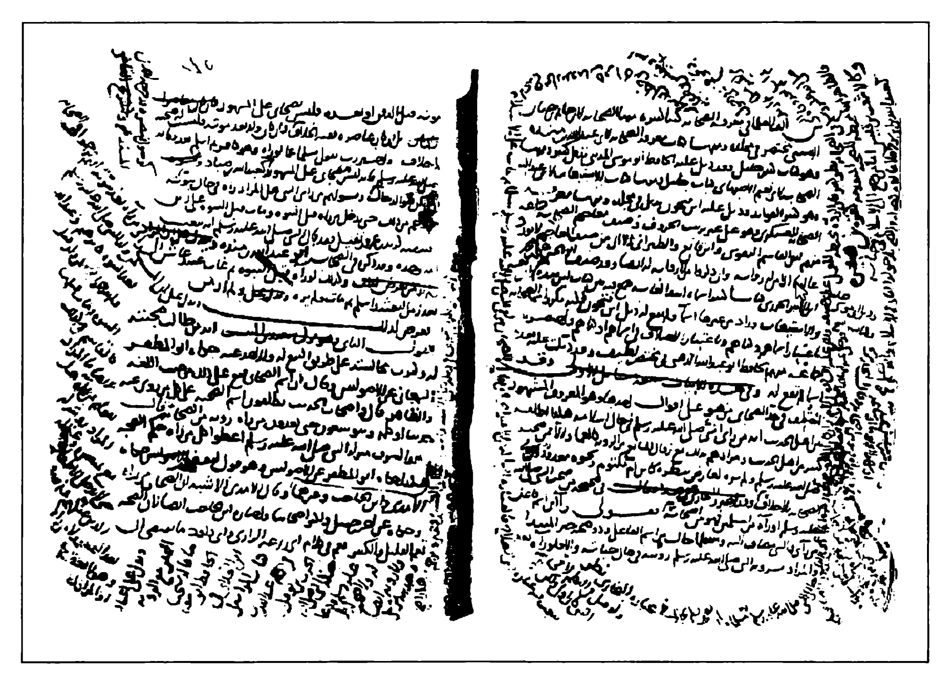
---

(١) مقدمة تحقيق: التذكرة، د. الصادق بن محمد بن إبراهيم (ص: ٨٣).

(٢) مقدمة تحقيق: مسند الفاروق، إمام بن علي بن إمام (١/ ٦٥). وأضاف الباحث مطر بن أحمد الزهراني استدلالًا على ذلك بوجود رموز إعادة الترتيب تقديمًا وتأخيرًا، انظر: مقدمة تحقيق: مسند الفاروق (ص: ٨٨/ رسالة جامعية).

(٣) مقالة: من أخطاء المفهرسين والمحققين، صالح الأزهري.

بها المكتبة الأزهرية[1]، مليئةٌ بإلحاقات التأليف وتصحيحاته وتحريراته، وذلك كافٍ في الدلالة على أنها بخط المؤلف، فضلًا عما فيها من بلاغات السَّماع التي يُشير العراقيُّ فيها إلى نفسِه بلفظ: «مؤلفه»، وعمَّا كُتِبَ في أولها مِن أنها «بخطه» ـ وإنْ وقع خرمٌ ذهب بأول هذه الكلمة ـ. ومع ذلك، فقد كَتَب بعض المفهرسين على النسخة: «شرح ألفية العراقي، لم يُعلم مؤلفه الآن»، وعُلِمَ المؤلف في الفهرس الحديث للمكتبة، لكنه لم يأتِ على إشارةٍ إلى كونها مسوَّدتَه بخطه.



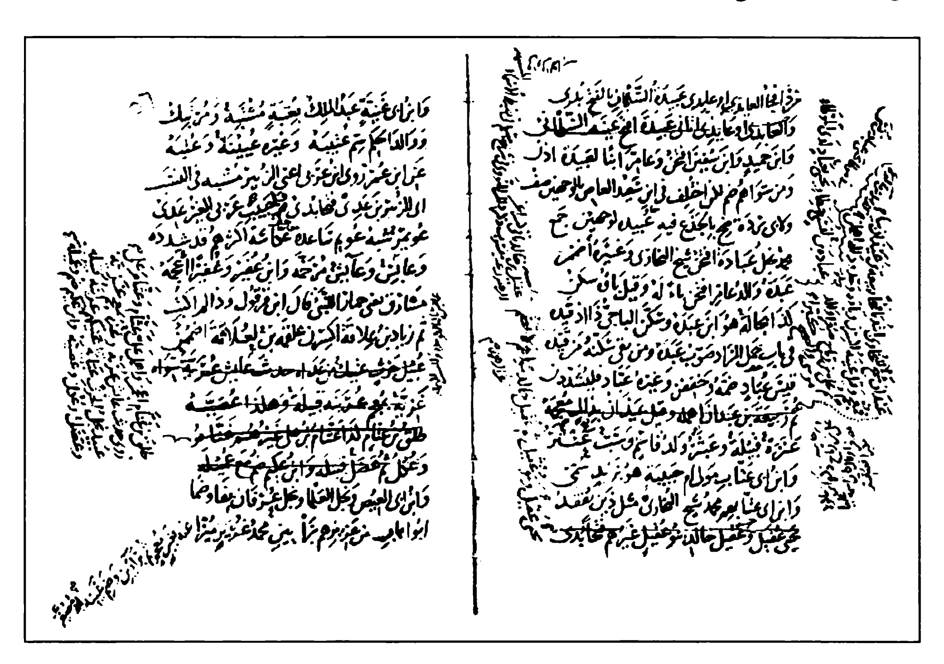
تحريرات الحافظ العراقي وإلحاقاته في مسودته من «شرح ألفيته»

ومنه: أن لمنظومة: «لوامع الأنوار»، لمحمد بن محمد الموصلي

(١) برقم (٨٩٤٨٥ عام، ٥٨٦٥ حديث).

الشافعي[1]، نسخةً تامةً في مكتبة المسجد الأقصى[2]، إلا أن ورقتَها الأخيرةَ مكتوبةٌ بخطٍّ مغاير، وفيها، في حرد المتن، عبارة: «كتبه ناظمه ابن الموصلي».

ويلاحَظ، بالنظر في عامة أوراق النسخة، كثرةُ الضرب والإلحاق والتصحيح، مما يُثبِت أنها بخط الناظم فعلًا، وأن الورقةَ الأخيرةَ منقولةٌ عن خطه، ونُقل فيها حرد المتن كما هو.



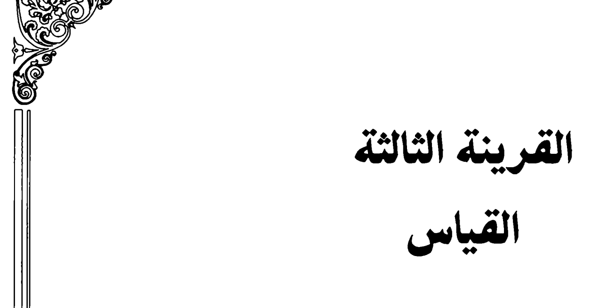
ضروب الناظم وتصحيحاته في «لوامع الأنوار»

* * *

---

(١) أثبته له الصفدي في الوافي بالوفيات (١/ ٢٠٣)، وابن حجر في الدرر الكامنة (٥/ ٤٥٣)، والسيوطي في بغية الوعاة (١/ ٢٢٨)، وله عدةُ نسخٍ أخرى.

(٢) برقم (٢٧٨).



القرينة الثالثة
القياس

جرت سُنَّةُ الله أن يكون خطُّ المرء بصمةً مميَّزةً تدلُّ عليه، وقلَّما تشتبه بغيرها اشتباهًا تامًّا، قال الحافظ ابن الصلاح: «والظاهر أن خطَّ الإنسان لا يشتبه بغيره، ولا يقع فيه إلباس»(١)، وقال العلَّامة ابن القيم: «وقد جعل الله ـ سبحانه ـ في خط كل كاتبٍ ما يتميَّز به عن خط غيره، كتميُّز صُورتِه عن صُورتِه، وصَوتِه عن صَوتِه. والناسُ يشهدون شهادةً لا يستريبون على أن هذا خطُّ فلان، وإن جازت محاكاتُه ومشابهتُه، فلا بُدَّ من فرق، وهذا أمرٌ يختصُّ بالخط العربي»(٢)، وقال البقاعي: «يَبعُد كلَّ البُعد أن يوجَدَ خطٌّ غيرُ خطِّه يحاكيه محاكاةً يَبعُد معها التمييز»(٣).

«ولا يخفى أن لكل كاتبٍ لازمةٌ خاصة، فهو يرسم بعضَ الخطوط بطريقةٍ خاصةٍ ربما لا يقلده في حرفٍ واحدٍ منها سوى واحدٍ في كل مائة

---

(١) علوم الحديث (ص: ١٧٤).

(٢) الطرق الحكمية (٢/ ٥٥٠).

(٣) النكت الوفية (٢/ ١٠٦). وغالب مادة هذا الكتاب مستفادٌ من الحافظ ابن حجر.

كاتب. وبما أن لكل حرفٍ من الحروف التي يخُطُّها لازمةً خاصة، فإنك لا تجد في العالم كله شخصَين تتطابق لوازمُ جميع حروفهما تطابُقًا تامًّا. نعم، هناك ألوفٌ تتشابه لوازمُ حرفٍ أو حرفين من خطوطهم بطريق الاتفاق، أما أن تتشابه لوازم جميع الحروف بين اثنين من سكان الأرض، فيكاد يكون من المستحيلات»[1].

وإذا كان الأمر كذلك، وثبت الخطُّ لكاتبٍ من الكُتَّاب، وصحَّت نسبتُه إليه بطريقٍ من طُرُق النسبة، صحَّ أن يُعتَمَدَ أصلًا يُقارَنُ غيرُه به، ويُحاكَمُ إليه، فيُحكمُ بأنه هو خطُّ ذلك الكاتب، أو خطٌّ يُشبه خطَّه، أو خطٌّ آخرُ غيرُ خطِّه.

وقد اعتمد العلماءُ ذلك في معرفة خطوط الأعلام منذ القِدَم، فقارَنُوا الخطوط، وقابلوا بينها، واستعملوا ذلك في الحكم بكون الخط لمن عرفوا خطَّه إيجابًا، أو بعدم كونه له سلبًا، وافتُضِحَت بذلك جماعاتٌ من المزوِّرين والكذَّابين والمُدَّعين[2].

وقد عدَّ الأستاذ المحقِّق د. الطناحي «إثبات صور خطوط العلماء قديمًا وحديثًا» من مزايا كتاب «الأعلام»، للزركلي، قال: «وهذا يفيد في توثيق تلك المخطوطات التي يقال إنها بخطوط مؤلفيها. فعن طريق

---

(١) التزوير والانتحال في المخطوطات العربية، د. عابد المشوخي (ص: ٧٧).

(٢) انظر حكاياتٍ من ذلك في: ذيل تاريخ بغداد، ابن الدبيثي (٣/ ٥٥٦)، الوافي بالوفيات (١٠/ ١١٣)، معرفة القراء الكبار، الذهبي (٣/ ١٠٢٨)، لسان الميزان (٥/ ٧٧، ٧/ ٣٩٨، ٥٦٠).

مضاهاة ما بيدك منها بما أثبَتَهُ -يعني: الزركلي- من تلك النماذج للخُطوط، يظهر لك وجهُ الصواب أو الخطأ»[1].

وتمتدُّ فائدةُ قياسِ الخط لتُثبِتَ نسبةَ ما كان مِن الخطوط خِلوًا من النصِّ على صاحبه، ولتؤكِّد نسبةَ ما ورد فيه شبهُ نص، وما كان فيه نصٌّ صريح، كما تمتدُّ فائدةُ القياس لتنفيَ جميع ذلك.

وكما يُستَعمل قياسُ الخطِّ المعيَّن على الخطِّ المعيَّن إثباتًا ونفيًا، فإنه يمكن استعمالُ القياس بالنظر إلى خروج الخط المعيَّن عن النمط الإجمالي، وذلك في النفي خاصة. بيان ذلك: أن من المعلوم تَقارُبَ أنماطِ عامَّةٍ في خطوط جملةٍ مخصوصةٍ من الناس، مثلما أن «لكل عصرٍ نهجًا خاصًّا في الخط، ونظام كتابته»[2]، وكما وَصف بعضُهم خطَّ عبدالمطَّلب بن هاشم -جد النبي ﷺ- بأنه «شِبهُ خط النساء»[3]، وكما قال الحاكم في وصف «مسند أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي»: «وقع بخطه في ألفٍ وثلاثمائة جزء، وقد قلت على التخمين: إنه يقع بخطوط الورَّاقين في أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فإن أبا محمد ابن زياد عقد له مجلسًا لقراءته على الوجه، وكان مسند أبي بكر الصديق بخط الحسين في بضعة عشر جزءًا

---

(١) الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم (ص: ٨٥).

(٢) تحقيق النصوص، عبدالسلام هارون (ص: ٤١)، قواعد فهرسة المخطوطات، د. صلاح الدين المنجد (ص: ٦٨). وانظر: المخطوط العربي دراسة في أبعاد الزمان والمكان، إياد الطباع (ص: ٢١٤-٢٥٩).

(٣) المجالسة، الدينوري (٦٦٦)، الفهرست (١/ ١/ ١٣).

بعلله وشواهده، وكتبه الورَّاقـون فـي نيـف وسـتين جـزءًا»[١]، وكمـا قـال السِّلَفي في خط أبي العلاء الهَمَذاني: «هـذا خطُّ أهـل الإتقـان»[٢]، وقـال ابن نقطة في خط القاسم ابن عساكر: «لا يشبه خطَّ أهل الضبط والإتقـان»[٣]، وكما قال البرزالي للذهبي: «خطُّك يشبه خطَّ المحدِّثين»[٤]، ثـم كمـا هـو مشهورٌ من تمايُز خطوط المشارقة والمغاربة، وتمـايُز خطـوط أهـل بعـض البلدان عن خطوط بعض، وتمايُز خطوط كبار السِّنِّ عن صغارهم[٥].

فبالنظر إلى ذلك، يكون خروجُ الخط عن النمط العام الذي يُعرف به صاحبُه قرينةً قويةً على نفي نسبته إليه، كأن يكون الخطُّ ضعيفًا منسوبًا لمن عُرف بالإتقان، أو عليـه سـيما المتـأخرين منسـوبًا لـبعض المتقـدمين، أو مشرقيًّا منسوبًا لكاتبٍ مغربي، أو عكس ذلك، أو نحو ذلك.

ولا شكَّ أن هذا النوعَ من قرائن معرفةِ الخطوط يتطلَّب مَلَكـةً علميَّـةً فنِّيَّة، وخبرةً في الخط، ودُربةً في طرائق رسمه، ودِقَّةَ نظرٍ في خطوط العلمـاء على تفاوُتها، وسعةَ اطلاعٍ في مخطوطات الأعصار المختلفة، وتأنِّيًا شديدًا.

ولا شكَّ، أيضًا، أن صعوبةَ هذا النوع متفاوتة، فثمَّةَ مِن الأعلام مَـن يكون خطُّه ممتازًا عن غيره، بيِّنًا، يسهُل الجزمُ بكونـه لـه، أو بعدمـه[٦].

---

(١) تاريخ دمشق، ابن عساكر (١٤/ ٢٩٤)، بغية الطلب (٦/ ٢٧٤٠).

(٢) التقييد، ابن نقطة (١/ ٢٩٠).

(٣) السابق (٢/ ٢٣٠).

(٤) ذيل تاريخ الإسلام (ص: ٤٥٦).

(٥) سيأتي لهذه القضية الأخيرة مزيد تفصيل، انظر: (ص: ١٤٣).

(٦) نقل الأستاذ سعيد الأفغاني في مقدمة تحقيق: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة =

ومنهم من تتضافر عوائقُ التعرُّف على خطِّه، فتزداد صعوبة الحكم بـذلك، حتى ربما صِيرَ إلى التوقُّف فيه.

وأبرز عوائق استعمال هذا النوع ثلاثةُ عوائق:

١ ـ الأصل والفرع:

قـد لا يتهيَّأ للباحث الأصلُ الثابتُ الذي يقيسُ عليـه، ويقارِنُ به، أو لا يكون الفرعُ الذي يريد قياسَه على أصلٍ موجودٍ قابلًا للقياس والمقارنـة، فيَفقِدُ إمكانَ العمل بهذه القرينة.

ويكون عدمُ الأصل على ثلاثة أضرب:

أ ـ العدم المطلق: وذلك بألَّا يُعرَف نموذجٌ لخط العَلَـم الـذي يُـراد نسبة الخط إليـه، بعـد اسـتقراء البـاحثين المطَّلِعـين، ومراجعـة المصـادر والمظانّ.

ب ـ العدم النسبي: وذلك بأن يَخفَى النمـوذج المَقِيس عليـه علـى أحد الباحثين، ويتوفَّر لغيره، فيكون عَدَمُه بالنسبة إلى مَن عَدِمَه فحسب.

ج ـ عدم الثبوت: وذلك بأن يوجد أصلٌ يُنسَبُ الخطُّ فيه إلى العَلَـم من الأعلام، لكنَّ في تلك النسبة نظرًا، لدخول إشـكالات النسـبة عليهـا، فيكون وجود الأصل كعدمه.

وأما الفرعُ المَقِيس، فيكون غيرَ قابلٍ للقياس بأن يكون ضئيلَ المقـدار،

= على الصحابة، للزركشي (ص: ١٦)، عن الأستاذ أحمد عبيـد قولَـه: «إن خـطَّ ابن طولون الصالحي لا يخفى على أحـد، ويتميَّز بسهولـةٍ من سـائر الخطـوط، فلا خطَّ يشابهه أصلًا».

بأحرفٍ أو كلماتٍ يسيرة، لا يظهر منها رسمٌ خاصٌّ يتميَّز به كاتبُها، ويمكن أن يكتبها كلُّ أحد، فتصعب المقارنة حينئذٍ، أو تستحيل.

٢ ـ التشابه:

كما مرَّ أن تمايُزَ خطوط الناس هو أصلٌ جرت سنةُ الله ـ تعالى ـ به، فقد مرَّ أن من الجائز محاكاةَ الخطوط، وتشابُهَها الذي يؤدي إلى اشتباهها في أحوال، مع إمكان الرجوع إلى أصل التمايُز في الأغلب الأعم.

والتشابهُ المقصودُ هنا هو ما يكون من شَبَه خطوط بعض الكُتَّاب المعروفين، أو المجهولين، بخطوط بعض الأعلام، مما قد يؤدي إلى نسبة الخط إلى صاحب الخطِّ المشابهِ خطأً.

وهذا التشابُهُ متفاوت، فمنه ما يؤدي إلى الاشتباه والتداخل، ومنه ما يكون تشابهًا محدوداً مميَّزًا. ثم ما يشتبه منه قد يشتبه على بعض المطالعين، ويُمَيِّزُه غيرُهم مهما اشتدَّ تشابُهه.

كما يظهر بالسَّبر والتتبُّع أن خطوطَ المتقدمين في القرون الأولى، وخطوطَ المتأخرين في القرن الحادي عشر فصاعدًا، أشدُّ تشابهًا فيما بينها من غيرها ـ في الجملة ـ، وذلك لقِلَّة الخطوط المستعملة لدى الأوائل، ولتمايُز قواعد الخطوط لدى الأواخر، والله أعلم.

وكذلك، فقد كثر التشابه في خطوط مشاهير الخطَّاطين، الذين يجوِّدون الخطَّ على قواعد واحدة، ويكتبون برسمٍ وضبطٍ متقاربَين، كابن مقلة، وابن البواب، وياقوت المستعصمي، وغيرهم.

وأعلى درجات التشابه ما يشتبه على صاحب الخط نفسِه، ومنه ما وقع

لعبدالله بن صالح المصري ـ كاتب الليث ـ، قال الحافظ ابن خزيمة: «كان له جارٌ بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخِ عبدالله بن صالح، ويكتبُ في قرطاسٍ بخطٍّ يُشبه خطَّ عبدالله بن صالح، ويطرحُ في داره في وسط كُتبه، فيجده عبدالله، فيحدث به، فيتوهَّم أنه خطُّه وسماعُه»[1].

وربما وقع ذلك للحافظ ابن حجر، قال السخاوي: «والعجبُ أنه كان يُطالع المصنَّفَ، ويقيِّد عليه بخطِّه الفوائدَ النفيسةَ على عادته، ثم يَقِفُ عليه بعد دهر، فيُعيد نظرَه فيه، لظنِّه أنه ما رآه قبلُ، وربما توهَّم أن خَطَّهُ خطُّ بعضِ مَن يشتَبِهُ خطُّه به»[2].

ثم تلي هذه الدرجةَ درجاتٌ في التشابه متفاوتة، كثيرٌ منها يكون باعثُه محاكاةٌ مقصودة، إما لإعجاب المحاكي بالخط، أو لأنه تعلَّم الخطَّ وجوَّده عليه، أو لأسبابٍ أخرى، آخرُها وأوضَعُها: قصدُ التزوير والانتحال. قال أبو علي الكرابيسي (ت٢٤٨هـ): «إن الكُتَّاب يُشَبِّهون الخطَّ بالخط، حتى يُشكِلَ ذلك على أعلمهم»، وعلَّق الحافظ ابن حجر بقوله: «وإذا كان هذا في ذلك العصر، فكيف بمن جاء بعدهم، وهم أكثرُ مسارعةً إلى الشر ممَّن مضى، وأدقُّ نظرًا فيه»[3].

ومن نماذج محاكاة التفنُّن المقصودة: ما وقع من أحمد بن علي المنذري (ت٨٠٣هـ أو ٨٠٤هـ) في نَسخ كتاب: «المقتنى في سرد الكنى»،

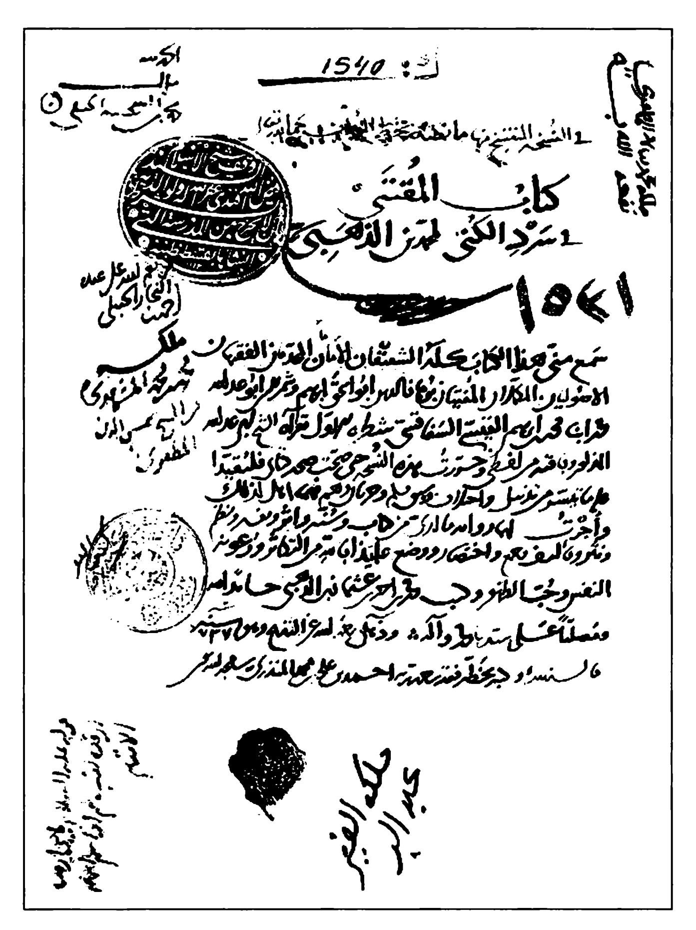
---

(١) المجروحين، ابن حبان (٢/ ٤٠).

(٢) الجواهر والدرر (١/ ٣٧٦).

(٣) فتح الباري (١٣/ ١٤٤).

للذهبي، حيث كتب أَعلى غاشيته: «في النسخة المنتَسَخ منها ما نصُّه بخط المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ »، ثم نسخ عنوانَ الكتاب، وسماعًا كتَبَهُ الذهبيُّ أسفلَ منه، نَسخًا يَستَشِفُّ العارفُ بخط الذهبيِّ أنه كان يحاكيه فيه.

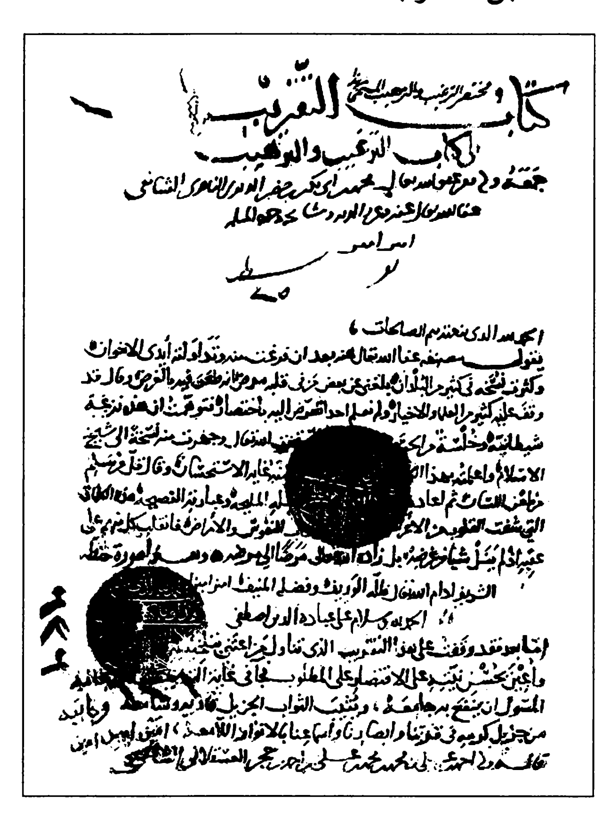


غاشية: «المقتنى في سرد الكنى»، للذهبي: مكتبة فيض الله أفندي، ١٥٣١

ومن ذلك أيضًا: ما وقع من محمد بن أبي بكر بن خضر الناصري الديري (ت٨٦٢هـ)، حيث نقل تقريظَ الحافظ ابن حجر لكتابه: «التقريب إلى كتاب الترغيب والترهيب»، فنقله بخطه المعتاد، سوى الحمدلة

والصلاة، وتوقيع ابن حجر، فإنه رسمهما رسمًا يُشتَمُّ منه أنه كان يتفنَّنُ في حكاية خط ابن حجر فيه.

ووقع مثلُ ذلك تمامًا لمحمد بن خليل الصالحي الحنفي[1]، في نقل إجازةٍ كتبها الحافظ ابن حجر بخطه.


كتاب التقريب
لكتاب الترغيب والترهيب

تفنُّن ابن خضر الديري في محاكاة خط ابن حجر: مكتبة لاله لي، ٦٣٦

(١) ترجمته عزيزة، لم أرَها إلا عند الزبيدي في تاج العروس (١٧/ ٢٣٥)، ولم يؤرخه، وهو من أصحاب ابن حجر وطبقته، وقد ذكره السخاوي في ألقاب الضوء اللامع (١١/ ٢٤٩)، والجواهر والدرر (٣/ ١١٤١)، ولم يزد على سياق نسبه، ووقفتُ له على منسوخاتٍ ومسموعاتٍ عديدة.

تفنُّن محمد بن خليل الصالحي في محاكاة خط ابن حجر:

مكتبة كوبريلي، فاضل أحمد، ٢٥٥ (ق١٠٥ب)

نموذج إجازة بخط الحافظ ابن حجر:

مكتبة فيض الله أفندي، ٤٧٧ (ق٢٣١ب)

إلا أنه، نظرًا لما لخطوط الأعلام من أهميةٍ إجمالًا، ومن أثرٍ في صنعة المحدِّثين تحديدًا، فقد نبَّه السخاويُّ إلى حظر المحاكاة المقصودة، فقال بعدما بيَّن جواز الاعتماد على الخط في الرواية: «وحينئذٍ، فمحاكاة الخطوط فيها من المحظور ما لا يخفى، فيتعيَّن اجتنابُه»[1].

هذا، وقد وقعت لنا نماذجُ عديدةٌ من خطوط الأعلام المتشابهة، ومنها ما كان نوَّه بتشابُهه بعض المؤرِّخين المطَّلعين، وألطفُها ما يكون المحاكي ينقل فيه عن المحاكَى، أو يَنسَخُ كتابًا له، فيتبيَّن صاحبُ الخط منهما جليًّا. ومن ذلك:

١ ـ شبه خط ابن ناصر الدين الدمشقي بخط الذهبي. قال ابن حجر: «جوَّد الخطَّ على طريقة الذهبي، بحيث صار يحاكي خطَّه غالبًا»[2]، زاد السخاوي: «بحيث بِيعَ بعضُ الكتب التي بخطه، ورغب المشتري فيه لظنِّه أنه خطُّ الذهبي، ثم بان الأمر»[3]، وقال السخاويُّ أيضًا: «حاكى حافظُ دمشق الشمسُ ابنُ ناصر الدين خطَّ الذهبي، ثم حاكاه بعض تلامذته، في طائفة»[4]، وقال ابن فهد في ترجمة ابن ناصر الدين: «له الذهن السالم الصحيح، والخط الجيد المليح، على طريقة أهل الحديث النبوي، المحاكي لخط الحافظ الذهبي»[5].

---

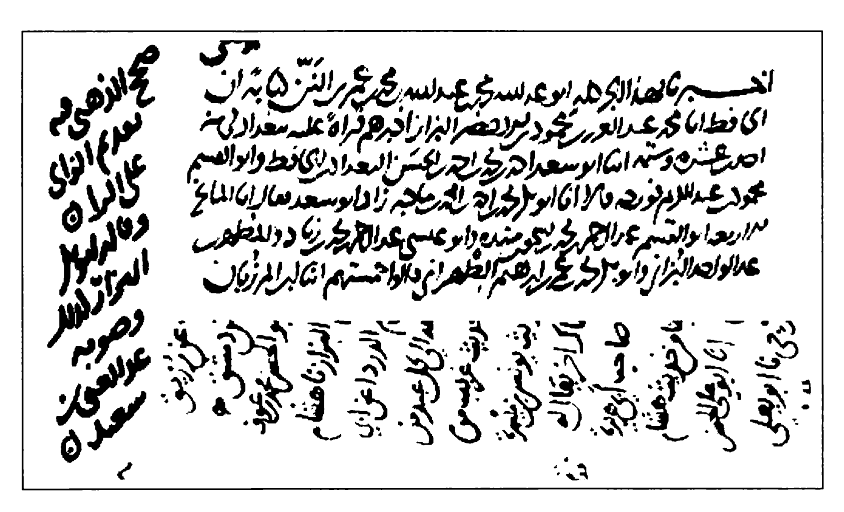
(١) فتح المغيث (٢/ ٥٠٩).

(٢) المجمع المؤسس (٣/ ٢٨٦).

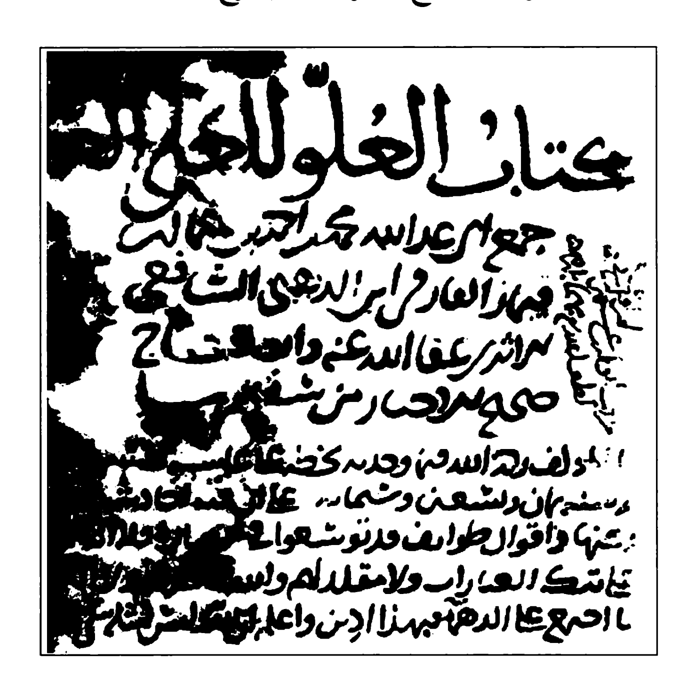
(٣) الضوء اللامع (٨/ ١٠٥).

(٤) فتح المغيث (٢/ ٥٠٩).

(٥) لحظ الألحاظ (ص: ٣١٩).



خط الذهبي، وخط ابن ناصر الدين يحاكي خطه في نقلٍ عنه:
المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٦٧ (ق١٨أ، ٥٦أ)


كتاب العلو للعلي

غاشية «العلو»، للذهبي، بخط ابن ناصر الدين الشبيه بخطه:
مكتبة تشستربتي، ٣٣٠٢

٢ ـ شبه خط قطب الدين الخيضري بخط شيخه ابن ناصر الدين

الدمشقي. قال السخاوي في ترجمة محمد بن أحمد القاهري الحنبلي، المعروف بابن جُناق: «ورام محاكاةَ ابن ناصر الدين في خطه، كالخيضري»[1].

الخيضري يحاكي خط ابن ناصر الدين ويسمِّيه: مكتبة لاله لي، ٣٨٩، مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٧٩٣٣

٣ ـ شبه خط محمد بن خليل المنصفي بخط شيخه ابن المحب الصامت:

خط ابن المحب الصامت، وخط المنصفي يحاكي خطه ويروي عنه: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٢٦ (ق٢٤٤أ، ٢٤٥أ)

(١) الضوء اللامع (٧/ ٧٣).

٤ ـ شبه خطوط سبط ابن العجمي، وابنه أبي ذر، وحفيده أحمد بن أبي بكر بن أبي ذر، وتلميذه المحب أبي الفضل ابن الشحنة[1].

ابن الشحنة

سبط ابن العجمي

أبو ذر ابن سبط ابن العجمي

أحمد بن أبي بكر بن أبي ذر

إلى غير ذلك من نماذج الخطوط المتشابهة، وهي عديدة.

وهذا التشابه يُلزم الباحث بالتأني والتروِّي قبل إصدار حكمه، وبالفحص والتدقيق، ومعرفة خصائص كل خط، وما يتميَّز به عن الآخر ـ مع بقاء أصل التشابه ـ، فينظر ـ مثلًا ـ إلى طريقة صاحب الخط في رسم الحرف، ووضع القلم، ودقَّة الخط وسماكته، وتنظيمه وتداخله، إلى غير ذلك.

(١) نموذج سبق لي نشره في وسائل التواصل، ٧/ ٤/ ١٤٣٧هـ. ثم وقفتُ على تنويه الشيخ محمد عوامة بشَبَه خط أحمد بن أبي بكر بن أبي ذر، والمحب ابن الشحنة، بخط السبط ابن العجمي. انظر: دراسات الكاشف (ص: ٢٥٧، ٣٠٩).

وقد يجوز هذا التشابه على بعضهم، فيكتب على طرر المخطوط، أو غاشيته، أنه بخط الرجل من الأعلام، فيكون ذلك مدخلًا آخرَ من مـداخل الإشكال.

ومن ذلك: أن الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى كتب على أوراقِ قطعةٍ من: «منهاج السنة»، لابن تيمية، عباراتٍ منها: «قف على خط شيخ الإسلام أحمد بن تيمية بيده ـ رحمه الله تعالى ـ».

مكتبة وزارة الأوقاف الكويتية، مجموع ٢٩٣ (ق١٧٣أ)[1]

(١) توجد في بعض مكتبات محافظة عنيزة أوراق أخرى من هذه القطعة، انظـر: =

والواقع أن النسخة بخطٍّ مختلف، وأن خطَّ ابن تيمية المعروفَ الثابتَ مغايرٌ له مغايرةً واضحة، خصوصًا في تنظيم الخط، ورصف الأسطر. ولا يظهر في القطعة مستندٌ للشيخ سوى شبه الخط، ولعله نظر إلى إهمال الحروف وتقاربها، فظنَّه خطَّ ابن تيمية[1].

٣ ـ الاختلاف:

اختلفت خطوط جماعةٍ كثيرةٍ من الأعلام حالًا بعد حال، حتى كان بعضهم يكتب الخطَّين، كأنَّما كتبَهما رجلان، وإنما هو رجلٌ واحد.

ذكر ابن عبدالملك المراكشي، عن شيخه أبي محمد ابن القطان، أنه قال في محمد بن عيسى بن أصبغ الأزدي: «كان يكتب ثلاث عشرة طريقة، هو فيها كلِّها مُجِيد». قال ابن عبدالملك: «قد رأيت منها أربعَ طرائق، وهي كما وصف شيخُنا أبو محمد»، ثم ساق مصنَّفاتِه، فذكر أنه رأى بعضَها «بخطه المشرقي»، وبعضَها «بخطه المغربي»[2].

وقد أضحَتْ هذه القضيةُ مشكلةً من مشاكل التعرُّف على الخطوط بقياس الشَّبَه، إذ ربما نتج عنها:

١ ـ أن تُستبعَد نسبةُ خط العَلَم من الأعلام إليه، بناءً على مقارنته

= هوامش دفتر المخطوطات، زهير الشاويش (ص: ٤٢/ الصور)، العلماء والكتاب في أشيقر (٢/ ٣٢٩).

(١) وقد تابعه على هذا الوهم غيرُ واحد من الباحثين.

(٢) الذيل والتكملة (٥/ ٢٤٦)، وانظر: (٢/ ٣٣، ٥/ ٧٥).

بنمَطٍ مختلفٍ من خطه، فيبقى الخطُّ المقارَنُ غيرَ معروفِ الكاتب.

٢ ـ أن يُنسَب الخطُّ إلى غير صاحبه، لكونه، في ذلك النَّمَط، يشتبه بخط رجلٍ آخر.

٣ ـ أن يُستَشكل وجودُ التصريح باسم الكاتب في خطٍّ يختلف عن خطوطه المشهورة.

٤ ـ أن يُبرَزَ خطُّ العَلَم ويُعرَّفَ به بنموذجٍ يمثِّل حالًا واحدةً فقط من أحواله.

وقد كانت هذه القضيةُ وما ينتج عنها من إشكالٍ حاضرةً في أذهان العلماء قديمًا، ومن ذلك أن بعضَهم استحبَّ للمفتي في كتابة فتواهُ الشرعية «ألَّا تتفاوت أقلامُه، ولا يختلف خطُّه، خوفًا من التزوير عليه، وكيلا يشتبه خطه»[١].

ومن نماذج ما أدَّى إليه هذا الإشكالُ من الاشتباه: أن ابن عبدالملك المراكشي ترجم لعلي بن إدريس الزَّنَاتي، فنقل عن ابن الأبَّار أنه لقي أبا محمد عبدَالحق الإشبيلي، وحدَّث عنه الملَّاحي، ووُصف بحُسن الخط[٢]. ثم قال ابنُ عبدالملك: «سيأتي لي ذِكرُ علي بن محمد بن علي بن إدريس، بسماعِه من لفظ أبي محمد ـ يعني: عبدالحق ـ «تلقينَ الوليد» من تصنيفه، وسماعِ الملَّاحيِّ وغيرِه عليه إياه، وأظنُّه هذا الذي ذكره ابن الأبَّار، لولا

---

(١) أدب المفتي والمستفتي، ابن الصلاح (ص: ١٣٩).

(٢) التكملة (٣/ ٣٨١).

وَصْفُه بجودة الخط، والذي وَعَدْنا بذِكرِه ضعيفُ الخط، إلا أن يكون اختلافُ الخط بين الضَّعف والجَودة في حالَي البَدْأة والانتهاء. . . »[1].

وحكى أبو المحاسن ابنُ تغري بردي وقوعَ هذا النوع من الاشتباه له، حيث ذكر مقالةً للحافظ ابن حجر، وتعقَّبها، قال: «وقد وقفتُ على هذه المقالة في حياته على خطِّه، ولم أعلم أن الخطَّ خطُّه، فإنه كان ـ رحمه الله ـ يكتب ألواناً، وكتبتُ على حاشية الكتاب، وبيَّنتُ خطأه، وأنا أظنُّ أن الخطَّ خطُّ ابن قاضي شهبة. . . »[2].

ولأجل تفاوتٍ يسيرٍ في خط محمد بن محمد بن أبي بكر القدسي (ت٨٠٦هـ)، ذهب مفهرس مجاميع المدرسة العمرية بالمكتبة الظاهرية إلى أن جزءًا حديثيًّا محفوظًا فيها «كُتِبَ بقلمين مختلفين»[3]، مع أن القلم فيه قلمُ ناسخٍ واحدٍ جزمًا.

---

(١) الذيل والتكملة (٣/ ١٦١).

(٢) النجوم الزاهرة (١٤/ ٢٤٤). قال الأستاذ الكوثري، في حواشيه على لحظ الألحاظ (ص: ٣٣٦)، متحدثًا عن ابن حجر: «ومع رداءة خطه، ما كان يجري في كتاباته على نمطٍ واحد، ومن ثمة تصعب معرفةُ خطه، والممارسةُ على قراءته، على ما أشار إلى ذلك أبو المحاسن. . . ، وقد طالعنا عدةَ كتبٍ بخطه، سوى خطوطه في الطباق والسماعات، فوجدنا ما يشير إليه أبو المحاسن صوابًا».

(٣) فهرس مجاميع المدرسة العمرية (ص: ٢٦٧).

أول جزء حديثي وآخره، بخط محمد بن محمد القدسي:

المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٥٢ (ق١٦٥ب ـ ١٦٨أ)

هذا، ولاختلاف خط الكاتب الواحد عواملُ متعدِّدة، تجتمع جُملتُها في ثلاثة عوامل:

* **العامل الأول: السِّنّ:**

يعمل الضَّعفُ الذي جعله الله ـ تعالى ـ أولَ عُمُرِ الإنسان وآخرَه عَمَلَهُ في خطِّ يده، فيبدأ خطُّه ضعيفًا، ثم يبلغ أَشُدَّه، ثم يشيخ كما يشيخ صاحبُه.

يقول أسامة بن منقذ:

مع الثمانينَ عاث الضَّعفُ في جَلَدي
وساءني ضَعفُ رِجلي واضطرابُ يدي
إذا كتبتُ فخَطِّي جِدُّ مضطربِ
كخَطِّ مُرتَعِشِ الكَفَّين مُرتَعِدِ
فاعجبْ لِضَعفِ يدي من حَملِها قَلَمًا
مِن بعد حَطْمِ القنا في لَبَّةِ الأسَدِ[(١)]

وعامل السِّنِّ هو أشهرُ عوامل اختلاف الخطوط، وأكثرُها نماذجَ، وقد مرَّ قريبًا نصُّ ابن عبدالملك المراكشي عليه في قوله: «إلا أن يكون اختلافُ الخط بين الضَّعف والجَودة في حالَي البَدْأة والانتهاء»، وذكر العلَّامةُ الموفقُ ابنُ قدامة الكاتبةَ الشهيرة شُهدةَ بنتَ أحمد الإبري (ت٥٧٤هـ)، فقال: «كانت تكتب خطًّا جيدًا، لكنه تغيَّر لِكِبَرِها»[(٢)]، وقال الموفقُ أبو ذر ابن الحافظ سبط ابن العجمي، متحدثًا عن الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ): «وكتب الخطَّ المنسوبَ **في أوَّل أمره**»[(٣)].

---

(١) الاعتبار (ص: ٢٦٢).

(٢) تاريخ الإسلام (١٢/ ٥٣٩)، سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٥٤٢). والنموذجُ الوحيدُ المعروفُ مِن خطها مكتوبٌ سنة ٥٦٧هـ، أي: قبل وفاتها بستِّ سنواتٍ وزيادة، ولها يومَ كتبَتْهُ نحوُ خمسٍ وثمانين سنة، وكان مع ذلك خطًّا فائقًا متقنًا.

(٣) الجواهر والدرر (١/ ٣٢٢).

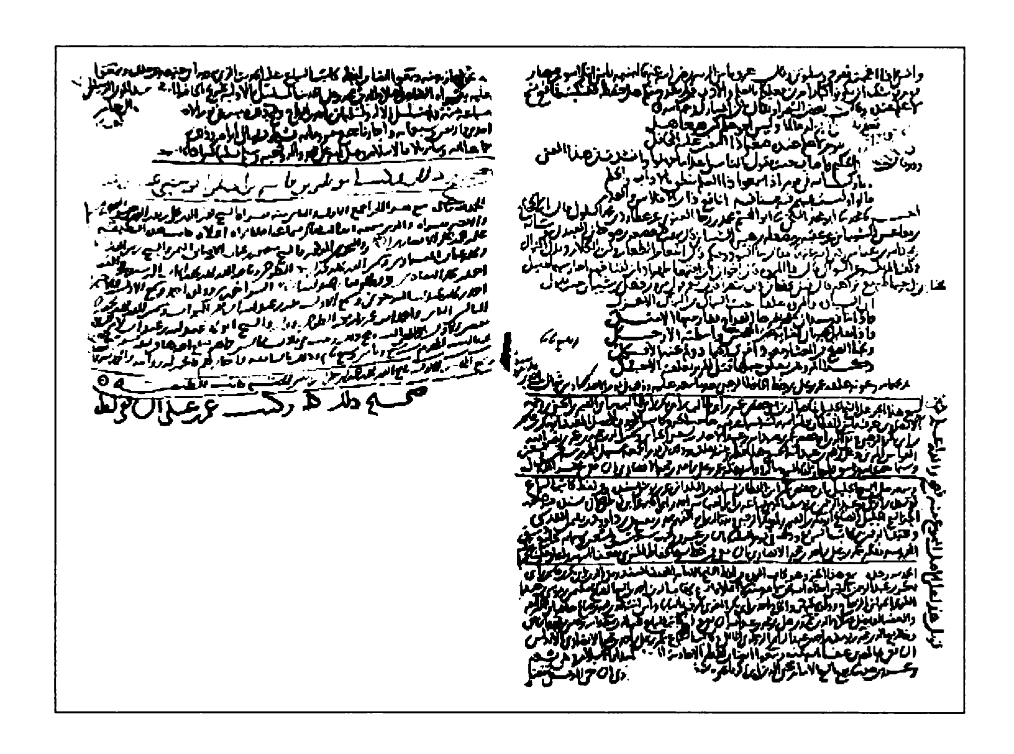
وألطفُ نماذج هذا الضرب: ما يكون منها في موضعٍ واحد، يتَّضح فيه فرقُ ما بين الخطَّين لصاحبهما قبل غيره.

ومن ذلك: أن الربيعَ بنَ سليمان كَتَبَ في آخر نُسخَتِه من «رسالة الشافعي» قيدًا بإجازةِ نَسْخ الكتاب، وذلك بعد أن جاوز التسعين من عُمره، قال الشيخ العلَّامة أحمد شاكر: «والخابرُ بالخطوط القديمة يجزم بأن هذه الإجازة كَتَبَتْها اليدُ التي كَتَبَت الأصلَ، وأن الفرق بين الخطَّين إنما هو فرقُ السنِّ وعُلوِّها، فاضطربتْ يدُ الكاتب بعد أن جاوز التسعين، بما لم يوجد في خطِّه في فُتوَّته لم يجاوز الثلاثين»[(١)].

إجازة الربيع نَسْخَ «الرسالة»، في آخر نسخته منها، بعد نحو ستين سنة من كتابتها

(١) مقدمة تحقيق: الرسالة (ص: ١٧).

ومنه: أن العلَّامة ابن الملقن نَسَخَ كتاب «المروءة»، لابن المَرْزُبان، سنة ٧٤١هـ، وله يومئذٍ ثمانية عشر عامًا، ثم سُمِع عليه بعد ذلك بستٍّ وأربعين سنة، وله حينئذٍ أربعةٌ وستون عامًا، وصحَّح السماعَ (الذي كتبه ابنُه) بخطِّه في النسخة نفسِها.



كتابتان لابن الملقن بينهما ٤٦ سنة: المكتبة الظاهرية،

مجاميع العمرية، المجموع ٥٦ (ق٦ب، ٧أ)

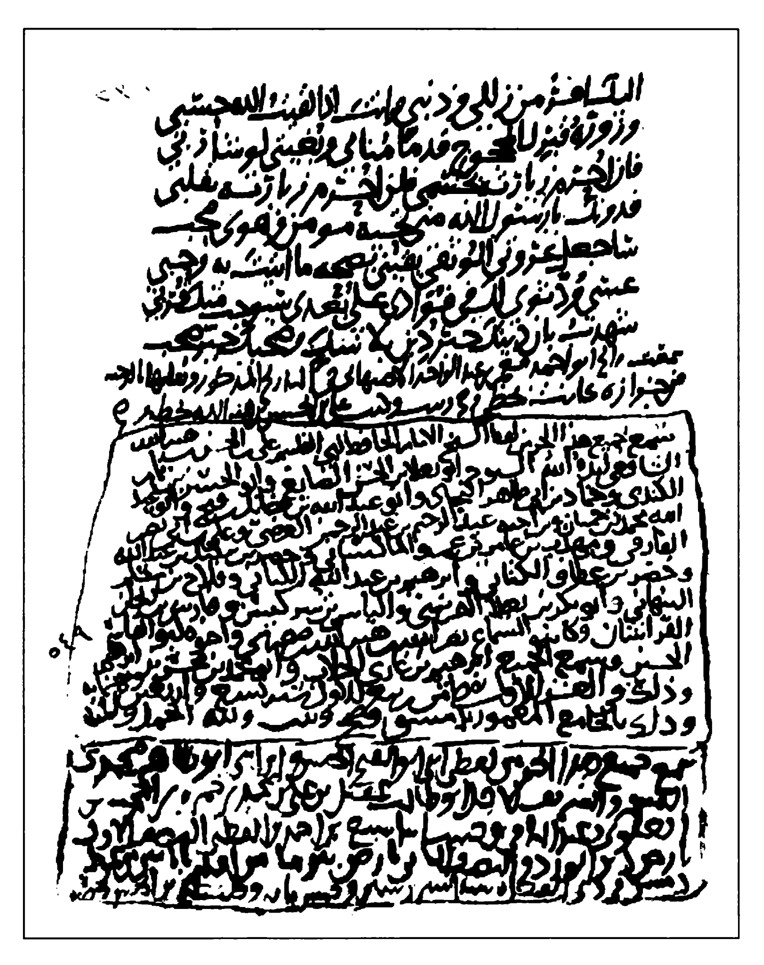
وكتب عبدالعزيز بن محمد بن المؤذن البغدادي نسخةً من «عوالي الذهبي»، وسمعها عليه سنة ٧٣٦هـ، ونسخةً من «مشيخة أبي العز بن يوسف بن إلياس»، وسمعها عليه سنة ٧٣٧هـ، ثم كتب عليهما سماعًا

لولده بعد ذلك بأربعين سنة في الكتاب الأول، وبتسعٍ وثلاثين سنة في الكتاب الثاني، وذلك في نفس ورقة الختام.

كتابات لابن المؤذن بينها تسع وثلاثون وأربعون سنة:

المكتبة الظاهرية، ١١٧٨ (ق١٩٣أ)، ٤٥١٢ (ق٨أ)

ونَسَخَ الحافظُ ابنُ عساكر جزءًا من مروياته عن عددٍ من شيوخه، بخطه المضبوط، ثم ألحق في آخره سماعًا لولده، وحفيده، وآخرين، كتبه أواخرَ سنة ٥٦٢هـ، وهو يومها في بحر الستِّين، قبل وفاته بنحو تسع سنين.



خط الحافظ ابن عساكر القديم (أعلى)، والمتأخر (أسفل):

المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٩٢ (ق٢٣٨أ)

وطالع السخاويُّ كتابَ «الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب»، لابن خطيب الناصرية، سنة ٨٥٢هـ، في الحادية والعشرين من عُمره، وكتب عليه قيدَ مطالعته، ثم كتب أدناه مباشرةً: «ثم استوفاه مطالعةً على تاريخه: محمد السخاوي ـ المذكور قبلُ ـ، في شهور سنة ٨٧٨...»، أي: بعد القيد الأول بستٍّ وعشرين سنة، بعد أن جاز السابعةَ والأربعين.

قيدا مطالعة للسخاوي بينهما ٢٦ سنة: مكتبة لاله لي، ٢٠٣٦ (ق٢٨٠ب)

وتكفـي مطالعـةٌ يسـيرةٌ فـي خطـوط الأئمـة الأعـلام: ابـن تيميـة، والمزي، وابن حجر، وجماعةٍ غيرِهم، لمعرفة أثر العُمر فيها.

وعلى شهرة عامل السِّنِّ، وأثره في اختلاف الخط، إلا أنه عامٌّ يدخله التخصيص، فقد يوجد الخطَّان المختلفان للعَلَم الواحد، في السِّـنِّ الواحـد، وإنما اختلفا لدخول عاملٍ آخر مما يلي.

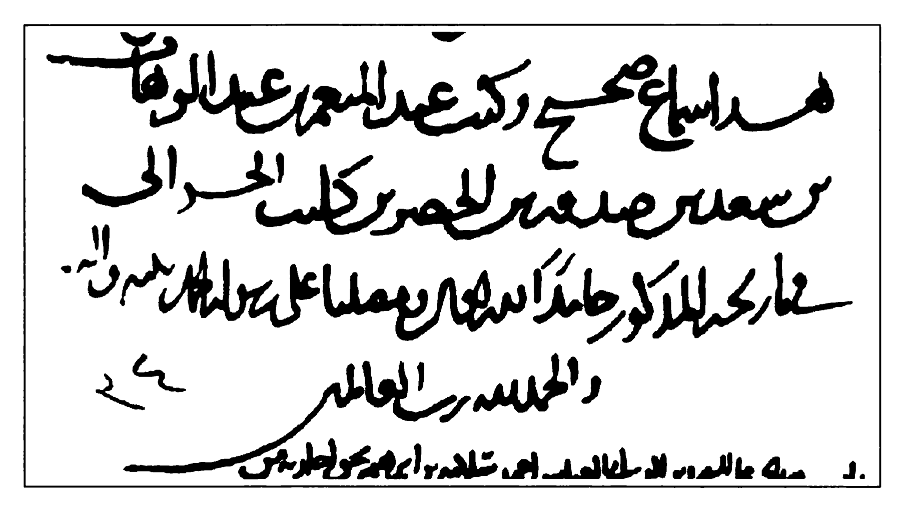
وأيضًا، فليس فرقُ السِّنِّ عاملًا لازمًا في اختلاف الخطوط، إذ قد يُمَتَّـع بعضُ الأعلام بيدٍ ثابتةٍ، وخطٍّ صحيح، في سائر عُمره، فلا يكاد يختلف خطُّه.

قال ابن عبدالملك المراكشي في ترجمة ابن خير الإشـبيلي: «وكتـب

بخطه الكثير، ومُتِّع بصحَّة بصره، فقد وقفتُ في بعض ما كتب، وهو قد جاوز السبعين من عُمره بسنتين أو نحوهما، على ما يَقضِي منه العجب، دِقَّة خط، وإدماجُ حروف، مع البيان، فكان في ذلك وحيدًا»(١).

وقال الذهبي في ترجمة عبدالمنعم بن عبدالوهاب بن كليب الحرَّاني: «نَسَخَ جزءَ ابن عرفة وله سبعٌ وتسعون سنة(٢)، بخطٍّ مليحٍ غيرِ مرتعش»(٣).

ووقفتُ على نموذجٍ لخطِّه في السادسة والثمانين، وهو كنحو ما وصف الذهبي:


هذا السماع صحيح وكتب عبدالمنعم بن عبدالوهاب
بن سعد بن صدقة بن الخضر بن كليب الحراني
والحمد لله رب العالمين

خط ابن كليب الحراني في السادسة والثمانين:

المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ١٠ (ق٣٤أ)

---

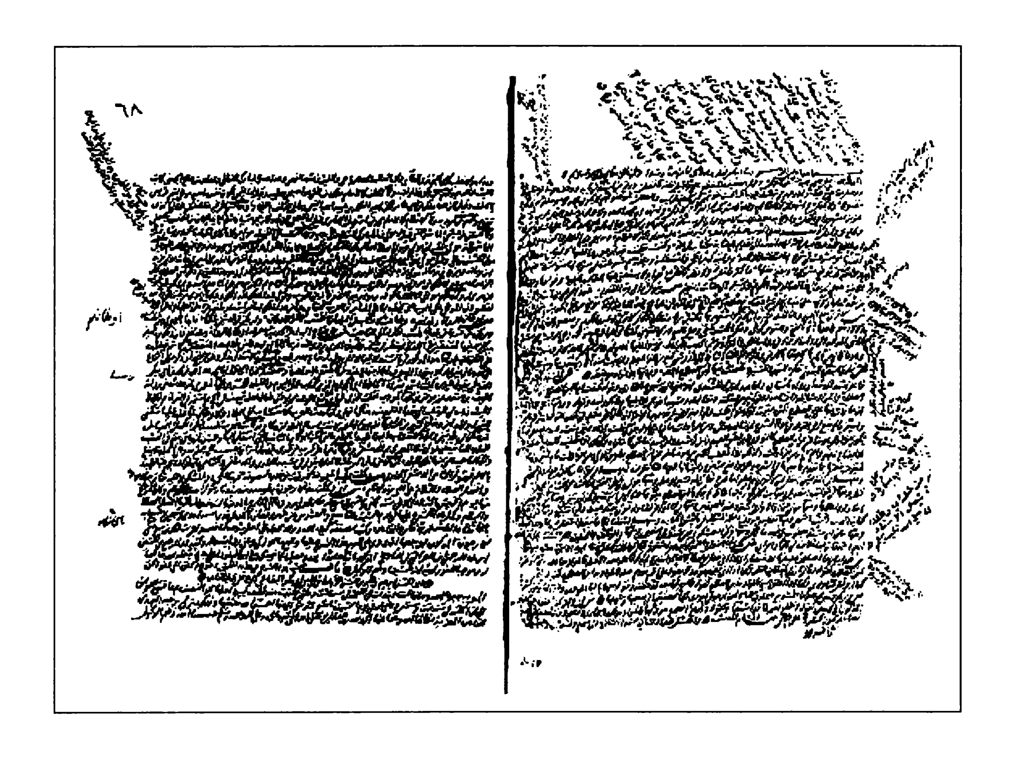
(١) الذيل والتكملة (٥/ ١٨٨)، وانظر: (٥/ ٨، ٢١٤).

(٢) كذا قال الذهبي، مع أنه ذكر مولد ابن كليب في صفر، سنة ٥٠٠هـ، ووفاته أواخر ربيع الأول، سنة ٥٩٦هـ، فلم يبلغ من السابعة والتسعين إذن إلا شهرًا واحدًا.

(٣) تاريخ الإسلام (١٢/ ١٠٨١).

ومن نماذج ما يظهر فيه ذلك ـ أيضًا ـ : أن البقاعيَّ كتب نسخةً من «شرح ألفية العراقي»، له، ونبَّه في آخرها بقوله: «كنت ابتدأتُ في نَسْخِهِ في سنة ستٍّ وثلاثين، فكتبت منه قطعةً كبيرةً، لعلها نحو النصف، ثم عاقتني العوائق، إلى أن أكملته في سنة ست وستين وثماني مائة...».

والناظر في أول النسخة وآخرها لا يكاد يلمس فرقًا ظاهرًا في الخطَّين، مع أن بين كتابتهما ثلاثين سنة.



الصفحتان الأولى والأخيرة من «شرح ألفية العراقي»، بخط البقاعي: مكتبة راغب باشا، ٢٣٩

* **العامل الثاني: حالة الكاتب[1]:**

تختلف أحوالُ الكاتب في كتابته، فربما كان صحيحًا سليمًا، وربما كان عليلًا سقيمًا، وربما كانت ضغوط الحياة تفتِكُ به وتُقلق راحتَه، وربما كان على جناح سفر، إلى غير ذلك من أحوال.

ولا شكَّ أن لكل حالةٍ أثرَها في إقبال الإنسان على الكتابة وإتقانها وتنميقها، وعملَها في جودة خطِّه ووضوحه.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة عبدالله بن إبراهيم بن أبي عمر المقدسي (ت٧٣١هـ) أنه «حصلت له رعشةٌ في يديه، فضَعُف خطُّه»[2].

ومرَّ في هذه الدراسة[3] أثرُ الفالج الذي أصيب به العلامة علاء الدين ابن العطار على كتابته، حيث اضطُرَّ للانتقال إلى الكتابة بشماله بعدما فُلج، وصار التردُّد والضَّعف واضحَين في خطه.

وقد حصل لأخيه من الرضاعة، الحافظِ الذهبي، أبعدُ من ذلك، فقد ضَعُف بصرُه في آخرِ عُمرِه، حتى أضرَّ سنة ٧٤١هـ[4]، إلا أنه لم يَدَع الكتابةَ في كل ذلك، فجاء خطُّه ظاهرَ الضَّعف قبلَ أن يُكَفَّ بصرُه بأشهر،

---

(١) يدخل السِّنُّ في هذا العامل دخولًا أوليًّا، وإنما أفردتُه لشهرته، وكثرته، وقوَّة أثره.

(٢) الدرر الكامنة (٣/ ٧).

(٣) (ص: ٤٤).

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ، الحسيني (ص: ٣٦)، ذيل التقييد (١/ ٥٤)، الدرر الكامنة (٥/ ٦٨).

ثم كان من عجيب أمره أنه لم يستطع عن القلم صبرًا، فعاد إلى الكتابة وهو ضرير!

خط الذهبي قبل أن يفقد بصره بأشهر: المكتبة الظاهرية، ٤٥٤٧ (ق١٤ب)، مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة، المحمودية، ٢٧٠٤ (ق١٩١أ)

خط الذهبي بعدما فقد بصره بسنتين:
المكتبة الوطنية الفرنسية بباريس، ٢٠٧٥ (ق٢٣٤أ)

* العامل الثالث: حالة الكتابة:

كثيرًا ما يختلف خطُّ الكاتب بحسب صفةِ كتابته وموضعِها، فلا يكون خطُّه في البياض المتَّسِع كخطه في الحواشي والطُّرَر الضيِّقة، ولا خطُّه المستعجل كخطِّه المتأني المتأنِّق، ولا خطُّه في المسوَّدة كخطه في المبيَّضة، ولا خطُّه في أول النُّسخة كخطه إذا قارَبَ نهايتَها بعد طولِ كتابة وجهدٍ في النَّسخ، ولا خطُّه في نصوص الكُتُب كخطه في سماعاتها، كما أن لنوع القلم المستعمل أثرًا في اختلاف صفة الخط.

ومن ذلك: أن محمد بن محمد القاياتي الشافعي (ت٨٠٨هـ) نَسَخَ

«جزءًا من حديث أبي جعفر محمد بن عبدالله الحضرمي (مطيَّن)»، بخطٍّ واضحٍ، لا بأس به جودةً، لكنه استحال صعبًا مشتبكًا عندما مشق كتابةَ سماعات الجزء في آخره، وقد عانيتُ في فكِّها ما لم أُعانِه في قراءة نص الجزء أثناء تحقيقه.

اختلاف خط القاياتي بين نص الجزء وسماعاته: المكتبة الكتانية، ٤٥٢

ومثل ذلك تمامًا: أن د. حاتم العوني عرَّف ناسخَ «مشيخة القاضي أبي بكر الأنصاري» بأنه كاتبُ أحدِ سماعاتها، وأكَّد أنه «لا فرقَ بين الخطَّين إلا من جهة أن السَّماع يظهر فيه الاستعجالُ في الكتابة، بخلاف «المشيخة» التي كُتبت بتأنٍّ ظاهر»[1].

ومنه: خطوط عنوانات الكتب التي كان يكتبها الحافظ ابن حجر بخطٍّ

---

(١) مقدمة تحقيق: أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى) (١/ ٢٩٩).

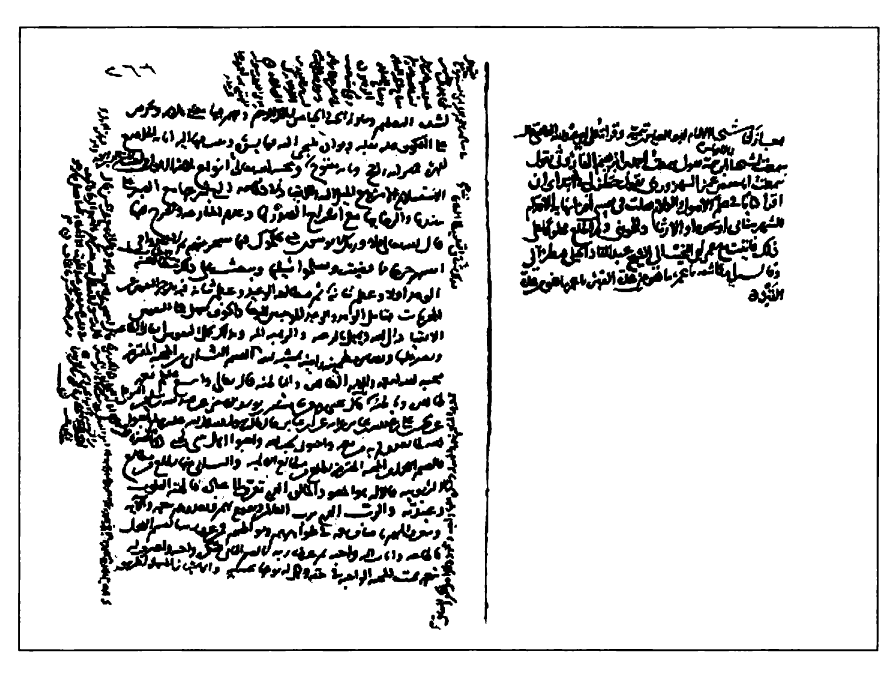
كبير، متأنقًا، مترسِّلًا، مجوِّدًا، فربما استشكل بعضُهم وضوحَ خطها وجمالَه، لأن عهدَهُ بخط الحافظ الصعوبةُ والغموض، وإنما هي حالٌ دون حال.



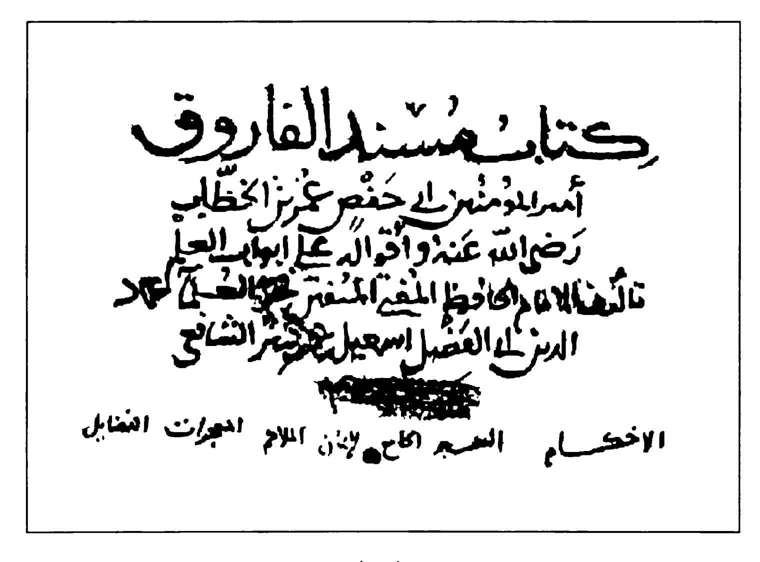
بعض عنوانات كتب الحافظ ابن حجر بخطه

ومن ذلك: أن المعروف من خط الحافظ ابن المحب الصامت صِغَرُه، ودِقَّة حروفه، وصعوبة قراءته. والواقع أن ذلك غالبًا ما يكون في تقييداته الخاصة، ومسوَّداته، وتخريجاته، وحواشيه، وأما في العنوانات التي يرقمها،

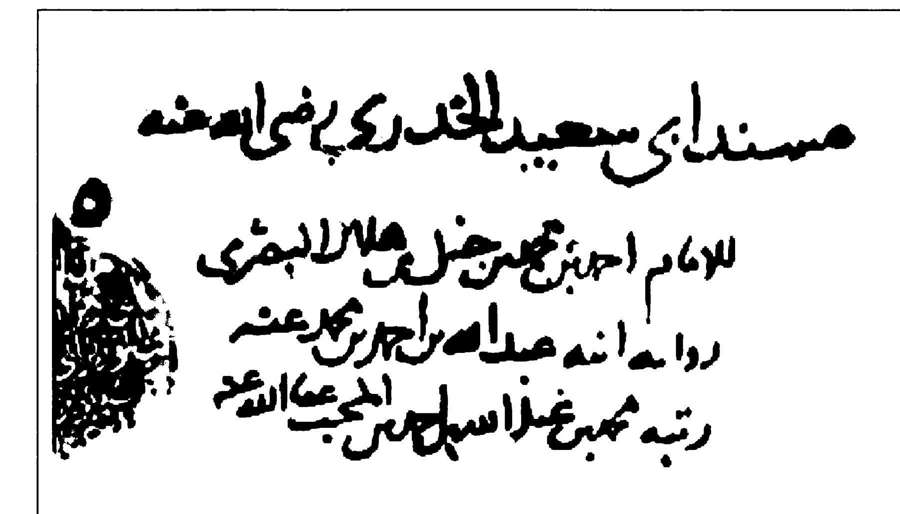
وبعض النُّسخ الأصيلة التي يكتبها، فإنه يغلب على خطِّه حالئذٍ الوضـوحُ والجودة.



أنماط من خط الحافظ ابن المحب الصامت في صفحتين متقابلتين: مكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٥٧ (ق٢٦٥ب، ٢٦٦أ)



كتاب مسند الفاروق
أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم
تأليف الإمام الحافظ المفتي المفسر ... عماد
الدين أبي الفضل إسمعيل بن كثير الشافعي



خط ابن المحب الصامت في العنوانات: دار الكتب المصرية،
١٥٢ حديث تيمور ـ مكتبة كوبريلي، مجموعة فاضل أحمد، ٤٢٥ ـ
المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ١٣٢ (ق٣أ)

ويندرج في هذا العامل ما يكون من تغييرٍ متعمَّدٍ في الخط، مما يقع محاكاةً لخطٍّ آخر، أو تزويرًا له، وقد سبق طرفٌ من مثالِ ذلك، وحديثٌ

عنه، فيما مضى من هذه الدراسة[١].

وبالجملة، فإن اختلافَ خطِّ العَلَم من الأعلام عن بعضه، أيًّا كان سببُه، يؤكد أهميةَ استقراءِ خطوط الأعلام، وعدم الاكتفاء بالنموذج والنموذجين لمعرفتها والقياس عليها ما أمكن ذلك.

وقد بيَّن الأستاذ المحقق د. إبراهيم شبُّوح أن بعضَ الباحثين اضطربَ في خصوص خط العلَّامة ابن خَلدون، مرجعًا ذلك إلى «وجود حلقة مفقودة، تتمثل في **المعرفة بخط ابن خلدون**»، وموضحًا أن الاستقصاءَ الواسعَ لآثار ابن خلدون يوقفنا على نموذجَين متمايزَين من خطه، فصَّل الأستاذُ خصائصَهما وأنماطَهما وأسباب اختلافهما بذوقٍ عالٍ، منتهيًا إلى أن استنتاجاتِ أولئك الباحثين جاءت «غريبة، ولم تقم على تحليلٍ ومقارنةٍ واسعةٍ لنماذج خطه على مختلف المخطوطات»[٢].

كما وقع أن أبرز بعضُ الفضلاء خطوطَ بعضِ الأعلام في حالةٍ من حالاتها، ليس عليها قياس، ولا تمثِّل خطَّه في جُملته، كما وقع من العلَّامة الزركلي في خط إبراهيم بن علي ابن القلقشندي (ت٩٢٢هـ)، فإنه أثبت في «الأعلام» نموذجًا من توقيعه، كَتَبَهُ شيخًا، قبل وفاته بسنةٍ واحدة، مع نقلِهِ أن بصرَه ضَعُفَ في آخر عُمره، فجاء توقيعُه ضعيفًا، مضطربَ النظام، كبيرَ الحجم. وهو ما لا يبدو عليه خطُّه في مراحلَ سابقةٍ من حياته.

---

(١) (ص: ٩٩).

(٢) مقدمة تحقيق: العبر وديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون (١/ ٤٨ ـ ٥٢).

خط القلقشندي في شيخوخته، ٩٢١هـ: الأعلام (١/ ٥٤)،
عن: دار الكتب المصرية، مجموع ١٥٥٩ (ق١٣٦ب)

خط القلقشندي المتقدم، ٩٠١هـ: مكتبة فيض الله أفندي، ٥٠٧ (ق٢٣أ)

خط القلقشندي المتأخر، ٩١٨هـ: مكتبة جامعة هارفارد،

MS Arab SM55 (ق٥٥ب)

ونمذَجَ بعضُ الباحثين لخطِّ الحافظ ابن عساكر، في معـرض الكـلام عن إتقانه واعتماد خطه[١]، فأبرز خطًّا ضعيفًا كتبه في الخامسة والستّين من عمره، قبل وفاته بنحو سبع سنين، وهو ما لا يبدو فيه إتقانُه وضبطُه.

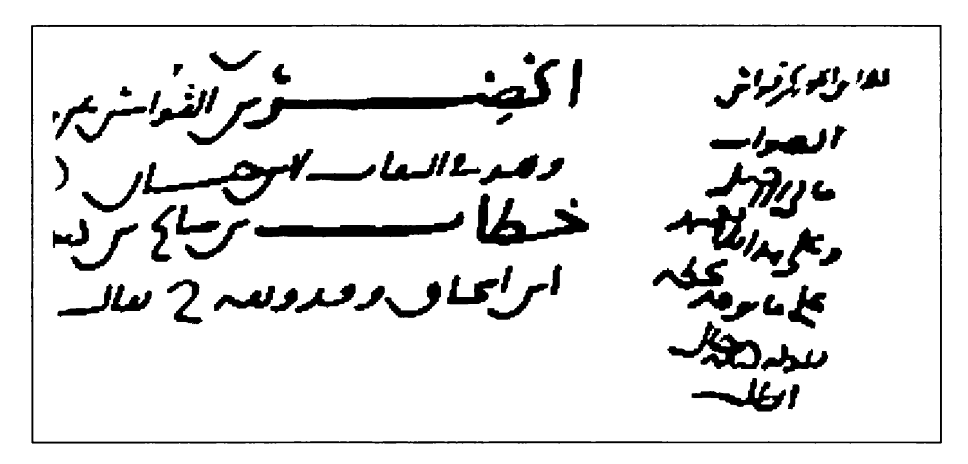
خط ابن عساكر في الخامسة والستين من عمره: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ١٧ (ق٢١٦أ)

---

(١) ورقة: الإعلام بما اعتَمَدَ الحـافظُ ابـنُ نقطـة مـن خطـوط الأعـلام، د. جمـال عزون، منشورة في وسائل التواصل، ١٠/ ٦/ ١٤٣٨هـ.

وهذه القضيةُ بعينِها هي محلُّ الإشكال الذي أثاره أحدُ الباحثين على كتاب «خطوط العلماء»، لعبدالله وجاسم الكندري، فذكر أن المُثبَتَ فيه «أكثرُه من طبقات السَّماع، والخطُّ فيها قد يختلف عن الكتابة العادية»(١).

هذا، ولا تقتصر فائدةُ معرفة اختلاف خطوط الأعلام وقتًا بعد وقت، وحالًا بعد حال، على ما سبق، بل تتجاوزه إلى إعطاء دقائقَ علميةٍ يصعب الوقوفُ عليها بدونها أحياناً، كما في **تمييز منزلة خط العَلَم في صِغَرِه عنها في كِبَرِه**، وقد نقل الحافظُ سبطُ ابن العجمي، في حاشيةٍ له، عن خط ابن الجوزي ضبطًا مخالِفًا لاسم أحد الرواة، فعلَّق الحافظ ابن حجر بقلمه: «الصواب ما في الأصل. وعلى هذا، فلا يُعتَمَد على ما يوجد بخطه، فلعله كتبه حالَ الطَّلَب».



حاشية لابن حجر على حاشيةٍ لسبط ابن العجمي في نسخته من:
«ميزان الاعتدال»، حول خط ابن الجوزي: مكتبة مراد بخاري، ٩٢ (ق١٠٢ب)

---

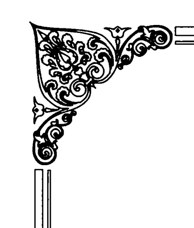
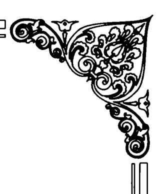
(١) تغريدة للشيخ أمير بن أحمد قروي على حسابه في موقع «تويتر»، ٥/ ١٠/ ١٤٣٦هـ.

وكما في **الفصل بين السماعات الأصيلة والمنقولة**، حيث ترجَّح لي «أن حرفَ المزيِّ الكبيرَ، المحرَّرَ بروِيَّةٍ وتجويد، هو في الغالب منقول، نقله من أصوله في حال سعةٍ وفسحة، وأما الحرف الصغير المتقارب المستعجل، فالغالب أنه سماع أصيل، كتبه في مجلس السماع أو عقيبه»[1]. وهكذا.

* * *

---

(١) مقالة: عن الحافظ المزي وخطوطه على الكتب والأجزاء الحديثية، لكاتبه، منشورة على الشبكة العالمية، ١٥/ ٧/ ١٤٣٧هـ.

تظافر إشكالات القرائن

تجتمع أحياناً إشكالاتٌ متنوعةٌ في الخط الواحد، فيزداد غموضُ أمره، ويصبح تعيينُ كاتبِه أدقَّ وأصعب، ويكون الخطأُ فيه أسهلَ وأقرب.

وقد تكون تلك الإشكالاتُ المجتمعةُ راجعةً إلى قرينةٍ واحدةٍ من قرائن التعيين، وربما كانت إشكالاتٍ على قرائنَ مختلفة.

ومن صور ذلك، لا على سبيل الحصر، إذ لا يكاد يمكن حصر هذه الصور:

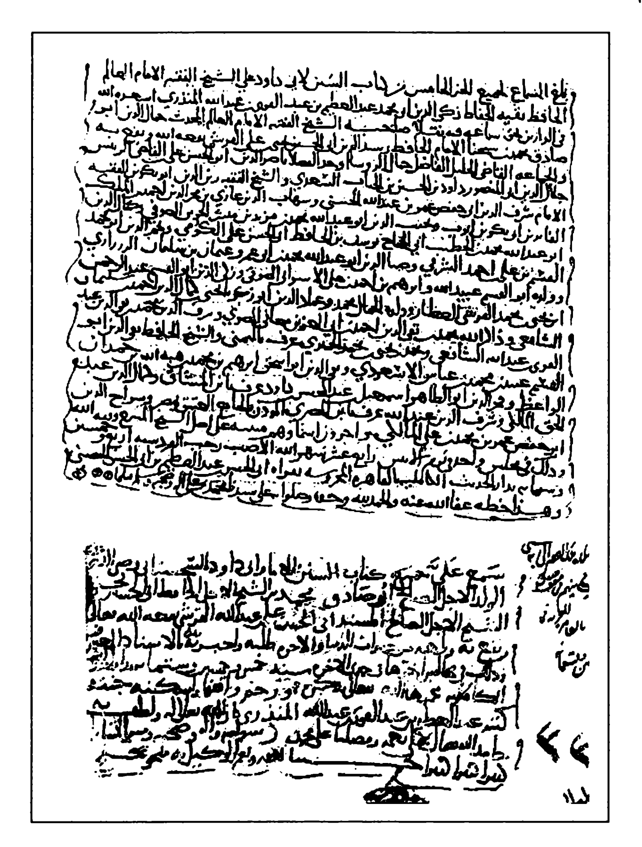
١ ـ تعدُّد النُّسَّاخ، وتشابه الخط:

يحدث أن يشترك في كتابة النسخة الواحدة كاتبان لهما خطَّان متشابهان، فيحكم بعضُ الناظرين بأن النسخة بخطٍّ واحد، هو خطُّ المسمَّى فيها.

وقد وقع ذلك قديمًا، فقد قال الحافظ ابن حجر: «وجدتُ بخط مُغَلطاي أنه رأى بخط الحافظ أبي محمد المنذري ترجمةَ كتاب الدارمي بـ «المسند الصحيح الجامع». وليس كما زعم، فلقد وقفتُ على النسخة التي بخط المنذري، وهي أصلُ سماعنا للكتاب المذكور، والورقةُ الأولى منه مع عِدَّة أوراقٍ ليست بخط المنذري، بل هي بخط أبي الحسن بن الحصني،

وخطُّه قريبٌ من خط المنذري، فاشتبه ذلك على مُغَلطاي. . .»[1].

فظنَّ مُغَلطاي أن الناسخَ هو المنذري، بالنظر إلى كـون جُـلِّ النسـخة بخطِّه، ولم يفطن لتعدُّد نُسَّاخِها، نظرًا لتشابه الخط.



خَطَّا أبي الحسن ابن الحصني (أعلى) والمنذري (أسفل) على نسخة المنذري من «سنن أبي داود»: مكتبة فيض الله أفندي، ٣٣٢

ويقارب ذلك جدًّا: أن مكتبة الأوقاف المصرية تحتفظ[2] بنسخةٍ من

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٨٠).

(٢) برقم (٣٠٧٠).

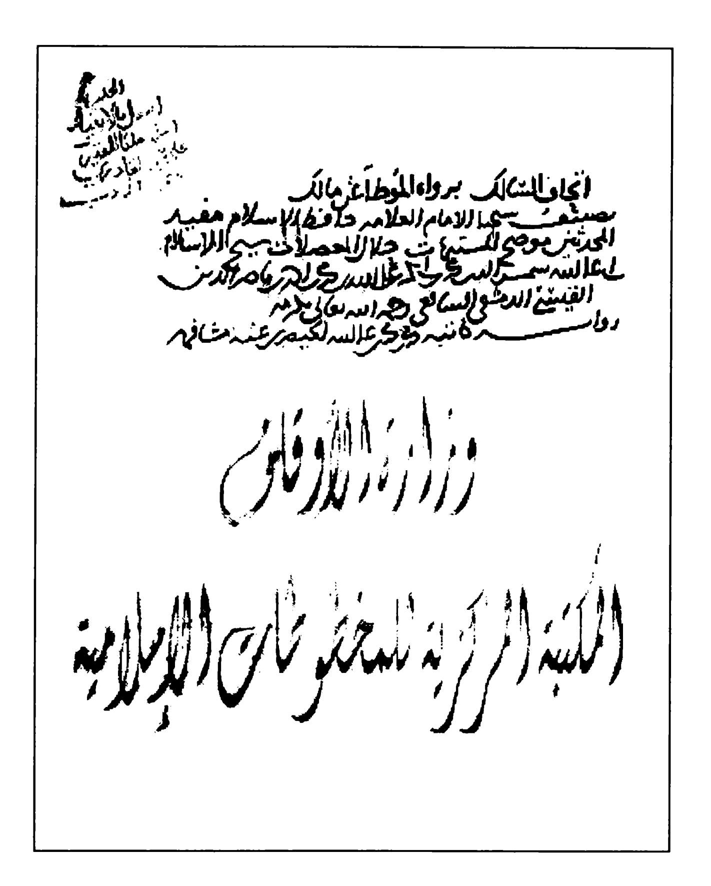
كتاب: «إتحاف السالك»، لابن ناصر الدين الدمشقي، وهي مبيَّضته التي كتبها بخطه، ونصَّ فيها على أنه «تأليفُ كاتبِه»، وأنه «علَّقه مؤلفُه»، وخطُّه فيها هو خطُّه المعروف. ولكنَّ تلميذَه، الذي يُشبه خطُّه خطَّه، قطبَ الدين الخيضري، كتب غاشيةً للنسخة، كرَّر فيها عنوانَ الكتاب، واسمَ مؤلفه، وزاد أنه من روايته عنه، ووصف نفسَه بـ «كاتبه».

وقد طالع الشيخ عبدالحي الكتاني هذه النسخة، فقرَّر أنها «بخط محمد بن عبدالله الخيضري، راويه عن مؤلفه»[1]، اعتمادًا على الغاشية التي أَخَذَ منها أنها وما عداها بخط الخيضري، ولم يفطن لفرق الخطَّين، وتعدُّد النُّسَّاخ، نظرًا للتشابه المذكور.

غاشية كتاب: «إتحاف السالك»، وآخره، بخط مؤلفه ابن ناصر الدين الدمشقي

---

(١) فهرس الفهارس (٢/ ٦٧٦).


إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك

وزارة الأوقاف

المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية

غاشية «إتحاف السالك»، لابن ناصر الدين الدمشقي، بخط تلميذه الخيضري

٢ ـ تعدُّد النُّسَّاخ، واشتباه الاسم:

ثمة نُسَخٌ يشترك في كتابتها رجلان ذَوَا اسمَين متقاربين، فقد يُظَنُّ الخطُّ فيها لرجلٍ واحد، ويُرجَعُ اختلافُ الخط إلى عاملٍ من عوامله السابقِ ذكرُها، ولا يكون الأمر كذلك.

ومما وقع فيه ذلك من النُّسَخ: نسخةٌ من «مقدمة فتح الباري»، للحافظ ابن حجر، تحتفظ بها مكتبة الحرم المكي[1]، جاء في غاشيتها أن

---

(١) برقم (١٢٦٦).

كاتبها: «محمد بن محمد بن علي الخطيب اليلداني»، وفي حرد متنها أنه: «محمد بن محمد بن محمد بن الخطيب اليلداني».

واعتمد مُفَهرِسو المكتبة أنه «كتبها: محمد بن محمد الخطيب اليلداني»[1].

والواقع أن النسخة مشتركةٌ بين رجلين: محمد بن محمد بن علي الخطيب اليلداني، وابنه محمد، فالخَطَّان متمايزان، ولخطِّ الأب نظائرُ يمكن القياس عليها[2]، وقد عُرف الابن بمساعدة أبيه في النَّسخ، على أنه أرَّخ هذه النسخة بعد وفاة الأب بسنتين[3].

عنوان نسخة «مقدمة فتح الباري»، بخط محمد بن محمد بن علي الخطيب اليلداني (الأب)

(١) الفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف (١/ ٢٤٥).

(٢) منها: قطعة من «نتائج الأفكار»، للحافظ ابن حجر، تحتفظ بها المكتبة السعيدية، في حيدر آباد، برقم (٢٧٣ حديث).

(٣) انظر ترجمة الأب والابن على التوالي في: الضوء اللامع (٩/ ١٤٧، ٢٤٥).

حرد متن نسخة «مقدمة فتح الباري»،

بخط محمد بن محمد بن محمد بن الخطيب اليلداني (الابن)

٣ ـ التشابه، والاشتباه:

يقع كثيرًا أن يتشابه خَطًّا رجلين يشتركان فيما قد يؤدي إلى الخلط بينهما، كأن يكون أحدهما ابنًا للآخر، أو أن يتَّفقا في الاسم ويفترقا في الشخص، أو نحو ذلك.

ومن ذلك: أن خط عبدالرحمن ابن الحافظ المزي كان شبيهًا بخط والده من بعض الأوجه، فربما ظنَّ الظانُّ لوهلةٍ أنه خط المزي الأب.

خط عبدالرحمن ابن الحافظ المزي:

المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٦٧ (ق١٦٩أ)

ومما يندرج في هذا: اشتباه الطبقة، وذلك بأن تُعرَف طبقـةُ صـاحب الخط، ويكون الخطُّ مشابهًا لخط اثنين فأكثر من أهل تلك الطبقة، فيجتمع الإشكالان.

ومن نماذج ذلك: أن الشيخَ الألبانيَّ وصف نسخة «الكنى والأسـماء»، لمسلم، فكان مما قـال: «وكتَـبَ بعـضُ المحـدِّثين، وأظنـه الـذهبي، أو المحب المقدسي، فإن الخط يشبه خطَّهما...»، ثم نقل تعليقةً من غاشية النسخة[1]. فعلَّق الأستاذ مطاع الطرابيشي على ذلك بقوله: «وكذلك كانت إشارةُ الأستاذ الألباني مترددةً في نسبة خـط التعليـق إلـى الـذهبي، أو إلـى المحب المقدسي، لكني وجدت داخل النسخة تعليقًا نصُّـه: «قـرأت بخـط شيخنا أبـي الحجَّـاج المـزِّي...»، فـرجح عنـدي أن كاتـبَ التعليـق علـى الغلاف، وفي هذا الموضع، إنما هو الذهبيُّ لا غير»[2].

ولا شكَّ أن هذا الاستدلالَ غيرُ صحيح، وأن الجزمَ بنتيجتِه مسـتغرب، ذلك أن المقصودَ بالمحب هنا: الحافظ أبو بكر ابن المحب الصـامت، الـذي هو أيضًا أحدُ تلامذة المزي، المكثرين من الرواية والنقل عنه، فلا وجه لقصـر ذلك على الذهبي، بل ما زال اشتباهُ الطبقة موجودًا، والحاجةُ إلى معالجته قائمة.

والمتتبِّع لخط ابن المحب الصامت يجـزم، بنظـرٍ يسـيرٍ فـي الخـط المقصود، بأنه خطُّه، بل إن في تشبيهه بخط الذهبي نظرًا بالغًا أصلًا.

---

(١) فهرس مخطوطات الظاهرية ـ المنتخب من مخطوطات الحديث (ص: ٥٤٧).

(٢) مقدمة: الكنى والأسماء (ص: ٧٢)، بتصرفٍ يسير.

تعليقة على غاشية «الكنى والأسماء»، لمسلم، بخط ابن المحب الصامت:

المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ١ (ق٤٣أ)

٤ ـ دلالة القيود، والنقل:

يغلط بعضُ الباحثين في تعيين ناسخ المخطوطة أخذًا من القيودِ المثبتةِ عليها، من السَّماعات ونحوها. وفضلًا عن أن هذه القيودَ لا تدلُّ بالضرورة على الناسخ، فإن منها ما يكونُ منقولًا عن الأصل، ولا علاقةَ للمذكورين فيه بالنسخة كليةً.

ومما وقع فيه هذا الوهم: تعيين ناسخ نسخةٍ من جزء: «الرباعي»، للحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي، حيث ذكر المحققُ أن ناسخها هو «أبو علي الحسن بن الفقيه الخطيب أبي الحسن علي بن صالح الهمداني، أحد من روى هذا الجزء بالإجازة، كما أشار هو بخطه، وأجاز لغيره. وقال: وُجد بخط ابن أبي اليابس. قلت: يعني أبا محمد الديباجي العثماني»[١].

وهذا الكلام مضطرب مختلط، والواقع أن الناسخ أنهى نسخته بقوله: «وُجِدَ بخط ابن أبي اليابس سماعُ «الغوامض والمبهمات»[٢]،

---

(١) مقدمة تحقيق: الرباعي، أشرف بن صالح العشري (ص: ٣٦).

(٢) كتابٌ للمؤلف نفسِه، يسبق «الرباعي» في النسخة نفسِها.

و«الرباعيات»، ومثاله[1]: قرأ عليَّ «الغوامض والمبهمات»، و«الرباعيات»، وما كتبَهُ عني في هذا الجزء: [2] الشيخ الفقيه الفاضل العالم أبو علي الحسن ابن الفقيه الخطيب أبي الحسن علي بن صالح الهمداني، وأجزتُه لولده الحسين محمد[3]، ولولد خاله. . .، وكتب: عبدالله بن عبدالرحمن بن يحيى بن إسماعيل العثماني الديباجي، المعروف بابن أبي اليابس ـ رحمه الله ـ».

حرد متن نسخة «الرباعي»، لعبدالغني الأزدي:

مكتبة فيض الله أفندي، ٢٦١ (ق١٥٧أ)

فتبيَّن أن المحقق توهَّم أن المذكورَ في سماع النسخة هو الناسخ، وهذا بمفرده خطأٌ جليّ، ثم تبيَّن أن السَّماع برُمَّتِهِ منقولٌ عن نسخة أخرى، وليس أصيلًا فيها.

---

(١) وقع في الأصل: «وأمثاله».

(٢) بياض في الأصل بمقدار ثلاث كلمات.

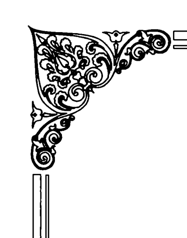
(٣) كذا.

وقد كان واضحًا أن الخطَّ ليس للمذكور، فإنه وُصِف فيه ـ كما سبق ـ بـ «الشيخ الفقيه الفاضل العالم»، وذلك ما لا يمكن أن يَصِفَ الرجلُ منهم نفسَه به، لكنَّ المحققَ أسقط هذه الألقاب في نقله.

٥ ـ النقل، وتشابه الخط:

ينسَخُ بعضُ الأعلام كتبًا أَلَّفها بعضُ مَن تقدَّمَهم، ويتَّفق أن يكون خطُّ الناسخ وخطُّ المؤلِّف من الخطوط المتشابهة، فإذا لم ينصَّ الناسخُ على اسمِه واسمِ المؤلف، أو فُقِدَ نصُّه في ذلك، تظافر الإشكالان، وربما ظنَّ الظانُّ أن النسخة بخط المؤلف نفسِه.

* * *




تعيين صاحب الخط

يكثُر في المخطوطات العربية أن يُدوِّن بعضُهم إلى جانب الخط، أو على غاشية النُّسخة، أو في خاتمتها، أن النسخةَ، أو الخطَّ، لفلانٍ من الأعلام.

وهذا التعيين ليس قرينةً بذاتِه، وإنما هو قولٌ في المسألة، واجتهادٌ من صاحبه، مبنيٌّ على ما توافر له قرائن التعيين الفعليّة الأخرى، فإما أن يكون وقف على نصِّ صاحب الخط بنسبةِ الخط إلى نفسِه، أو استنبطه مما يشبه النص، أو قاسه على المعروف من خطوطه، لا يكاد الأمرُ يخرج عن ذلك، بل لا يكاد التعيينُ يمكنُ إلا بذلك أصلًا.

ومن ثم، فلا يكون هذا التعيينُ حاكمًا على القرائن الثابتة، ولا تضاهي قوَّتهُ قوَّتَها، إلا أنه، بالنسبة للباحث المعاصر، مفتاحٌ، وهادٍ، ومرشدٌ، وعاضدٌ، ومؤيِّد، وله أن يستأنسَ به، ويميلَ إليه، إن رأى قوَّته، ولم يجد ما يعارضه أقوى منه.

ولا شكَّ في تفاوُت قوَّة نصِّ التعيين بحسب هويَّة صاحبه، فإن كان من العلماء المعروفين المطَّلعين، أو من مُعاصري صاحب الخط ومُجالِسيه، أو نحو ذلك، كانت لتصريحه قوةٌ بالغة، وإن كان مجهولًا، أو قليلَ الخبرة،

تدنَّت قوةُ تنصيصه غايةَ التدنّي، وأصبح الاعتمادُ عليه مجـرَّدًا دونَ عاضـدِ مخاطرةً ومزلةَ قدم.

وإذا تبيَّن أن مرجعَ هذا النوع إلـى الاجتهـاد، فالاجتهـادُ متجـاذَب، والمناقشةُ فيه واردة، ولا مانعَ أن يبيِّـن الباحث أدلَّتـه وأجوبتَـه، ولـو كـان صاحبُ النص من الأعلام العارفين، فإنه إن بنى قولـه علـى مـا لا يـتمُّ لـه الاستدلال به، كان قولُه، مع حفظ مقامه، مناقَشًا، بل مردودًا، مثـلُ ذلـك مثلُ أي قولٍ تختلف فيه الأنظار، وتتردَّد فيه دلالةُ الأدلة.

وقد كان العلماءُ مَعنيِّين بهذا النوع، متوافرين عليه، ناظرين في ذلك نظرةً ثاقبةً إلى أهمية خطوط الأعلام، وأهمية معرفتها، ولهذا كثرت نماذجه جدًّا.

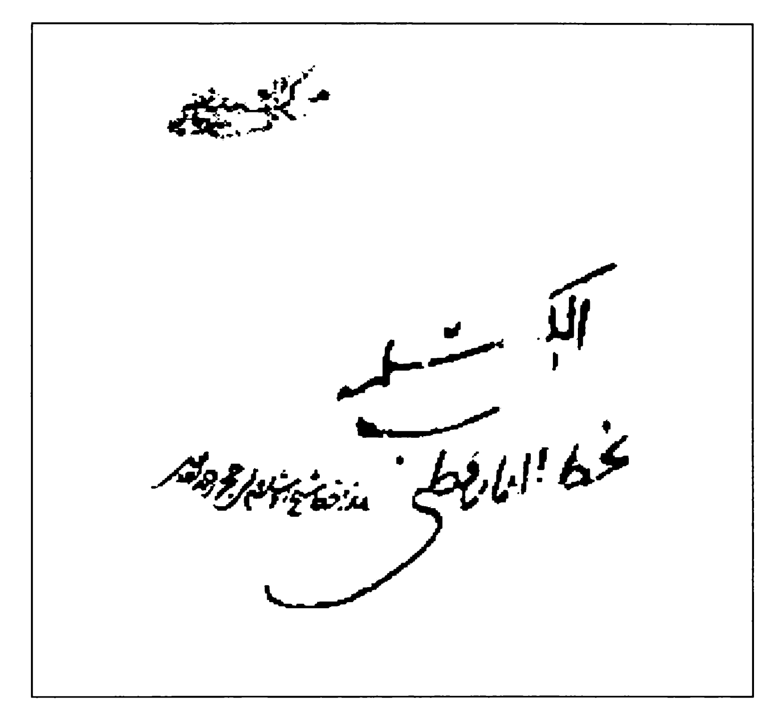
في تأكيده لكون ناسخِ كتـاب: «الرسـالة»، للشـافعي، هـو صـاحبَه الربيعَ بنَ سليمان، يقول الشيخ العلَّامة أحمد شـاكر: «ثـم يُـثلج الصـدرَ، ويملؤه يقينًا، أن نجد شهادةً بخط أحد العلماء الحفـاظ الأثبـات القـدماء، يسجِّل فيها أن هذه النسخة بخط الربيع، فنرى هبة الله بن أحمد بن محمـد بـن الأكفاني (ت٥٢٤هـ) يكتب بخطه ثلاثة عناوين لأجزاء الكتاب الثلاثـة، ثـم يكتب فـوق عنـوان الأول منها ما نصُّـه: «الجـزء الأول من الرسالة، لأبـي عبدالله الشافعي، بخط الربيع صاحبه»، ويكتب فوق عنوان الثالث ما نصُّه: «الجزء الثالث من الرسالة، بخط الربيع، صاحب الشافعي»...»[1].

ومن النمـاذج المركَّبـة: نصُّ الحـافظ ابـن حجـر (ت٨٥٢هـ)، فـي غاشية نسخةٍ من كتاب «الأسامي والكنى»، لمسلم بـن الحجـاج، علـى أن النسخة بخط الحافظ الدارقطني.

---

(١) مقدمة تحقيق: الرسالة (ص: ٢١)، بتصرفٍ يسير.

وفي النموذج نفسِه نصُّ بدر الدين الغزي العـامري (ت٩٨٤هـ) علـى أن النصَّ على خط الدارقطني هو بخط الحافظ ابن حجر.



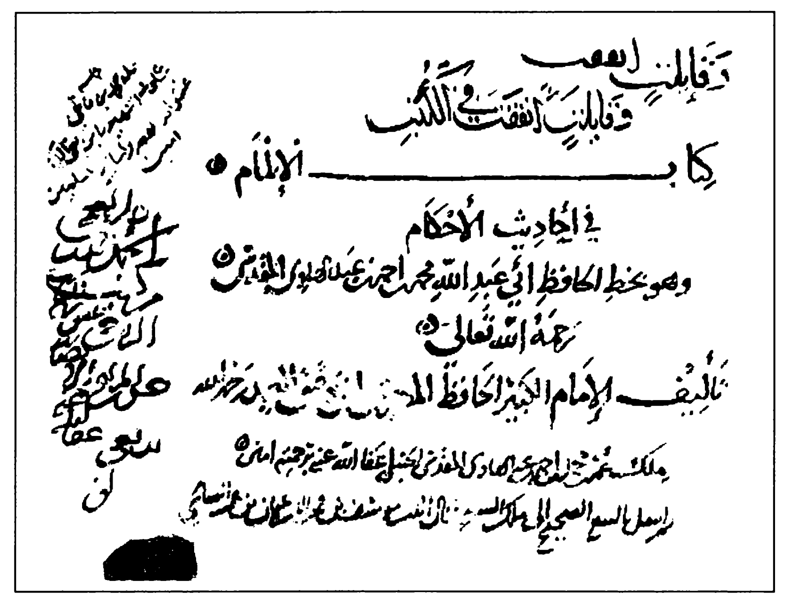
ابن حجر، والغزي العامري: الأسامي والكنى، لمسلم بن الحجاج: مكتبة شهيد علي باشا، ١٩٣٢

ومن النماذج العالية: نصُّ الشـيخ المُسـنِد عمر ابن المحدِّث الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي، على أن نسخةً من: «الإلمام»، لابن دقيق العيد، هي بخط والده.

ومع أن الحافظ ابن عبدالهادي توفي وابنُه في الخامسة من عُمـره[١]،

(١) ولد الابن عام ٧٣٩هـ، وتوفي والده عام ٧٤٤هـ. انظـر ترجمـة الابـن فـي: ذيـل التقييد (٢/ ٢٥٠)، المقصد الأرشد (٢/ ٣٠٨).

إلا أن الابنَ أعرفُ الناس بكُتب أبيه وخُطوطه دون شك.


كتاب الإمام

في أحاديث الأحكام

وهو بخط الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي

رحمه الله تعالى

نص ابن عبدالهادي (الابن) على أن الناسخ هو والده:

مكتبة كوبريلي، مجموعة فاضل أحمد، ٢٥٠

وقد يكون تعيين صاحب الخَطِّ خفيًّا، بحيث تخلو مِن اسمِ الناسخ ورقةُ العنوان، وحرديةُ المتن، وحواشي النسخة، ثم يوجدُ في تضاعيف السَّماعات والتوثيقات.

وأعلى ذلك ما يُعَيِّن فيه مؤلفُ الكتاب ناسخَه، كما نصَّ الحافظ محمد بن يوسف البرزالي (ت٦٣٦هـ)، في سماعات الكتاب الذي هو من تخريجه وتأليفه: «سلوك طريق السلف في ذكر مشايخ الشيخ المعمر أبي محمد عبدالحق بن خلف»، على أن «كاتب الجزء» هو العالم الفاضل محمد بن عبدالمنعم بن هامل الحراني (ت٦٧١هـ).

مؤلف الكتاب يعيِّـن ناسخَه في سماعه عليه: المكتبة الظاهرية،
مجاميع العمرية، المجموع ١٧ (ق٢٠ب)

كما قد يشتدُّ خفاءُ التعيينِ، فتخلو منه النسخةُ كلُّها، ويَعثُرُ عليه المتتبِّـع في نُسَخٍ أخرى، أو مصنَّفاتٍ لبعض مَن اطَّلع على النسـخةِ مـن العلمـاء، أو حكاياتٍ محكيَّةٍ عن بعضهم.

إلا أن تحديدَ النسخة المقصودة في هذا الضَّرب يتطلَّب ترويًا وشـدَّةَ فحص، وتثبُّتًا من انطباق كافَّةِ أوصاف الناصِّ عليها.

ومن نماذج ذلك: أن محقق «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة»، للحسيني، أكَّد كونَ نُسخَتِه بخط المؤلف نفسِه، بأن النسخة «كانت في يـد

ابن حجر، ويُشير إلى خط الحسيني فيها كثيرًا في «تعجيل المنفعة» »، ثم دلَّل على ذلك ببعض النماذج، فقال: «قال ابن حجر في «التعجيل»: «قرأت بخط ابن المحب في هامش كتاب الحسيني الذي بخطه: هذا ليس في المسند»، وما ذكره ابن حجر موجودٌ في هامش المخطوط، مما يؤكد أن المخطوط بخط الحسيني. كما كتب ترجمة «عمران بن مخمر»، ثم ضرب عليها، ونقلها إلى حرف النون: «نمران». قال ابن حجر في «التعجيل»، تعليقًا على هذه الترجمة: «كذا رأيته بخط الحسيني، ثم ضرب عليه»»[1].

لكنَّ المحققَ نفسَه، في وصف نسخة: «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، للزركشي، نقل عن غاشية النسخة نصًّا مطلعُه: «قال أبو الفضل ابن حجر. . . »، ثم ذكر أن السخاويَّ قال في ترجمة ابن حجر: «كذا قرأتُ بخطِّه على: الإجابة. . . »، وأورد النصَّ نفسَه[2]، قال المحقق: «وهذا يبيِّن أن كلامَ ابن حجر السابقَ إنما هو بخطه»[3].

والواقع أن قولَه في مطلع التعليقة: «قال أبو الفضل بن حجر» يثير في النفس بعضَ ما يثير أولًا، إذ ليست هذه الديباجةُ من معتادات ابن حجر في تعليقاته وحواشيه.

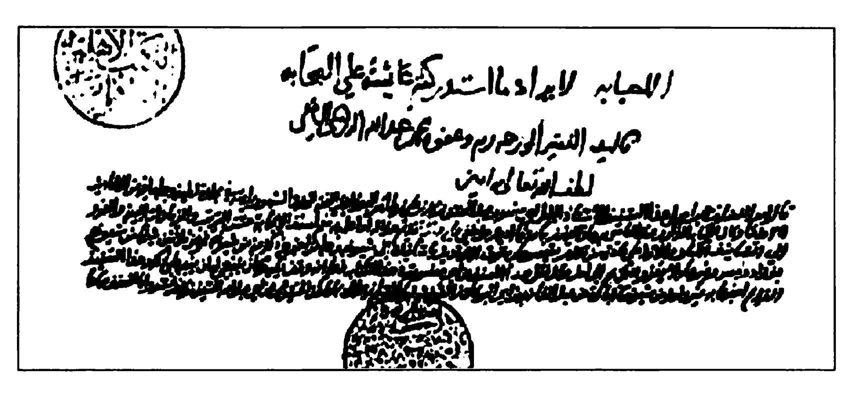
ثم بمراجعة النسخة، يتبيَّن أن الخطَّ ليس بخطِّ ابن حجر قطعًا، وإنما هو خطُّ ابن طولون المعروفُ المتميِّز، تُثبِت ذلك أدنى مقارنةٍ لخط التعليقة بخطوط الرجلين.

---

(١) مقدمة تحقيق: التذكرة، د. رفعت فوزي عبدالمطلب (ص: ١٣).

(٢) الجواهر والدرر (١/ ٣٩٢).

(٣) مقدمة تحقيق: الإجابة، د. رفعت فوزي عبدالمطلب (ص: ١٠).



الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة

تعليقة منقولة عن ابن حجر، بخط ابن طولون، على غاشية: «الإجابة»، للزركشي: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع ٣٢ (ق٦٨أ)

وإذن، فقد كان السخاويُّ ينقل خطَّ ابن حجر عن نسخةٍ أخرى، ولم يوفَّق المحققُ في التأكُّد من كون نسختِه هي النسخةَ التي عناها السخاويُّ بكلامه، فأخطأ في تعيين صاحب الخط بالاستناد إليه [١].

ومن النماذج التي توضح أهمية هذا الضرب من النصوص: أن السخاويَّ ذكر نسخةً من: «معجم السَّفر»، لأبي طاهر السِّلَفي، ونصَّ على كونها بخط محمد ابن الحافظ المنذري[٢].

وتحتفظ مكتبة تشستربتي، في إيرلندا، بنسخةٍ من الكتاب المذكور[٣]، مبتورةِ الطرفين، مجهولةِ الناسخ، إلا أن نصَّ السخاوي كان مفتاحًا لمعرفة ناسخها، إذ تبيَّن لي أنها هي المقصودة في كلامه، وأنها بخط ابن المنذري،

---

(١) جاء تعيين صاحب الخط على الصواب في مقدمة تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني للكتاب نفسِه، نقلًا عن الأستاذ أحمد عبيد (ص: ١٦). ورغم اطِّلاع المحقق المذكور على ذلك، إلا أنه لم يقنع به فيما يظهر، وكان يحاول نقدَه بمستندٍ ضعيف.

(٢) الإعلان بالتوبيخ (ص: ٣٦٦).

(٣) برقم (٣٨٨٠).

وتأكَّد ذلك بالمقارنة بخطوطه الأخرى.

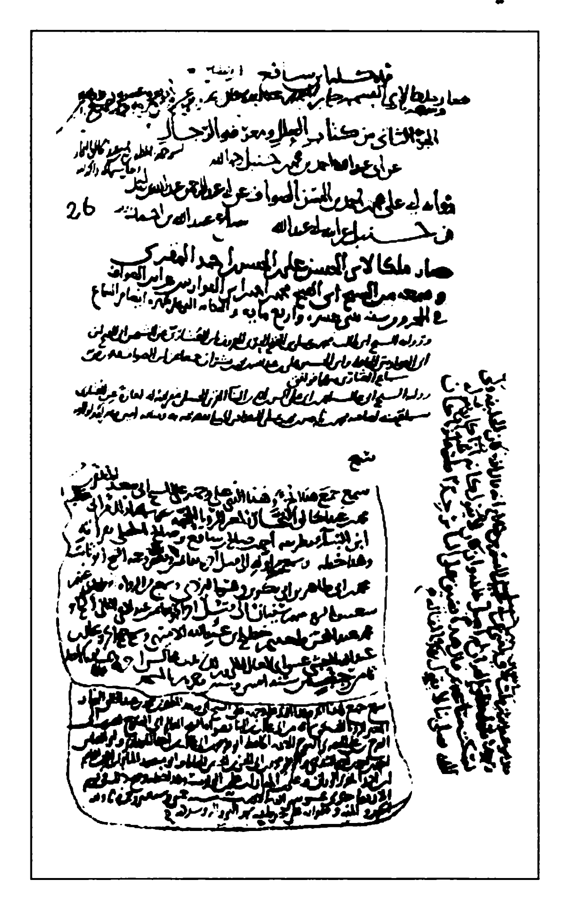
نموذج من نسخة «معجم السفر»، للسِّلَفي،
التي تبيَّن أنها بخط محمد ابن المنذري

ومن النماذج أيضًا: أن ابن ناصر الدين الدمشقي راجع في ضبط بعض الأسماء نسخةً من «العلل ومعرفة الرجال»، للإمام أحمد، برواية ابنه عبدالله، ونصَّ على أنه وجدها «بخط الإمام عبيدالله بن أحمد النحوي، المعروف بجخجخ»، وأنهُ «سمعه عبيدُالله من أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن ابن الصواف، في جمادى الآخرة، سنة ثلاث وأربعين وثلاثمائة، معارضةً بأصله، ثم قُرئت على الحافظ أبي الفتح محمد بن أبي الفوارس، ثم تداولها الحفاظ، كأبي الفضل ابن ناصر، وأحمد بن صالح بن شافع، وغيرهما»[1].

---

(١) توضيح المشتبه (٢/ ١٠٤)، وانظر: (٨/ ٥٦).

وهذه الأوصاف تنطبق على النسخة المحفوظة اليوم في مكتبة آياصوفيا، فازداد قوّةً الاستدلالُ على كون المذكور هو ناسخُها بأنه جرَّد اسمَه من الألقاب في قيد سماعه للكتاب.

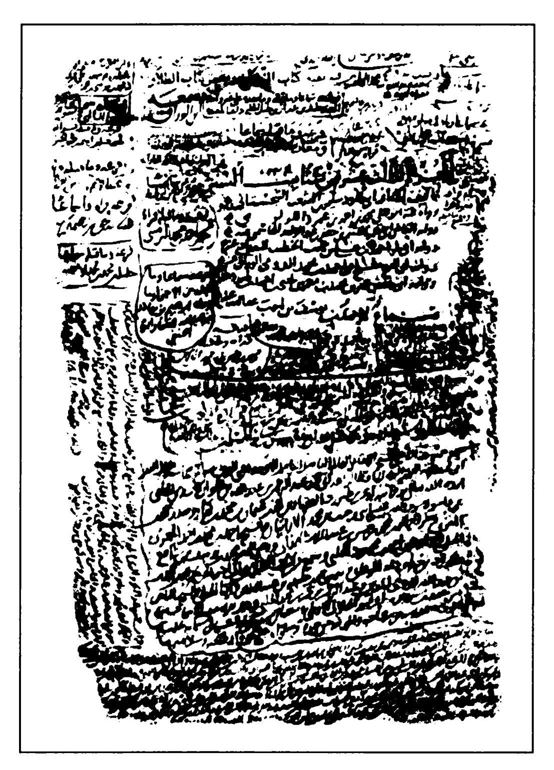


غاشية الجزء الثاني من «العلل ومعرفة الرجال»، ويظهر فيها قيد سماع الناسخ، وخطوط ابن ناصر وابن شافع: مكتبة آياصوفيا، ٣٣٨٠ (ق٢٦أ)

ونموذجٌ آخرُ جاء في حكايةٍ حكاها السخاويُّ عن شيخه الحافظ ابن حجر، ذكر ابنُ حجرٍ فيها أن نسخةً موقوفةً من «سنن أبي داود» كانت عند الأمير تغري برمش الفقيه، وأنها «بخط المحدث أبي العباس أحمد،

الملقب بالملك المحسن، ابن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب»[1].

وتحتفظ مكتبة الملك فهد الوطنية اليوم بهذه النسخة، وفيها قيودُ القراءة لتغري برمش المذكور على ابن حجرٍ نفسِه، فتبيَّن بانطباق الأوصاف أن ابن حجر يذهب إلى كون الملك المحسن هو ناسخَ هذه النسخة، والأغلب أنه أخذ ذلك من عبارة: «سماعٌ لأحمد بن يوسف بن أيوب ـ عفا الله عنه ـ . . . »، إذ هذا نحوُ تعبيرات الكُتَّاب في أسمائهم، وخطُّ عامة النسخة مماثلٌ لخط هذا القيد.



غاشية الجزء الثالث عشر من نسخة الملك المحسن ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي من «سنن أبي داود»: مكتبة الملك فهد الوطنية، مجموعة الإفتاء، ١٩٤/ ٨٦ (ق١٣٩أ)

---

(١) الجواهر والدرر (٣/ ١٠١٩).

وبعكس ذلك، فقد يدلُّ الوصفُ التفصيليُّ من بعض العلماء على وجود إشكالٍ في تعيين صاحب الخط في النسخة، ربما صار الناظرُ منه إلى التوقُّف فيه.

هذا، وقد سبق في عوائق النظر في القرائن كلها ما يكون مُشكلًا على تعيين صاحب الخط إذا اتَّضح أن المُعَيِّن قد استند إليها في ذلك.

ومع أن التعيين ليس قرينةً مستقلَّة، إلا أن ثمةَ ما يُشكل على الاستفادة منه ـ في نفسِه، لا في مُستَنَدِه ـ، مما لا بُدَّ للباحث من التعامل معه بتُؤَدةٍ وإنعامِ نظر. وأبرز ذلك أمورٌ ثلاثة:

١ ـ الدلالة:

لا بُدَّ للناظر من تأمُّل النص الذي يُشيرُ إلى كون النسخةِ بخط بعض الأعلام، إذ قد يكون ذلك متبادرًا إلى الذهن، لكنه ليس مرادًا من العبارة.

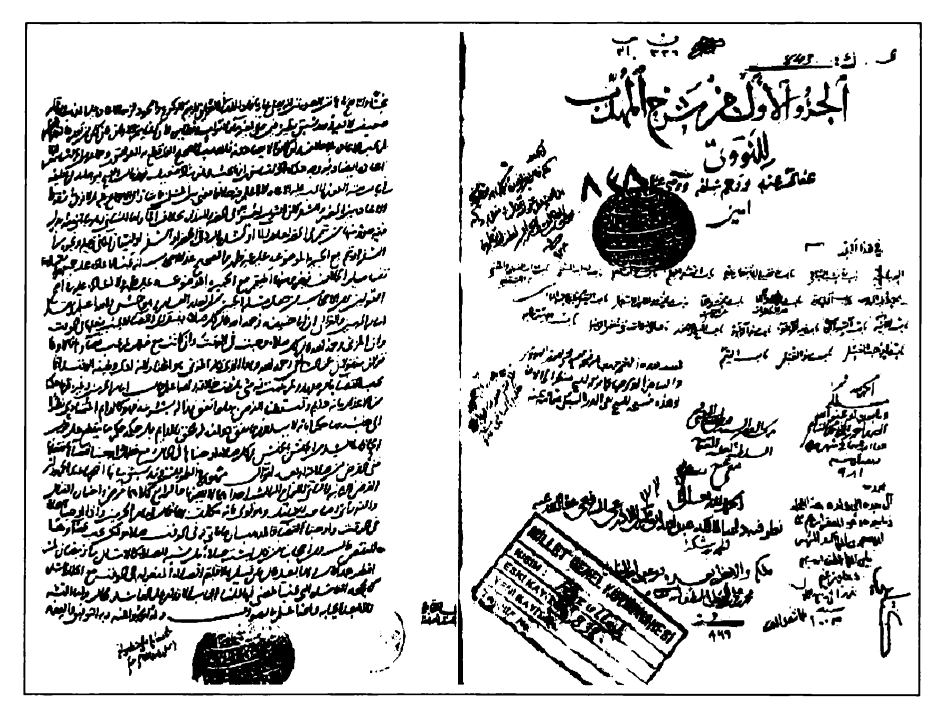
ومن صور ذلك: أن تُنسَبَ النسخةُ إلى أحد الأعلام، بقصد أنه تملَّكها، أو قابلها، أو استنسخها، فربما توهَّم البعضُ أن المرادَ بذلك التعريفُ بكاتب النسخة، وأنه هو العلم المسمَّى في ذلك القيد.

وقد وقع ذلك لبعض الباحثين، حيث ذكر أن نسخةً تامةً من «المجموع»، للنووي، مكتوبةٌ بخط العلَّامة تقي الدين السبكي، استدلالًا بقيدٍ على غاشيتها، جاء فيه: «وهذه نسخةُ الشيخ تقي الدين السبكي ـ عفا الله عنه ـ»[1].

---

(١) حوار على موقع «تويتر»: أبو جنة الحنبلي، كريم فؤاد اللمعي، د. إياد الغوج، ١٣ ـ ٢٢/ ١١/ ١٤٣٦هـ.

والواقع أنّ قُصارى أمر النسخة تضمَّنها بلاغاتٍ تُشير إلى أنّ السبكي قابلها وعُني بها، إلا أنه ليس هو ناسخَها.


الجزء الأول من شرح المهذب
للنووي

غاشية نسخة السبكي من «المجموع»، للنووي، وصفحتها الأخيرة، وعليها بلاغ مقابلته: مكتبة فيض الله أفندي، ٨٣٨

٢ ـ الادّعاء:

تَرِدُ على غواشي كثيرٍ من المخطوطات وخواتيمها تقييداتٌ بتعيين نُسَّاخها، غالبها يكون بخطوطٍ متأخرة، مجهولةِ الكُتَّاب، وتكون جملةٌ منها خاليةً من الدليل، حتى مع تطلُّبه لها، فلا تعدو أن تكون مجرَّدَ دعوى.

وإذا كانت تلك التقييداتُ تقول: إن الكتاب بخط مؤلفه، أو بخط

أحد الأعلام المشاهير، فلا يبعد أنما يُراد بذلك تنفيقُ الكتاب، وترويجُه، ورفعُ قيمته المادية.

ولا بُدَّ للباحث، والمحقق، والمفهرس، والمطالع، وغيرِهم، مِن معالجة هذه الدعاوى، وتحريرها، ونقدها، وذلك بعرضها على قرائن تعيين صاحب الخط، وعوائقها، وتمحيص ما يصحُّ فيها وما لا يصحّ، للخروج بنتيجةٍ واضحة.

وإن قُدِّر أن الباحثَ لم يستطع ذلك لسببٍ من الأسباب، لزمه التنبيهُ على ما وقع فيها كما وقع، دون تسليمٍ به، أو استرواحٍ إليه، كما فعل العلَّامة الزركلي في قطعةٍ من كتاب: «الروحة»، لمحمد بن الحسن الجَرباذَقاني (ت٣٨٦هـ)، فإنه قال فيه: «رأيتُه في السليمانية، وفي نهايته: «هذا الكتاب بخط المصنف»، ولم يتَّسع وقتي لتحقيق ذلك»(١).

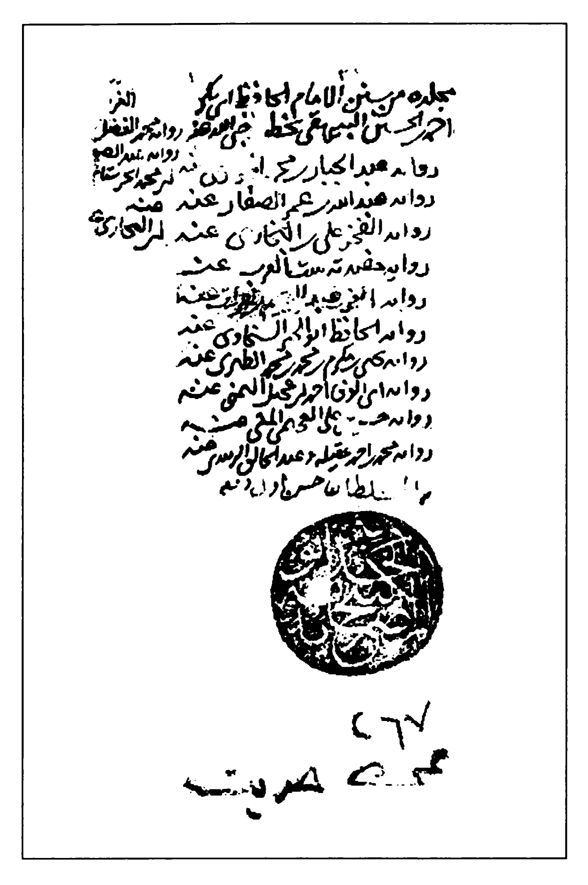
ومما حقَّقه الزركلي من ذلك: أنه ذكر في ترجمة أبي الصلت الداني (ت٥٢٩هـ) كتابًا له اسمه: «الأدوية المفردة»، وذكر أنه رأى منه نسخةً مكتوبةً سنة ٦٧٠هـ، قال: «وقد عبث بعضُ الأغبياء بالصفحة الأولى من النسخة. . . ، وكتب أحدهم أنه «بخط المؤلف أبو الصلت»، ولا قيمة لكل هذا»(٢).

وتحتفظ دار الكتب المصرية بقطعة من «سنن البيهقي»، جاء على غاشيتها: «مجلدة من سنن الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، بخطه رضي الله عنه».

---

(١) الأعلام (٦/ ٨٢).

(٢) السابق (٢/ ٢٣).



غاشية قطعة من «سنن البيهقي»: دار الكتب المصرية، ٢٦٧ حديث

ويرى صاحبنا الشيخ المحقق صالح الأزهري، أنه «ليس ثَمَّ دليلٌ على أنها بخط البيهقي، إلا ما ذُكر بظهريتها، فجزم به مفهرسو الدار قديمًا، وتبعهم عليه الباحثون، وليس بشيء»(١).

هذا في الدعاوى القديمة، وأما دعاوى المتأخرين، والمعاصرين، من محققي الكتب، ومُلَّاك المخطوطات ومفهرسيها، وباحثي التراث، فأكثر من أن تحصر، وفحصها وتنقيدها ألزمُ وأوجب.

---

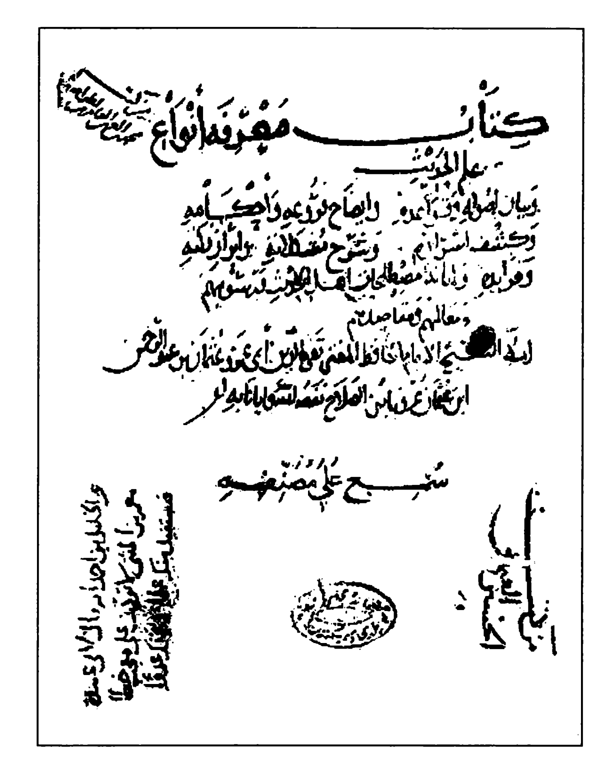
(١) تغريدة على حسابه في موقع «تويتر»، ٢٦/ ٩/ ١٤٣٥هـ.

ومن نماذج ذلك: أن بعضَهم كتب، بخطٍّ معاصر، على ورقةٍ من سماعات كتاب: «الجمعة»، للمروزي: «هذه الورقة بخط ابن قاضي شهبة، صاحب التاريخ».

سماعات «الجمعة»، للمروزي، ودعوى أنها بخط ابن قاضي شهبة،
مع وضوح اسم كاتبها: مكتبة الملك سلمان، جامعة الملك سعود، ٤٩٦٦ (ق١أ)

وهذه دعوى ليس لها في الورقة ما يعضدها، والمقارنة بالمعروف من خطِّ ابن قاضي شهبة تعطي أن النمطَ ليس نمطَ كتابته، بل في الورقة نصٌّ واضح، وإن ذهبت الرطوبة بظاهِرِه، على أن الذي «له الخط» فيها هو: «محمد بن موسى بن محمد بن. . .»، فليس هو ابن قاضي شهبة قطعًا.

ومنها: أن بعض الباحثين ادَّعى أن مكتبة الإسكندرية تمتلك نسخة من «معرفة أنواع علم الحديث»، لابن الصلاح، «عليها خط ابن الصلاح نفسِه، وقد كتب بيده عنوانَ كتابه»، وأن هذه النسخة تصحِّح خطأً شائعًا في تسمية الكتاب[1]، ثم وضع نموذجًا لا يمتُّ لخط ابن الصلاح بصلة، بل ابنُ الصلاح فيه موصوفٌ، بالخط نفسِه، بـ«الشيخ الإمام الحافظ المفتي»، وذلك ما لا يمكن أن يصف ابن الصلاح نفسَه به، ولم يذكر الباحث مستندًا له في دعواه، فبقيت دعوى مجرَّدة.


كتاب معرفة أنواع علم الحديث

سمع على مصنفه

عنوان نسخة «معرفة أنواع علم الحديث»، لابن الصلاح:
بلدية الإسكندرية، ١٩٦٤د حديث

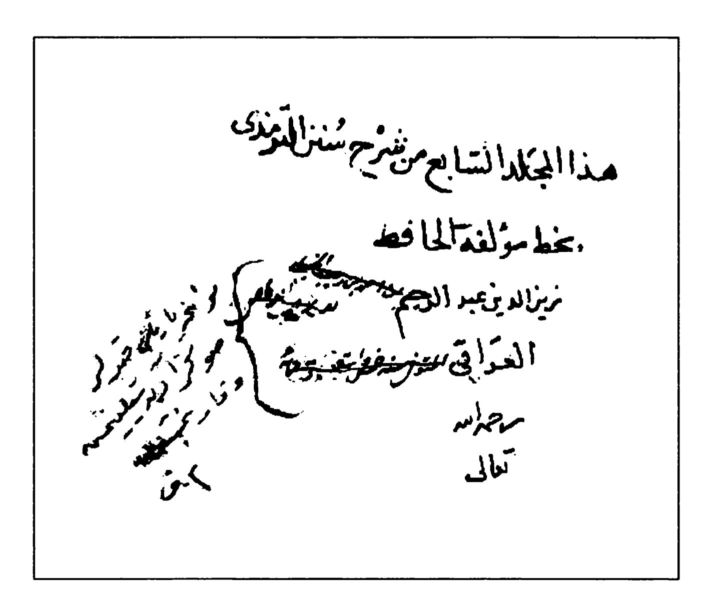
---

(١) مفهوم المخطوطة الموقَّعة، د. يوسف زيدان (ص: ٨).

٣ ـ العبث والتحوير:

قد يتعرَّض بعضُ الجهلة وأصحابِ الأغراض لقيود تعيين النُّسَّاخ، فيحاول العبثَ بها بحذفٍ أو إضافة، ليحوِّرَ مدلولها، ويحوِّلَ المعيَّنَ فيها من رجلٍ إلى آخر.

ومن ذلك: ما ورد على غاشية جزءٍ من «شرح سنن الترمذي»، حيث جاء فيها: «بخط مؤلفه الحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي»، فألحق بعضهم فيما بين الكلمات ما يجعلها: «بخط مؤلفه الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن أحمد بن رجب الحنبلي العراقي، المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة».


هذا المجلد السابع من شرح سنن الترمذي
بخط مؤلفه الحافظ
زين الدين عبد الرحيم
العراقي
رحمه الله
تعالى

غاشية جزء من «شرح الترمذي»، للعراقي: مكتبة فيض الله أفندي، ٢٩٢

وهذا الإقحام دالٌّ على جهل صاحبه بالأعلام وخطوطهم، وقلَّةِ معرفته بالمصنَّفات ومصنِّفيها، ولا ينبغي أن يجوز ذلك، ولا ما هو أحذق منه، على حاذق.

هذا، ومما يُلحَق بتعيين صاحب الخط: ما يجيءُ عند المؤرخين من أوصافٍ لخط العَلَم من الأعلام، حيث يكثر عندهم وصفُ الخطوط بالجودة، والحُسن، والملاحة، والرداءة، والسقم، والضعف، والسوء، ونحو ذلك، فهذه الأوصاف عبارةٌ عن تقريبٍ لمعرفة خط صاحب الخط، وشِبهُ تعيينٍ له، فيمكن استعمالُ ذلك في تأكيد النسبة، وفي نفيها، عند الوقوف على الخط بقرينةٍ أخرى.

هذا على أن الوصفَ فرعٌ عن المعرفة، وقد تكون معرفةُ المؤرخ مدخولةً، أو يكون وصفُهُ خاصًّا بنمطٍ من أنماط خط العَلَم، وعلى أن معاني أوصافهم تحتاج إلى تحريرٍ ومقارنة.

ومما يبيِّن بالغَ أثر المعرفة في صحَّة الوصف: أن ابن عبدالملك المراكشي نقل قولَ ابن الأبَّار في أحد مُترجَمِيه: «بارع الخط، أنيق الوراقة»[1]، فعلَّق بقوله: «ولم يكن عندي كذلك، فإن خطَّه كان ضعيفًا جدًّا، أبترَ الحروف مقطوفَها، أقربَ إلى الرداءة منه إلى الجودة، إلا أنه نقيُّ الجملة، حسنُ الترتيب، دالٌّ على إدمان النسخ. وقفتُ على كثيرٍ منه تعليقًا ووراقةً عُنِيَ بها، فلم يَعْدُ ما وصفتُه به»[2].

❒❒❒

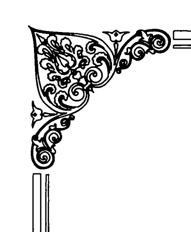
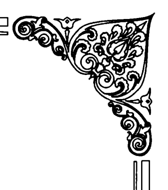
---

(١) التكملة (٢/ ١١٢).

(٢) الذيل والتكملة (٤/ ٤٣٢). وقد مرَّ (ص: ١٤٣) موقف آخر لابن عبدالملك من اختلاف وصف ابن الأبَّار عمَّا وجده من الخط الموصوف.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

نسبة خطوط الأعلام ونقدها

نسبة خطوط الأعلام ونقدها

تُعَدُّ نسبة خطوط الأعلام إلى أصحابها مسألةً اجتهادية، ربما قَوِيَت أدلَّتُها حتى تغلبَ على الظن صحَّةُ مدلولها، وربما دخلها الاحتمال، والظن، وتعدُّد الأنظار، وتعارض الأدلة، وحينئذٍ، فيمكن نقد النسبة، ثم يمكن نقد هذا النقد، والمباحثةُ العلميةُ فيه.

وسأعرض لهذه القضايا على وجهٍ من الاختصار في البحثين التاليين:

١ ـ نسبة خطوط الأعلام:

يجوز للباحث، مع التأني والحرص، أن ينسب الخطَّ إلى العَلَم من الأعلام، على وجه الجزم، أو الظن، معتمدًا على قرائن نسبة الخطوط، بعد أن يستنفد وُسعَه في جميع ما يلي:

أ ـ تحرير القرينة وتخليصها مما يشكل عليها:

فيتثبَّت مِن أن نصَّ صاحب الخط أصيلٌ صحيح، وليس مشتبهًا، ولا منقولًا، ولا متعلِّقًا بناسخٍ واحدٍ مِن جُملةِ نُسَّاخٍ للمخطوط، ولا مزوَّرًا أو مُغَيَّرًا.

وإذا رام أن يُثبِت الخطَّ عن طريق كون الكتاب مسوَّدةً، تثبَّت من صحَّة نسبة الكتاب إلى المؤلف أولًا، لأن نسبةَ الكتاب تعيينٌ لصاحب الخط

في مسوَّدته، ثم تثبَّت من كون النسخةِ مسوَّدةَ المؤلف التي لم يكتبها غيرُه.

ويتثبَّت مِن أن تخليةَ الاسم من الألقاب، أو تحليتَه بألقاب التواضع، من صنيع صاحب الاسم نفسِه، وليست مشتبهةً، أو منقولةً، أو مزوَّرةً، أو لكاتبٍ آخر.

ويتثبَّت مِن جودة قياسِ الخطِّ على الخط، فيُثبِت صحَّةَ الأصل المقيس عليه أولًا، ثم يتأكد أن ما معه خطٌّ مماثلٌ باليد نفسِها، لا خطٌّ مشابهٌ أو مُحاكى، ويراعي اختلافَ خطوط بعض الأعلام في أحوال دون أحوال، ويجتهد في البحث عن عدَّةِ خطوطٍ ثابتةٍ للعَلَم المرادِ نسبةُ الخط إليه، خصوصًا إذا اقتضى الأمرُ تكرارَ القياس وتأكيدَه.

ب ـ مقارنة القرينة بغيرها:

من واجب الباحث أن ينظر في القرائن جميعِها، ويستعملَ كلَّ ما أمكنه منها في نسبة الخط إلى صاحبه، ولا يسارعَ إلى العمل بمقتضى إحدى القرائن قبل أن يُعَضِّدَها، ويتأكدَ من عدم معارضة غيرها لها، خصوصًا أن بعض القرائن ضعيفٌ بمجرَّدِه، ولا يصحُّ الأخذُ به بمفردِه.

فإذا وجد نصًّا في خط أحد الأعلام على اسمه، وحرَّر صحَّة ذلك النص، بحث عن خطٍّ آخرَ ثابتٍ للكاتب نفسِه، فقارنه به، وقاسَه عليه، إذ «الاعتمادُ على نهايات الكتب ـ ونحوها ـ في تثبيت خطوط العلماء ضعيفُ القبول، إذا لم تكن عبارةُ النصِّ واضحةً، والخطُّ مقارَناً بغيره من الخطوط»(1).

---

(1) مصطفى القرماني: حياته وخطه، محمد عدنان الجوهرجي (ص: 840)، بتصرفٍ يسير.

وكذلك يفعل إذا وجد اسمَ العَلَم في الخط مجرَّداً من الألقاب، أو موسومًا بالتواضعيات.

وإذا وجد مسوَّدةً يظنُّ أنها بخط المصنِّف، بحث فيها عن نصٍّ صريح على اسمه، أو إشارةٍ إليه بافتقارٍ أو نحوه، ثم بحث عن خطٍّ آخرَ له ليقارنه به.

وإذا قاس خطًّا على خط أحد الأعلام، فبان له شبهُه به، لم يسارع إلى اعتبار القياس حتى يستكملَ فحصَ الخطِّ كلِّه، نسخةً كان أو تعليقاتٍ أو حواشيَ، فربما وقف في موضعٍ آخرَ على تسميةٍ صريحةٍ لكاتب الخط، أو إشارةٍ إليه بشِبه نص، فيُشكِل الاستدلالُ بالقياس حينئذٍ.

وإذا تعارضت القرائن، اجتهد في البحث والتنقيب والنظر، حتى يترجَّحَ له جانبٌ على جانب، أو يصيرَ إلى التوقُّف.

وهكذا يفعل، يعرض بعضَ القرائن على بعض، ويضرب إحدى القرائن بالأخرى، ليتمَّ له الحكم بنسبة الخط إيجابًا، أو سلبًا.

وهو في كل ذلك محرِّرٌ لكل قرينة، متنبِّهٌ لإشكالاتها المفردة، ولما قد يحصل عند مقارنتها بغيرها من تظافر الإشكالات واجتماعها.

كما يبحث عن نصوص العلماء على تعيين صاحب الخط في المخطوط نفسِه، وفي غيره، مستفيدًا من ذلك، مقدِّرًا له بقدره، متثبتًا من صحة ما استند المعيِّن إليه من قرائن، ومتأكدًا من دلالة كلامه على المراد، ومن عدم كونه ادعاءً لا دليل عليه، وعدم تعرُّضه للعبث والتحوير.

وإذا وقف على خط أحد الأعلام بإحدى القرائن، ثم وجد وصفًا له من مؤرخٍ عارف، قارنه بوصفه، فجعله عاضدًا لما وافقه، ومشكلًا على

ما خالفه، بعد تحرير الوصف، وتمييز العَلَمِ المقصودِ به، وتأكيد سلامةِ مستندِ المؤرِّخ فيه.

والنماذج الموضِّحة لأثر ذلك كثيرة، وقد مرَّ عديدٌ منها في أثناء هذه الدراسة، **ومما يمكن أن يُذكر منها هنا**: أن الأستاذ المحقق د. إحسان عباس أكَّد أن نسخةً من «تاريخ ابن خلكان»، ليست بخط المصنف، رغم أنه كُتِب في غاشيتها: «بخط مصنفه ـ رحمه الله تعالى ـ»، مستدلًّا بأنه «عند مقارنة الخط في مسوَّدة المؤلف بالخط في هذه النسخة، يتبدَّى الاختلاف واضحًا، حتى لمن لم يكن ذا خبرةٍ بأنواع الخطوط، كذلك فإن في حاشية هذه النسخة بخط الناسخ نفسِه إشارةً إلى أنه ينقل عن أصل، ومثل هذا يُبعِد أن تكون نسخةَ المؤلف»[1].

ومن ذلك: أن بعض الباحثين جزم بأن نسخةً من «المعجم المفهرس»، للحافظ ابن حجر، «كُتبت بخط ابن حجر» نفسِه[2]. ولم يظهر، بمراجعة النسخة، ما يدلُّ على ذلك، إلا أن يكون قياسًا بخط الحافظ، إذ يمكن التسليم بأن بين خطِّه وخطِّ الناسخ بعضَ الشَّبَه[3].

لكنَّ نصًّا في وسط النسخة يجلِّي أن الناسخَ رجلٌ آخر، حيث جاء

---

(١) مقدمة تحقيق: وفيات الأعيان (٤/ ب)، بتصرفٍ يسير.

(٢) مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا، د. رمضان شِشَن (ص: ٥٤). ووقع فيه اسم الكتاب: «المشيخة، لابن حجر»، اعتمادًا على قيدٍ متأخرٍ في غاشية النسخة، وهو خطأٌ ظاهر.

(٣) ثمة مواضعُ مكتوبةٌ بخطٍّ ثالث، هو أقربُ ما يكون إلى خط البقاعي، وهو أحد متملِّكي النسخة.

في نهاية أوّل أبواب الكتاب: «آخر الباب الأول، ولله الحمد. قال جامعُه ـ مدَّ الله في عُمره ـ: فرغتُ من تبييضه...»، والدعاء بمَدِّ العُمر لا يكون إلا من محبِّي الرجل، وتلامذته، وأصحابه.

آخر الباب الأول من «المعجم المفهرس»، لابن حجر:
مكتبة فيض الله أفندي، ٥٣٤ (ق٤٦أ)

ج ـ النظر في العوامل الخارجية:

لا بُدَّ للباحث من النظر في العوامل الخارجة عن صفة الخط، واعتبارها وملاحظتها حين تحرير نسبة الخط إلى صاحبه، من نحو نوع الورق، وطبيعة المداد، وعصر النسخة، وتاريخها إن وُجد، ومستوى ضبطها، وسلامة المكتوب من الأغلاط البدهية، وعلاقة موضوع الكتاب بالفنّ الذي كان مَن نُسِبَ إليه الخطُّ يشتغل به إلى حَدِّ نَسْخِ كُتبِهِ.

فمثل هذه العوامل مهمٌّ ومؤثر، وقد يدلُّ بعضُها على قوةِ نسبة الخط أو ضعفِها من الوهلة الأولى(١).

وقد ذكر السخاويُّ في فوائد علم التاريخ أنه «طالما كان طريقًا للاطلاع على التزوير في المكاتيب ونحوها، بأن يُعلَم أن الحاكمَ الذي نُسِبَ إليه الثبوت، أو الشاهد، أو غيرهما، أو نحو ذلك، مات قبل تاريخ المكتوب»، ثم ساق السخاويُّ نموذجًا لذلك، فقال: «ومن ثَم لما أظهر بعضُ اليهود كتابًا، وادَّعى أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل

---

(١) تشدَّد بعضُ الباحثين، فألزم مَن أراد نسبةَ خطٍّ أن يقفَ على المخطوط الأصلي، ويفحصَه فحصًا ماديًا؛ ورقًا ومدادًا. وفضلًا عن أن ذلك باتَ اليومَ من العُسر بمكان، فإن الإلزام به غيرُ لازم علميًا، بل لا شكَّ أن نسبةَ الخط بدونه ممكنةٌ إلى حدودٍ بعيدة، وما زال كبارُ علماء الفن على ذلك منذ ظهور المصوَّرات، خصوصًا أن جوانبَ من الفحصِ المادّي متيسرةٌ للخبير دون الوقوف على الأصل. هذا مع التسليم بأن فحصَ الأصل أدقُّ وأتقنُ من عدمه، وأنه قد يُوقِفُ على ما لا تُوقِفُ عليه المصوَّرات.

خيبر، وفيه شهادة الصحابة ﷺ، وذكروا أن خطَّ علي ﷺ فيه، وحُمِلَ الكتابُ في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي، وزير القائم، عَرَضَه على الحافظ الحُجَّة أبي بكر الخطيب، فتأمَّله، ثم قال: «هذا مزوَّر». فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: «فيه شهادةُ معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتحُ خيبر كان في سنة سبع، وفيه شهادةُ سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة، قبل فتح خيبر بسنتين». فاستَحسَنَ ذلك منه، واعتمَدَه، وأمضاه، ولم يُجِز اليهودَ على ما في الكتاب، لظهور تزويره. . . »[1].

وقد تكرَّرت هذه الحادثةُ بعد الخطيب مرارًا، منها ما وقع لشيخ الإسلام ابن تيمية، وقد سبق نقل طرفٍ منه[2]، وحكاه الحافظُ ابنُ كثير في حوادث شهر شوال، من سنة ٧٠١هـ، فذكر أنه «عُقِدَ مجلسٌ لليهود الخيابرة، وأُلزموا بأداء الجزية أسوةَ أمثالهم من اليهود، فأحضروا كتابًا معهم، يزعمون أنه من رسول الله ﷺ بوضع الجزية عنهم، فلما وقف عليه الفقهاء تبيَّنوا أنه مكذوبٌ مفتعل، لما فيه من الألفاظ الركيكة، والتواريخ المخبّطة، واللحن الفاحش، وحاقَقَهم عليه شيخُ الإسلام ابن تيمية، وبيَّن لهم خطأهم وكذبهم، وأنه مزوَّرٌ مكذوب. . . ». قال ابن كثير: «وقد وقفتُ أنا على هذا الكتاب، فرأيتُ فيه شهادةَ سعد بن معاذ عامَ خيبر، وقد توفي سعد قبل ذلك بنحوٍ من ثلاث سنين، وشهادةَ معاوية بن أبي سفيان، ولم يكن أسلم إذ ذاك، وإنما أسلم بعد ذلك بنحوٍ من سنتين. وفيه:

---

(١) الإعلان بالتوبيخ (ص: ١٠٠ ـ ١٠٢).

(٢) (ص: ١٠١).

«وكتب علي بن أبو طالب»، وهذا لحنٌ لا يَصدُر عن أمير المؤمنين علـي، لأن علم النحو إنما أُسنِدَ إليه من طريق أبي الأسود الدؤلي عنه[١]. . . »[٢].

ومن النماذج القديمة لملاحظة العوامل الخارجية: قول الحافظ ابـن الدبيثي، في ترجمة عبيدالله بن علي بن نصر، المعـروف بـابن المارسـتانية (ت٥٩٩هـ): «ولقد وقفتُ على «جـزءٍ مـن حـديث أبـي محمـد العلـوي الأقساسي الكوفي»، وقـد رواه القاضـي أبـو الفضل الأُرموي عنـه سـماعًا صحيحًا، وسمعه من الأُرموي جماعةٌ في طباق، وعليـه طبقـةٌ قـد زوَّرهـا هذا، ابنُ المارستانية، على الأُرموي، وذكـر اسـمَه فيهـا، وسَـماعَه منـه، وجَعَل كاتبَ السَّماع: أبا العلاء محمدَ بنَ هبة الله ابن البوني الواسطي.

وهي ظاهرة المُحال من وجوه:

منها: بُعْدُ سَماعِه من الأُرموي، لأنه كان في حياته صبيًّا، ولـم يكـن معروفًا بطلب الحديث في صباه، ولا كان له مَن يُسَمِّعه.

ومنها: أن أبا العلاء لم يسـمع مِـن الأُرمـوي، ولا دخـل بغـدادَ فـي حياته، وإنما دخلها بعد وفاتِه بسنين. . . »، ثم أكَّد ابن الـدبيثي ذلـك بـأن الخطَّ لا يُشبِـه خطَّ أبي العلاء المذكور[٣].

ومن النماذج: أنه كُتِبَ على نسخةٍ عتيقةٍ من «ديوان امرئ القـيس»، مؤرَّخةٍ سنة ٤٠٩هـ، أن «هذا الديوان بخط الشيخ الإمام الأديب أبـي زكريـا

---

(١) في تلحينه نظرٌ يتبيَّن بما سبق في موضعٍ آخر من هذه الدراسة (ص: ٣٩).

(٢) البداية والنهاية (١٨/ ٩).

(٣) ذيل تاريخ بغداد (٣/ ٥٥٦).

يحيى بن علي الخطيب التبريزي ـ رحمه الله ـ»، وكُرِّرَ مفادُ ذلك في غير موضع، فضرب العلَّامة ابن التلاميد الشنقيطي عليها جميعًا، وكتب في آخر النسخة: «قلت: قوله: «بخط الخطيب التبريزي . . . إلخ»، غلطٌ واضح، لأن تاريخ كتابته: تسع وأربعمائة، وولادة الخطيب يحيى بن علي التبريزي سنة إحدى وعشرين وأربعمائة».

نسبة خط «ديوان امرئ القيس» إلى الخطيب التبريزي،
وتعليقة ابن التلاميد في نفيها: مكتبة لاله لي، ١٨٢٠

وانتقد الأستاذ محمد عدنان الجوهرجي نسبةَ الزركليِّ خَطًّا لأحد أعلام القرن الثامن، فذكر أولًا أن الخط كُتِبَ «على الطريقة الفارسية (نستعليق)، وهو خطٌّ متأخرٌ عن القرن الثامن الهجري، يعرفه من له الدُّربة، والممارسة في معرفة الخطوط، والتنقيط، وكتابة الحروف ووضوحها».

كما أيّد الأستاذُ رأيَه بأنه وقع في المكتوب لحنٌ لغوي، لا يقع فيه عالِمٌ بمنزلة مَن نُسِبَ الخطُّ إليه[1].

وأثبتَ الزركليُّ نموذجًا من خط الحافظ ابن الصلاح، أخذًا عن نسخةٍ من كتابه: «علوم الحديث»[2]، لكن ذكر محقِّق الكتاب، الشيخ د. نور الدين عتر، أنه حصل على تلك النسخة بعد جهد، قال: «فإذا بها سقيمةٌ غايةَ السقم، وغيرُ مصحَّحةٍ ولا مقابلة، والظاهر أن العبارةَ التي كُتِبَت في آخر هذه المخطوطة ليست بخط المؤلف، إنما هي نَسْخٌ عن نسخةٍ ثبت عليها ذلك بخط المؤلف»[3].

وذكر د. رمضان شِشَن أن ثمة قيودًا في بعض مجلدات كتاب: «الحجة للقرَأة السبعة»، لأبي علي الفارسي، تفيد أن ناسخها هو طاهر بن غلبون المصري، ويرى د. شِشَن أن تلك القيود غير صحيحة بلا شك، «لأن النسخة مكتوبة في سنة ٤٢٧هـ، وكان طاهر بن غلبون توفي قبل ذلك، في سنة ٣٩٩هـ»، ورجَّح أن ناسخَ تلك المجلدات هو ناسخُ المجلد

---

(١) مصطفى القرماني: حياته وخطه، محمد عدنان الجوهرجي (ص: ٨٤٠).

(٢) الأعلام (٤/ ٢٠٧).

(٣) مقدمة تحقيق: علوم الحديث (ص: ٤١).

الأول من النسخة نفسِها[1]. وأما محقق الكتاب، فاعتمد أنها بخط ابن غلبون، واستشكل تأريخ وفاته[2].

كما خطَّأ د. شِشَن أيضًا مَن نَسَبَ إلى خط ابن سينا قيدَ قراءةٍ مؤرخًا سنة ٤١٢هـ، على نسخةٍ مكتوبةٍ سنة ٤٢٠هـ، وذلك «لأن تاريخ قيد القراءة قبل تاريخ قيد الكتابة بثماني سنوات»[3].

وانتقد أحدُ الباحثين نسبةَ خطٍّ إلى العلَّامة ابن قيم الجوزية، في نسخةٍ من كتاب شيخه ابن تيمية: «بيان الدليل على بطلان التحليل»، فذكر أنه «لو كانت النسخة بخط ابن القيم لكان إليها المنتهى في الصحة والضبط، والواقع خلاف ذلك، بل فيها من الأخطاء ما ننزه من هو دون ابن القيم عنه، فكيف به؟»[4].

وقد جاء على غاشية نسختَين من «شرح مسند الشافعي»، للمبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الجزري، المعروف بابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، عبارة: «تأليف الفقير إلى الله ـ تعالى ـ : المبارك بن محمد بن عبدالكريم ـ غفر الله له ـ». وهذا، باديَ الرأي، شبهُ نصٍّ على أن هذه العبارة بخط المؤلف نفسِه. إلا أنه بمتابعة فحص النسختين، يتبيَّن أن إحداهما مؤرخة

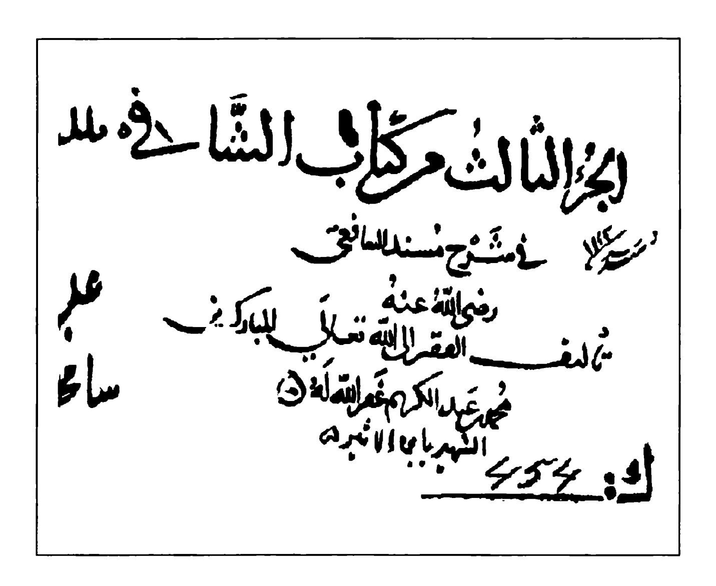
(١) المخطوطات الألفية في تركيا، ضمن بحوث مؤتمر المخطوطات الألفية، نسخة إلكترونية (ص: ٢).

(٢) مقدمة تحقيق: الحجة للقراء السبعة، عبدالعزيز رباح (ص: ١٩).

(٣) المخطوطات الألفية في تركيا (ص: ٤).

(٤) حوار على موقع «ملتقى أهل الحديث» في الشبكة العالمية، ٩/ ٢/ ١٤٢٣هـ.

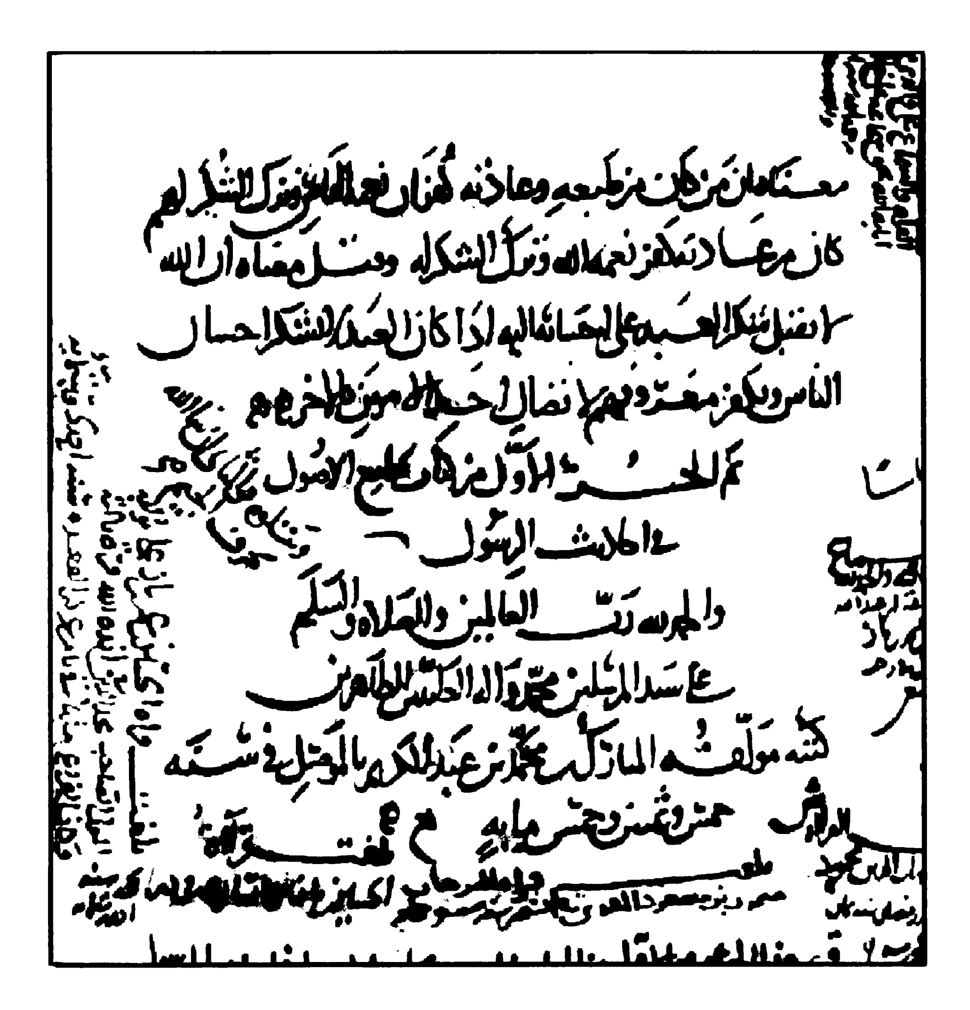
سنة ٦٥٧هـ، والأخرى سنة ٧٢٨هـ، فكلاهما مكتوبٌ بعد وفـاة ابـن الأثيـر بسنين طويلة، والواضح أن عبارة العنوان منقولة كما وُجِدَت.


الجزء الثالث من كتاب الشافي في
في شرح مسند الشافعي
رضي الله عنه
تأليف الفقير إلى الله تعالى المبارك بن
محمد بن عبد الكريم غفر الله له
الشهير بابن الأثير

غاشية جزء من «شرح مسند الشافعي»، لابن الأثير: مكتبة فيض الله، ٤٥٢

غاشية جزء من «شرح مسند الشافعي»، لابن الأثير:
مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٨٩٣٦

جديرٌ بالذكر أن كلا الناسخَين حاول محاكاةَ خط ابن الأثير في كتابة اسمه، فيما يبدو، فزادَ الأمرَ إشكالًا واشتباهًا.



معنى فمن كان من طبعه وعادته كفران نعمة الناس وترك الشكر لهم
كان من عادته كفر نعمة الله وترك الشكر له [illegible] معناه ان الله
لا يقبل شكر العبد على احسانه اليه اذا كان العبد لا يشكر احسان
الناس ويكفر معروفهم لاتصال احد الامرين بالآخر [illegible]
تم الحرف الاول من كتاب جامع الاصول
في احاديث الرسول
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيد المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين
كتبه مؤلفه المبارك بن محمد بن عبد الكريم بالموصل في سنة
ثلث وثمنين وخمس مايه

خط ابن الأثير واسمه في آخر نسخةٍ من «جامع الأصول»:

مكتبة فيض الله أفندي، ٢٩٩

وكنتُ، في مقدمة تحقيقي لكتاب: «مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني»، ذهبتُ إلى أن ناسخَ أصلِه هو الإمام المحدث القاسم بن

محمد[1] البرزالي، استنادًا إلى مقارنةٍ بين خط الناسخ وخط البرزالي، خلصتُ منها إلى أن «الغالب اتفاق إملائه، ورسم حروفه، وشكلها، وطريقته في مد بعض الحروف البادئة في مثل: «حدثنا»، و«أخبرنا»، وغير ذلك من وجوه المشابهة والمطابقة»[2].

وقد كان يحضرني إشكالٌ خارجيٌّ على هذا التعيين، هو أن البرزاليَّ شافعيُّ المذهب، والكتاب يُصَنَّف حنبليًّا، لكني احتملتُ أن البرزالي نَسَخَهُ لبعض الحنابلة الذين كانت تربطه بهم علاقةٌ جيدة، كشيخ الإسلام ابن تيمية، ثم إن الكتاب يتضمَّن أسانيدَ حديثيةً نفيسة، يعتني بها إمامٌ محدِّثٌ كالبرزالي.

كما ذكرتُ في وصف النسخة أنه يقع فيها «أشياء من التصحيف، والتحريف، والسقط، وربما اضطرب النص بسبب ذلك دون إشارةٍ أو بيان»[3]، وهذا الأمر مشكلٌ أيضًا على نسبة النسخة إلى البرزالي في حفظه وعلمه، ولم يكن عندي عنه جواب.

والذي يظهر لي الآن أن الناسخَ ليس هو البرزالي، وأن الشَّبَهَ بين خطَّيهما شبهٌ جزئي، وأن الناسخَ محترفٌ لا عالم[4].

---

(١) وقع في المقدمة: «عمر»، سهوًا.

(٢) مقدمة تحقيق: مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني (الطهارة والصلاة) (ص: ٢٩).

(٣) السابق (ص: ٣١).

(٤) وقفتُ بعد نشر الكتاب على عدة منسوخاتٍ يطابق خطُّها خطَّه - سوى نسخة «الترمذي» التي ذكرتُها في المقدمة -، لكنه لم يعيِّن نفسَه فيها.

٢ ـ نقد النسبة:

إذا ثبت أن نسبةَ خطوط الأعلام مسألةٌ اجتهادية، تتفاوت فيها الأنظارُ وتختلف، ثبت أن دخولَ النقد عليها أمرٌ طبيعي، إن لم يكن ضروريًّا لازمًا، وذلك لما لتعيين أصحاب الخطوط من أهمية، وما يترتَّب عليه من آثارٍ تاريخيةٍ وعلميةٍ ومادية.

وترجع أسبابُ دخول النقد إلى اختلاف الباحثين في تطبيق الخطوات السابقِ شرحُها، فالتقصيرُ في تحرير القرينة ودفع إشكالاتها ـ أو التفاوُت في ذلك ـ، ثم إغفالُ بعض القرائن ـ تقصيرًا، أو غفلةً، أو عدمَ تمكُّن ـ، ثم التقصيرُ في النظر في العوامل الخارجية، كلٌّ هذه أسبابٌ لوقوع الاختلاف في نسبة الخط، ودخول النقد عليها.

وقد سَبَقَت أثناء الدراسة أمثلةٌ عديدةٌ للنقد الراجع إلى هذه الأسباب، **ومما يمكن أن يضاف إليها هنا:** أن الأستاذ العلَّامة حمد الجاسر استظهر أن نسخة «المغانم المطابة في معالم طابة»، للفيروزآبادي، قد وصلت إلى السخاوي، مستندًا إلى قرائن، منها أن في النسخة حواشيَ قليلةً تُشبِه خط السخاوي[1].

وبمراجعة الحواشي التي أحال إليها العلَّامة الجاسر، يمكن للناظر الجزمُ بأن خطَّها بعيدٌ جدًّا عن خط السخاوي، ويتوجَّه النقد إلى هذا التشبيه بمقارنةٍ يسيرةٍ بين الخطوط المعنيَّة.

---

(١) مقدمة تحقيق: المغانم المطابة (ص: ر).



حواشٍ على «المغانم المطابة»: مكتبة فيض الله أفندي، ١٥٢٩

ومع ذلك، فإنه ينبغي التأكيدُ على أن يكون هذا النقدُ معتدلًا وسطًا، يراعي قرائنَ تعيين أصحاب الخطوط، وعوائقَها، لكنه لا ينتهي إلى التوقُّف عن تعيين كل صاحب خط، والتشكُّك في كل قرينة، والتمسُّك بأدنى مشكلٍ لنفي نسبة الخط إلى صاحبه.

وكما تؤدي نسبةُ الخطوط إلى غير أصحابها إلى إشكالاتٍ علميةٍ كبيرة، فإن نفيَ النسبة الصحيحة يؤدي إلى تضييع هذه الآثار التاريخية النفيسة، وإهمالها، وتحييد مُتَرَتِّبَاتِها العلمية المهمَّة.

ومن نماذج ذلك: أن بعض الباحثين اجتهد، فنفى أن عنوان نسخة الظاهرية من «هُدَى الساري»، للحافظ ابن حجر، مكتوبٌ بخط ابن حجر نفسِه، وجزم أنه مزوَّرٌ عليه.

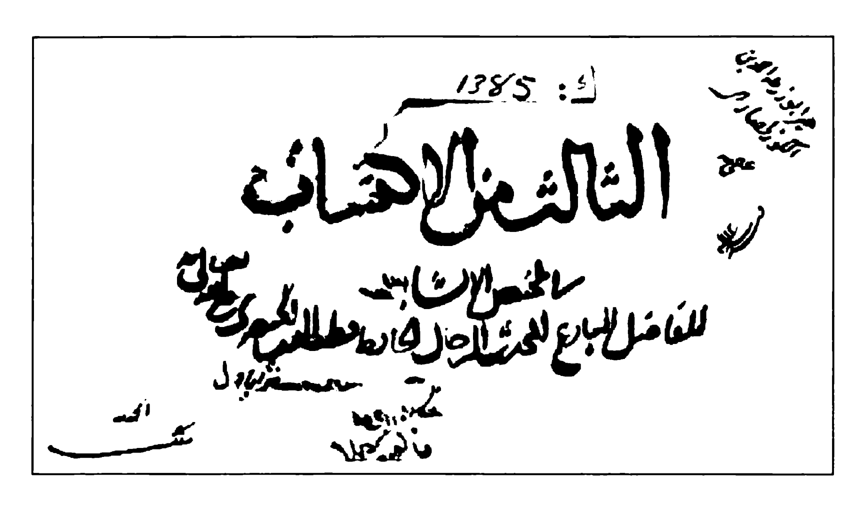
والواقع أن العنوانَ مكتوبٌ بخط ابن حجر الذي لا يُرتابُ فيه ولا يُشَكّ، وليس الأمر كما ادَّعى الباحث نفسُه، في تضاعيف كلامه، من أن الحافظ لم يكن «ممن يتكلَّف كتابة ذلك (أسماء كُتُبه)، بل لم يتشاغل بذلك غالبًا»[1]، فقد خَطَّ ابنُ حجر عنواناتٍ عديدةً لكُتُبِه، بنمط الخط نفسِه الذي خَطَّ به عنوان «هُدَى الساري»، ومنها ما هو في تواريخ مقاربة، وقد سبق إيرادُ نماذجَ منها[2]، وأبعدُ من ذلك أن ابنَ حجر ربما خطَّ عنواناتِ مؤلَّفاتِ بعضِ تلامذته، كما وقع في جزءٍ من كتاب: «الاكتساب»، للخيضري.

---

(١) تأصيل نقد نسبة النصوص: هدى الساري لمقدمة فتح الباري أنموذجًا، محمد بن حميد العوفي، منشور على الشبكة العالمية، ٧/ ٨/ ١٤٣٥هـ (ص: ٤). وقد استند في هذه الدعوى إلى نموذجين ـ فقط ـ لم يُعَنْوِنهما ابنُ حجر، وهما نسختا: «تهذيب التهذيب» (ولي الدين)، و«تقريب التهذيب» (التيمورية). وبمراجعة النموذج الأول، تبيَّن أن الورقة الأولى من كل مجلَّدٍ منه منتزعةٌ أصلًا، ومكتوبةٌ بخطٍّ مغاير، فهو استنادٌ خاطئٌ من أساسه. وقد قرَّر الباحث نفسُه (ص: ٤) أن «ظهر الكتاب آخر المواضع المعتبرة للتوثيق»، فإذا كان هذا في الإثبات، فهو في النفي أقوى، فلا يصحُّ الاعتمادُ على نسخةٍ لم يَظهر عنوانُها لنفي وقوع عَنْوَنَتِها.

تنبيه: بعد كتابة ما سبق بمدة، نشر الباحث نسخةً جديدةً من بحثه المذكور (بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٤٣٨هـ)، بقي فيها على نتيجته، لكنه حذف الفقرةَ المتعقَّبةَ هنا. ولا يمنع ذلك من التنبيه عليها ونقدها، لأن المراد تعقُّبُ الخطأ نفسِه، بغضِّ النظر عن مُخطِئه.

(٢) كتابةُ المؤلفِ عنواناتِ كُتبِهِ التي نَسَخها غيرُه أمرٌ معروف، وممَّن فَعَلَهُ قبلَ ابن حجر: السمعانيُّ والذهبيُّ وابنُ الملقن، وفي عصره: ابنُ ناصر الدين، وبعده: البقاعيُّ والسخاوي. ونماذج ذلك محفوظة، ولبيانها موضعٌ آخر.



عنوان: «الاكتساب»، للخيضري، بخط شيخه ابن حجر:
مكتبة فيض الله أفندي، ١٣٧٧

وقد استدلَّ الباحثُ بأمورٍ أخرى فيها نظر، ولا تنهض، حتى بمجموعها، لنفي نسبة الخط إلى ابن حجر، وليست هذه العجالةُ موضعًا لتفصيل مناقشتها.

ومن النماذج في خط الحافظ ابن حجر ـ**أيضًا**ـ: أن المكتبة الأحمدية، بحلب، تحتفظ بنسخةٍ من كتاب «العبر»، للذهبي[(١)]، كُتِبَ في آخرها بخطٍّ متأخر: «هذه النسخة المباركة بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله، ونفعنا ببركة علومه، بمنِّه وكرمه ـ»، وكُتِبَت على رأس غاشيتها عبارةٌ مختصرةٌ بالمفاد نفسِه.

وفي مقدمة تحقيقه للكتاب، ذكر د. صلاح الدين المنجد أنه قارن خطَّ هذه النسخة بمخطوطٍ آخر بخط ابن حجر، فوجد أنه هو الخطُّ نفسُه[(٢)].

---

(١) برقم (١٢١٨)، وهي الآن في المكتبة الوطنية بدمشق، برقم (١٤٥١٧).

(٢) مقدمة تحقيق: العبر (ص: هـ).

لكن جاء على ورقةٍ قُبَيل غاشية النسخةِ ذاتِها، بخط الشيخ المحقِّق عبدالفتاح أبو غدة، ما يلي: «بيان: كُتِبَ في رأس الصفحة المذهَّبة التالية، وفي آخر صفحةٍ من هذه المجلدة، أن هذا المجلد بخط الحافظ ابن حجر. والذي نعتقده، ونقطع به، أنه ليس بخطه، وخطه معروفٌ بما فيه من تعقيد، وإغفال نقط، وتداخل بعضه في بعض. ونموذجٌ من خطه تجده في آخر المجلد الكبير ذي الرقم / ١٢٢٠/ من تاريخ الإسلام، للذهبي[١]. ويتبيَّن واضحًا، من مقابلة هذا المخطوط بما كتبه ابن حجر في آخر المجلد المشار إليه، وبما صوَّره شيخنا الطبَّاخ من خطه في مقدمة ابن الصلاح، التي طبعها ـ رحمه الله ـ في حلب[٢]، أنه ليس من خطه، وإنما كَتَبَ ذلك بعضُ المروِّجين للكُتب، ليكون ثمن النسخة أغلى، والله ـ تعالى ـ أعلم»[٣].

وهذا الرأي، على جودة تثبُّتِه، فيه مبالغةٌ في نقد نسبة الخط، وتمسُّكٌ بوجود اختلافٍ يسيرٍ فيه عن خطوط ابن حجر المعروفة، حيث إن خطَّه في نسخة «العبر» صغيرٌ متقارب، مع وضوحٍ نسبيٍّ في قراءته، بخلاف خطوطه الأخرى. إلا أنَّ هذا نمطٌ من أنماط خط ابن حجر، وقد كتب به في مُقتَبل عُمره نُسَخًا، منها ـ مثلًا ـ نسختُه الشهيرةُ من «سنن أبي داود»[٤].

---

(١) يقصد: نسخة المكتبة الأحمدية، بحلب.

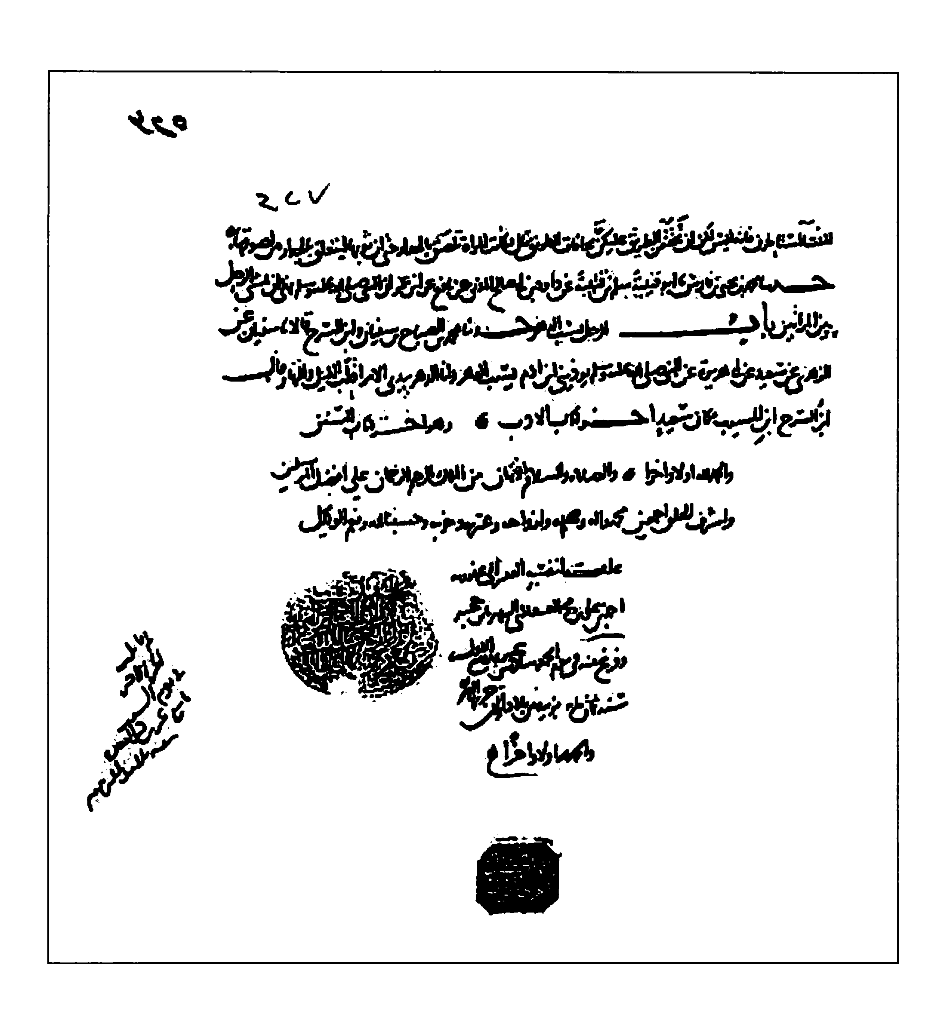
(٢) مقدمة تحقيق: علوم الحديث والتقييد والإيضاح (ص: ٣).

(٣) أرَّخه الشيخ في ١٩ ذي الحجة، سنة ١٣٧٧هـ، وذلك قبل طباعة الكتاب بثلاث سنوات.

(٤) ذكر الشيخ محمد عوامة، في مقدمة تحقيقه للسنن (١/ ٢١)، مقدارَ عُمر الحافظ حين كتب هذه النسخة، ثم قال: «وهذا يفسِّر لنا سببَ وضوح كتابة النسخة، إذ كتبها وهو في مقتبل شبابه».

واللطيف أن الشيخ الطباخ، في الموضع الذي أحال إليه الشيخ أبو غدة، قد نقل تنبيهًا على اختلاف خطوط الحافظ ابن حجر وأنماطها.

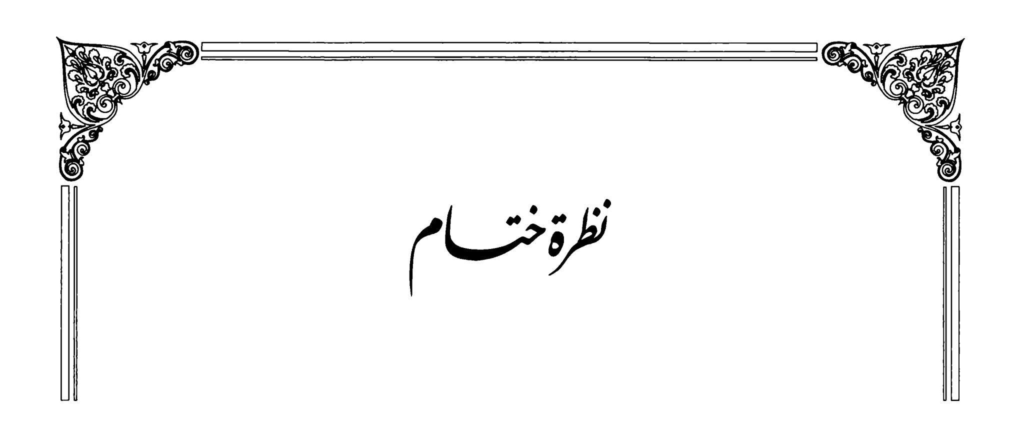
خط الحافظ ابن حجر في نسخة «العبر»، للذهبي



الصفحة الأخيرة من «سنن أبي داود»، بخط ابن حجر المتقدم،

وفيها التصريح بكون الخط له: مكتبة كوبريلي، فاضل أحمد، ٢٩٤ (ق٣٢٥أ)

❐ ❐ ❐



نظرة ختام

إذا كان لنا أن نعطي نظرة شاملة عن هذه الدراسة في ختامها، فيمكن أن نضع ذلك في النقاط المختصرة التالية:

١ ـ الاهتمام بخطوط الأعلام قديمٌ قِدَمَها، والتراث زاخرٌ بوقائع معرفتها، والتعريف بها، وجمعها، وليس المتأخرون والمعاصرون عن ذلك بمنأى، خصوصًا العلَّامة الزركلي في «الأعلام»، فإنه العلامة الفارقة، ورائد الفنّ الذي تصدَّى له، فجدَّده وبعثه.

٢ ـ تركَّزت الجهود السابقة في مجال خطوط الأعلام على جانبين: إبرازها بالدلالة أو النمذجة، وبيان أهمِّيَّتها وقيمتها. ولم أقف على عمل علميٍّ خاصٍّ في طرق التعرُّف عليها، وعوائقه.

٣ ـ تبرز أهمية خطوط الأعلام ومعرفتها في أربعة جوانب:

أ ـ رفع قيمة المخطوط المادية، وقيمته العلمية.

ب ـ تعيين النُّسَّاخ المهملين، ومعرفة المؤلفات المجهولة عن طريق خطوط كُتَّابها، وفصل ما بين أصحاب الحواشي والأصول.

ج ـ تكملة سير الأعلام، وتصحيح بعض الأوهام التاريخية المتعلقة

بها، وتأكيد بعض ما يذكره المؤرخون منها.

د ـ إمتاع الباحث متعةً علمية، ووصله المباشر بالأعلام عن طريق خطوطهم.

٤ ـ التعرُّف على خطوط الأعلام من الصعوبة والدقَّة بمكان، يكفي في الدلالة على ذلك أن عدداً من العلماء توقَّف في تعيين أصحاب بعض الخطوط، أو تردَّد فيه.

٥ ـ يمكن التعرُّف على خطوط الأعلام بقرائن عامة، مستنبطة من تصرُّفات العلماء، أبرزها ثلاث قرائن: النص، وشِبهُ النص، والقياس.

٦ ـ قد يسمِّي صاحبُ الخطِّ نفسَه في الخطِّ نفسِه، فيكون نصًّا مباشرًا وصريحًا، إلا أن ذلك النص ضعيفٌ بمجرَّده، فلا بُدَّ من عضدِه بقرائن أخرى، وتحريرِه مما قد يُشكل عليه، ومن ذلك:

أ ـ أن يكون الاسمُ المنصوصُ عليه مشتركًا بين عَلَمَين.

ب ـ أن يكون القيدُ الذي يتضمَّن النصَّ على الاسم قيدَ فراغٍ من التأليف، لا قيدَ فراغٍ من النَّسخ، أو يكون قيدَ سماعٍ، أو تملُّكٍ، لا علاقةَ له بتعيين الناسخ أصلًا.

ج ـ أن يكون نصُّ صاحب الخط على اسمه منقولًا لا أصيلًا.

د ـ أن يكون النصُّ مختصًّا بجزءٍ من المخطوط، لا كله.

هـ ـ أن يكون النصُّ مزوَّرًا أو مُغَيَّرًا.

٧ ـ تعارَفَ العلماءُ والأعلامُ على أن كتابة الاسم مجرداً من الألقاب، أو موصوفًا بألقاب التواضع والافتقار، إنما تكون من المسمَّى نفسِه، وهذا شِبهُ نصٍّ على أنه هو صاحب الخط.

لكن هذه القرينة يدخلها العديد من الإشكالات، فقد يشتبه الاسم، أو يكون النص المذكور منقولًا، أو مزوَّرًا، أو تكون دلالتُه مقصورةً على بعض المكتوب لا كله، كما تدخلها استثناءاتٌ صريحةٌ في أحوالٍ أخرى.

٨ ـ مما يقارب أن يكون نصًّا على تعيين صاحب الخط: وجود مسوَّدة الكتاب التي لا يكتبها غيرُ مؤلفه، إلا أن للحكم بذلك شرطين:

أحدهما: ثبوت نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

ثانيهما: تحقيق رجوع علامات التسويد في المسوَّدة إلى المؤلف، لا الناسخ، أو المحشّي.

٩ ـ نظرًا لندرة التشابه التام بين خطوط الناس، فإنه يمكن قياسُ الخط الذي لم يُعرَف كاتبُه على ما صحَّت نسبتُه إلى أحد الأعلام، للخروج بنتيجةٍ في نسبة الخط إليه.

كما يمكن نفيُ نسبة الخط بالنظر إلى خروجه عن النمط العام الذي عُرِفَ أن مَن نُسِبَ إليه الخطُّ لا يخرج عنه.

ولا بُدَّ لتطبيق هذه القرينة من وجود أصلٍ يُحاكَم إليه، وخبرةٍ فنيةٍ في الخطوط ورسمها، وتأنٍّ شديد في الحكم، كما لا بُدَّ من تحرير إشكالين رئيسَين:

أ ـ تشابه خطوط بعض الأعلام ببعضها، ومحاكاة بعضِهم خطَّ بعض.

ب ـ اختلاف خطوط بعض الأعلام حالًا بعد حال، كاختلاف خط الرجل في صغره عنه في كبره، أو في صحَّته عنه في مرضه، أو في سعة الورق عنه في ضيقه.

١٠ ـ يوجد في كثير من المخطوطات تقييداتٌ تنص على أن النسخة بكاملها، أو بعض الخطوط فيها، مكتوبةٌ بخط أحد الأعلام. وهذه النصوص مما يُستأنس به، خصوصًا إن كان كاتبها من الأعلام العارفين، إلا أنه يجب النظرُ في مستنده، فقد يكون استند إلى قرينةٍ أخرى لم يُحسِن تطبيقها، كما يجب التثبُّت في النص نفسِه من ثلاثة أمور:

أ ـ أن يكون المرادُ بالنص تعيينَ الناسخ لا غير.

ب ـ ألَّا يكون النصُّ دعوى مجرَّدةً عن الدليل والمستند.

ج ـ ألَّا يكون النص قد تعرَّض لعبثٍ أو تحوير.

١١ ـ لنسبة الخط إلى العلم من الأعلام ثلاث خطوات رئيسَة:

أ ـ تحرير القرينة وتخليصها مما يشكل عليها.

ب ـ مقارنة القرينة بغيرها، والاستفادة من جميع القرائن في تعيين صاحب الخط قدر الإمكان.

ج ـ النظر في العوامل الخارجية المؤثرة، مما لا يتَّصل بصفة الخط.

١٢ ـ لا إشكال في نقد نسبة الخطوط إلى الأعلام، ولا في نقد هذا النقد، إلا أن هذا التثبُّت ينبغي أن يكون معتدلًا، ليس فيه تساهلٌ وتسرُّعٌ من جانب، ولا يفضي إلى الشك في كل نسبةِ خطٍّ من جانبٍ آخر.

وبعد:

فإن أهمية خطوط الأعلام، وقيمتها، وشدَّة نفاستها، توجب رعاية ما يلي:

١ ـ التأني والتروي، والتثبُّت والتبيُّن، في نسبة خطوط الأعلام إلى أصحابها، وفي قبول نسبتها.

٢ ـ التعريف والتنويه بما كَتَبَه الأعلام من النُّسَخ والمؤلَّفات، مما أغفَلَتْهُ قلةُ المعرفة بخطوطهم.

٣ ـ التدريب والتدرُّب على معرفة خطوط العلماء، للمفهرسين والمحققين والمهتمّين[١]، مع ملاحظة تصرُّفات علماء التراث في تعيين أصحاب الخطوط، وفي نقد نسبتها إليهم.

٤ ـ تخصيص جزءٍ من بطاقات فهرسة المخطوط لبيان خطوط الأعلام التي يتضمَّنها.

٥ ـ مَأْسَسَة مشروع «مكنز خطوط الأعلام»، وإشراف جهة علمية معتبرة عليه، مع قيام مختصِّين بالتحرير والفحص، ثم إتاحته للجمهور الإتاحة الكاملة[٢].

---

(١) انظر: علم الاكتناه العربي الإسلامي (ص: ١٦١).

(٢) ذكر د. عاطف المغاوري أنه أنجز مرحلةً أولى من هذا المشروع، فجمع نحو ١٠٠٠ من خطوط الأعلام والمشاهير، من خلال «الأعلام»، للزركلي، وجعل إلى جوار كل خط ترجمةً لصاحبه، ورتَّب ذلك وفق تواريخ الوفيات، ثم ختم =

٦ ـ مقارنة أوصاف العلماء لخطوط الأعلام بما وصلنا من نماذجها، والبحث في معاني تلك الأوصاف ومراتبها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

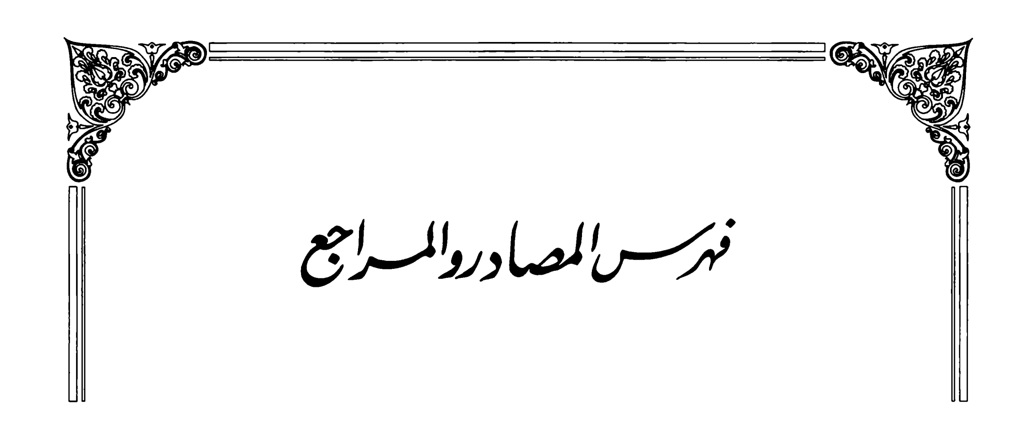
❐ ❐ ❐

= بأنه «لا يقوم بهذا المشروع باحث فرد، بل يحتاج جهود فريق من الباحثين».

انظر: مقالة: مكنز خطوط الأعلام: مشروع للنهضة بالتراث.

كما ذكر د. محمد كامل جاد أن لدى مركز جمعة الماجد، بدبي، مشروعَ «إنشاء قاعدة بيانات كبرى بخطوط المؤلفين». انظر: الندرة الأثرية والندرة النصية (ص: ٩٠). ولا تُدرَى حتى اللحظة المرحلةُ التي وصل إليها هذا المشروع، إن كان مشروعًا قائمًا، لا فكرة مستقبلية.


الفهارس العامة



المسوَّدات والرسائل

١ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي: محاولات في النقد والتصحيح واستدراك الخطوط والصور. أحمد العلاونة. مسوَّدة المؤلف، ١٤٣٨هـ.

٢ ـ حوار علمي. صالح الأزهري وآخرون. مجموعة «المخطوطات الإسلامية»، ١٩/ ٤/ ٢٠١٧م = ٢٢/ ٧/ ١٤٣٨هـ.

٣ ـ رأي في حرد متن نسخة «مجمع الزوائد». عبدالله المنيف. مجموعة «عالم المخطوطات»، ١١/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

٤ ـ السرائر. علي بن سعيد العسكري. تحقيق: محمد بن عبدالله السريِّع. قيد النشر ضمن المجموعة العشرين من لقاء العشر الأواخر، ١٤٣٨هـ.

٥ ـ المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف. الخطيب البغدادي. تحقيق: عمر الزين. رسالة دكتوراه، ١٤٣٤ ـ ١٤٣٥هـ. كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٦ ـ مسند الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ على أبواب العلم. ابن كثير. تحقيق: مطر بن أحمد الزهراني. رسالة دكتوراه، ١٤٠٨ ـ ١٤٠٩هـ. كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧ ـ ملاحظات وأفكار حول معرفة خطوط الأعلام. جمال عزون. رسائل نصية إلى المؤلف، ٩/ ٣/ ٢٠١٧م = ١٠/ ٦/ ١٤٣٨هـ.

٨ ـ من أخطاء المفهرسين والمحققين. صالح الأزهري. رسالة نصية إلى المؤلف، ٢٤/ ١/ ٢٠١٥م = ٤/ ٤/ ١٤٣٦هـ.

المطبوعات

٩ ـ إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك. ابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: نشأت بن كمال المصري. ط١، ١٤٢٦هـ. المكتبة الإسلامية، القاهرة.

١٠ ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة. الزركشي. تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب. ط١، ١٤٢١هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١١ ـ الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة. الزركشي. تحقيق: سعيد الأفغاني. ط٢، ١٣٩٠هـ. المكتب الإسلامي، بيروت.

١٢ ـ أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى). ابن عبدالباقي الأنصاري. تحقيق: حاتم العوني. ط١، ١٤٢٢هـ. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٣ ـ أحكام أهل الذمة. ابن القيم. تحقيق: يوسف البكري، بالاشتراك. ط١، ١٤١٨هـ. دار رمادي، الدمام.

١٤ ـ أخبار الأذكياء، ابن الجوزي. تحقيق: بسام الجابي. ط١، ١٤٢٤هـ. دار ابن حزم، بيروت.

١٥ ـ أخبار الدجال. عبدالغني المقدسي. تحقيق: قسم التحقيق بدار الصحابة للتراث. ط١، ١٤١٣هـ. دار الصحابة للتراث، طنطا.

١٦ ـ أدب المفتي والمستفتي. ابن الصلاح. تحقيق: موفق عبدالقادر. ط٢، ١٤٢٣هـ. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

١٧ ـ الأربعون التساعية الإسناد. ابن دقيق العيد. تحقيق: حسنين سلمان مهدي. ط١، ١٤٣٣هـ. دار الكمال المتحدة، دمشق، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٨ ـ الأربعين حديثاً (الأربعين من أربعين عن أربعين...). الحسن بن محمد البكري. تحقيق: محمد محفوظ. ط٢، ١٤٠٣هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٩ ـ إسفار الفصيح. محمد بن علي الهروي. تحقيق: أحمد بن سعيد قشاش. د.ط. ١٤٢٠هـ. عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٠ ـ أصول نقد النصوص ونشر الكتب. جوتهلف برجستراسر. د.ط، ١٤٠٢هـ. دار المريخ، الرياض.

٢١ ـ الاعتبار. أسامة بن منقذ. تحقيق: عبدالكريم الأشتر. ط٢، ١٤٢٤هـ. المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٢ ـ الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين. خير الدين الزركلي. ط١٥، ٢٠٠٢م. دار العلم للملايين، بيروت.

٢٣ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي: مراجعات وتصحيحات. ويليه: فائت الأعلام من الصور والخطوط. أحمد العلاونة. ط١، ١٤٣٦هـ. مكتبة ومركز فهد الدبوس، الكويت، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٤ ـ أعلام ليبيا. الطاهر أحمد الزاوي. ط٣، ٢٠٠٤م. دار المدار الإسلامي، بيروت.

٢٥ ـ الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ. السخاوي. تحقيق: سالم الظفيري. ط١، ١٤٣٨هـ. دار الصميعي، الرياض.

٢٦ ـ أعيان العصر وأعوان النصر. الصفدي. تحقيق: علي أبو زيد، بالاشتراك. ط١، ١٤١٨هـ. دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٢٧ ـ الاغتباط بمن رمي بالاختلاط. سبط ابن العجمي. تحقيق: علاء الدين علي رضا. ط١، ١٤٠٨هـ. دار الحديث، القاهرة.

٢٨ ـ إكمال تهذيب الكمال. مغلطاي. تحقيق: عادل بن محمد، بالاشتراك. ط١، ١٤٢٢هـ. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٢٩ ـ الأمالي السَّفَرية (الحلبية). ابن حجر. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤١٨هـ. المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٠ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر. ابن حجر. تحقيق: حسن حبشي. د.ط، ١٣٨٩ ـ ١٤١٩هـ. لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة.

٣١ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة. القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١، ١٤٠٦هـ. دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٣٢ ـ البداية والنهاية. ابن كثير. تحقيق: مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. ط١، ١٤١٧هـ. دار هجر، القاهرة.

٣٣ ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير. ابن الملقن. تحقيق: مصطفى أبو الغيط، بالاشتراك. ط١، ١٤٢٥هـ. دار الهجرة، الثقبة، الرياض.

٣٤ ـ بستان العارفين. النووي. د.ط. د.ت. دار الريان للتراث، القاهرة.

٣٥ ـ بغية الطلب في تاريخ حلب. ابن العديم. تحقيق: سهيل زكار. د.ط. د.ت. دار الفكر، بيروت.

٣٦ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢، ١٣٩٩هـ. دار الفكر، د.م.

٣٧ ـ تاج التراجم. قاسم بن قطلوبغا. تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. ط١، ١٤١٣هـ. دار القلم، دمشق، بيروت.

٣٨ ـ تاج العروس من جواهر القاموس. محمد مرتضى الزبيدي. تحقيق: مصطفى حجازي، بالاشتراك. ط١٣٨٥ ـ ١٤٢٢هـ. وزارة الإعلام، الكويت.

٣٩ ـ تاريخ إربل: نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل. ابن المستوفي. تحقيق: سامي الصقار. ط١٩٨٠م. دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.

٤٠ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. الذهبي. تحقيق: بشار عواد معروف. ط١، ١٤٢٤هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤١ ـ تاريخ الوراقة المغربية: صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة. محمد المنوني. ط١، ١٤١٢هـ. كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

٤٢ ـ تاريخ خليفة بن خياط. تحقيق: أكرم ضياء العمري. ط٣، ١٤٠٥هـ. دار طيبة، الرياض.

٤٣ ـ تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها. ابن عساكر. تحقيق: عمر العَمروي. ط١٤١٥ ـ ١٤٢١هـ. دار الفكر، بيروت.

٤٤ ـ تاريخ هاشم بن مرثد الطبراني. تحقيق: أحمد خليل الشال. ط١، ١٤٣١هـ. دار السقيفة، مكتبة السنة، بورسعيد.

٤٥ ـ تاريخ هاشم بن مرثد الطبراني عن ابن معين. تحقيق: نظر الفاريابي. د.ط. ١٤١٠هـ. مكتبة الكوثر، الرياض.

٤٦ ـ تاريخ واسط. أسلم بن سهل (بحشل). تحقيق: كوركيس عواد. ط١٣٨٧هـ. مطبعة المعارف، بغداد.

٤٧ ـ تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة. تحقيق: السيد أحمد صقر. ط٢، ١٣٩٣هـ. دار التراث، القاهرة.

٤٨ ـ تتمة الأعلام للزركلي. محمد خير رمضان يوسف. ط٢، ١٤٢٢هـ. دار ابن حزم، بيروت.

٤٩ ـ تحقيق التراث العربي: منهجه وتطوره. عبدالمجيد دياب. ط٢، ١٩٩٣م. دار المعارف، القاهرة.

٥٠ ـ تحقيق النصوص ونشرها. عبدالسلام هارون. ط٧، ١٤١٨هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥١ ـ تذكرة الحفاظ. الذهبي. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط١٣٧٧هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٥٢ ـ التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة. محمد بن أحمد القرطبي. تحقيق: الصادق بن محمد بن إبراهيم. ط١، ١٤٢٥هـ. دار المنهاج، الرياض.

٥٣ ـ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة. محمد بن علي الحسيني. تحقيق: رفعت فوزي عبدالمطلب. ط١، ١٤١٨هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة.

٥٤ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك. القاضي عياض السبتي. تحقيق: عبدالقادر الصحراوي، بالاشتراك. د.ط. د.ت. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

٥٥ ـ التزوير والانتحال في المخطوطات العربية. عابد سليمان المشوخي. ط١، ١٤٢٢هـ. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥٦ ـ التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. ابن نقطة. تحقيق: ألطاف حسين، بالاشتراك. ط١، ١٤٠٣هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٥٧ ـ تكملة الإكمال. ابن نقطة. تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي. ط١، ١٤٠٨ ـ ١٤١٦هـ. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٥٨ ـ التكملة لكتاب الصلة. ابن الأبار. تحقيق: بشار عواد معروف. ط١، ٢٠١١م. دار الغرب الإسلامي، تونس.

٥٩ ـ التكملة لوفيات النقلة. المنذري. تحقيق: بشار عواد معروف. ط٣، ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

* التلخيص الحبير = التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز.

٦٠ ـ التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز. ابن حجر. تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى. ط١، ١٤٢٨هـ. دار أضواء السلف، الرياض.

٦١ ـ توشيح كتاب الأعلام. أحمد العلاونة. ط١، ١٤٣٤هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٢ ـ الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة. قاسم بن قطلوبغا. تحقيق: شادي آل نعمان. ط١، ١٤٣٢هـ. مكتبة ابن عباس، مصر.

٦٣ ـ جزء ابن الغطريف. تحقيق: عامر حسن صبري. ط١، ١٤١٧هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٤ ـ جزء في عدم صحة ما نُقل عن بلال بن رباح ﷺ من إبداله الشين في الأذان سينًا. الخيضري. تحقيق: جمال عزون. ضمن المجموعة الرابعة من لقاء العشر الأواخر. ط١، ١٤٢٣هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٥ ـ جزء فيه حديث إسحاق بن إبراهيم بن راهويه. تحقيق: محمد بن عبدالله السريّع. ط١، ١٤٣٦هـ. دار العاصمة، الرياض.

٦٦ ـ جزء فيه الكلام على حديث: «إن أولى الناس بي أكثرهم عليَّ صلاة». ابن حجر. تحقيق: رضا بوشامة. ط١، ١٤٣٠هـ. د.ن.

٦٧ ـ جنى الجناس. السيوطي. تحقيق: محمد علي رزق الخفاجي. ط١، ١٤٠٦هـ. الدار الفنية، القاهرة.

٦٨ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية. ابن نصر الله القرشي. تحقيق: عبدالفتاح الحلو. ط٢، ١٤١٣هـ. دار هجر، القاهرة.

٦٩ ـ الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر. السخاوي. تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد. ط١، ١٤١٩هـ. دار ابن حزم، بيروت.

٧٠ ـ الحجة للقراء السبعة. أبو علي الفارسي. تحقيق: عبدالعزيز رباح، بالاشتراك. ط١، ١٤٠٤هـ. دار المأمون للتراث، دمشق.

٧١ ـ حذف من نسب قريش. مؤرج بن عمرو السدوسي. تحقيق: صلاح الدين المنجد. د.ط. د.ت. دار العروبة، القاهرة.

٧٢ ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط١، ١٣٨٧هـ. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٧٣ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبدالقادر البغدادي. مع تصحيحات وتعليقات: أحمد تيمور باشا، وعبدالعزيز الميمني الراجكوتي. تحقيق: محب الدين الخطيب، بالاشتراك. د.ط. ١٣٤٧ ـ ١٣٤٩هـ. المطبعة السلفية، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

٧٤ ـ خطوط العلماء من القرن الخامس إلى العاشر هجري: نماذج وأمثلة. عبدالله بن محمد الكندري، جاسم صالح الكندري. ط١، ١٤٣٥هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٧٥ ـ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. المحبي. د.ط. د.ت. دار صادر، بيروت.

٧٦ ـ خير الدين الزركلي: دراسة وتوثيق. أحمد العلاونة. د.ط. ١٤٣٣هـ. دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

٧٧ ـ الدر المنضد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. العليمي. تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. ط١، ١٤١٢هـ. مكتبة التوبة، الرياض.

* دراسات الكاشف = الكاشف.

٧٨ ـ الدرر الكامنة. ابن حجر. تحقيق: سالم كرنكو، بالاشتراك. د.ط. ١٣٤٩ ـ ١٣٥٠هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٧٩ ـ ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات. أبو عبدالرحمن السلمي. تحقيق: محمود الطناحي. ط١، ١٤١٣هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة.

٨٠ ـ الذهبي ومنهجه في كتاب تاريخ الإسلام. بشار عواد معروف. ط١، ١٤٢٩هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٨١ ـ ذيل الأعلام. أحمد العلاونة. ط١، ١٤١٨ ـ ١٤٢٧هـ. دار المنارة، جدة.

٨٢ ـ ذيل تاريخ الإسلام. الذهبي. تحقيق: مازن بن سالم باوزير. ط١، ١٤١٩هـ. دار المغني، الرياض.

٨٣ ـ ذيل تاريخ بغداد. ابن النجار. تحقيق: مصطفى عطا. ط١، ١٤١٧هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٤ ـ ذيل تاريخ بغداد. ابن الدبيثي. تحقيق: بشار عواد معروف. ط١، ١٤٢٧هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٨٥ ـ ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد. الفاسي. ط١، ١٤١٠هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٦ ـ ذيل تذكرة الحفاظ للذهبي. الحسيني. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. د.ط. ١٣٤٧هـ. مطبعة التوفيق، دمشق.

٨٧ ـ ذيل الكاشف. ابن العراقي. تحقيق: بوران الضناوي. ط١، ١٤٠٦هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٨ ـ ذيل ميزان الاعتدال. العراقي. تحقيق: صبحي السامرائي. ط١، ١٤٠٧هـ. دار عالم الكتب، بيروت.

٨٩ ـ ذيل ميزان الاعتدال. العراقي. تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي. ط١، ١٤٠٦هـ. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٩٠ ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة. محمد بن محمد بن عبدالملك الأنصاري. تحقيق: إحسان عباس، بالاشتراك. ط١، ٢٠١٢م. دار الغرب الإسلامي، تونس.

٩١ ـ الرباعي: جزء فيه رباعيات الصحابة. عبدالغني بن سعيد الأزدي. تحقيق: أشرف بن صالح العشري. ط١، ١٤٢٥هـ. دار الضياء، طنطا.

٩٢ ـ الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر. ابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: زهير الشاويش. ط١، ١٤٠٠هـ. المكتب الإسلامي، بيروت.

٩٣ ـ الرسالة. الشافعي. تحقيق: أحمد شاكر. ط١، ١٣٥٨هـ. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

٩٤ ـ رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة. الحسين بن محمد (ابن الفراء). تحقيق: صلاح الدين المنجد. ط١، ١٣٦٦هـ. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة. ط٣، ١٩٩٣م. دار الكتاب الجديد، بيروت.

٩٥ ـ السلوك لمعرفة دول الملوك. المقريزي. تحقيق: محمد عبدالقادر عطا. ط١، ١٤١٨هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٦ ـ سنن أبي داود. تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤١٩هـ. دار القبلة، جدة، المكتبة المكية، مكة، مؤسسة الريان، بيروت.

٩٧ ـ الشيخ الرحالة خليل الخالدي المقدسي: حياته ومجالسه وأوراقه في الكتب والمخطوطات. محمد خالد كُلَّاب. ط١، ١٤٣٦هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٩٨ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. السخاوي. د.ط. ١٣٥٣هـ. مكتبة القدسي، القاهرة.

٩٩ ـ طبقات الحنابلة. ابن أبي يعلى. تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. ط١، ١٤٢٥هـ. مكتبة العبيكان، الرياض.

١٠٠ ـ طبقات الشافعية. ابن قاضي شهبة. تحقيق: عبدالعليم خان. ط١، ١٣٩٨ ـ ١٤٠٠هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

١٠١ ـ طبقات الشافعية الكبرى. ابن السبكي. تحقيق: محمود الطناحي، بالاشتراك. ط١، ١٣٨٣هـ. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

١٠٢ ـ طبقات علماء الحديث. ابن عبدالهادي. تحقيق: إبراهيم الزيبق، بالاشتراك. ط٢، ١٤١٧هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠٣ ـ الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. ابن القيم. تحقيق: نايف الحمد. ط١، ١٤٢٨هـ. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٠٤ ـ طريق الهجرتين وباب السعادتين. ابن القيم. تحقيق: محمد أجمل الإصلاحي. ط١، ١٤٢٩هـ. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٠٥ ـ العبر في خبر من غبر. الذهبي. تحقيق: صلاح الدين المنجد، بالاشتراك. ط٢، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦م. دائرة المطبوعات والنشر، الكويت.

١٠٦ ـ العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. ابن خلدون. تحقيق: إبراهيم شبوح، إحسان عباس. ط١، ٢٠٠٦م. القيروان للنشر، الدار العربية للكتاب، تونس.

١٠٧ ـ العقد المذهَّب في طبقات حملة المذهب. ابن الملقن. تحقيق: أيمن نصر الأزهري، بالاشتراك. ط١، ١٤١٧هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٨ ـ علم الاكتناه العربي الإسلامي. قاسم السامرائي. ط١، ١٤٢٢هـ. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

١٠٩ ـ العلماء والكتاب في أشيقر خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين. عبدالله البسيمي. ط١، ١٤٢١هـ. جمعية أشيقر الخيرية، أشيقر.

١١٠ ـ علوم الحديث. ابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. د.ط. ١٤٠٦هـ. دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت.

١١١ ـ علوم الحديث والتقييد والإيضاح. ابن الصلاح والعراقي. تحقيق: محمد راغب الطباخ. ط١، ١٣٥٠هـ. المطبعة العلمية، حلب.

١١٢ ـ فتاوى العلائي: الفتاوى المستغربة. تحقيق: عبدالجواد حمام. ط١، ١٤٣١هـ. دار النوادر، دمشق، بيروت.

١١٣ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابـن حجـر. تحقيـق: محـب الـدين الخطيـب، بالاشتراك. د.ط. د.ت. المكتبة السلفية، القاهرة.

١١٤ ـ الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني. أحمد الـدمنهوري. تحقيـق: عبـدالله الطيـار، بالاشتراك. ط١، ١٤١٥هـ. دار العاصمة، الرياض.

١١٥ ـ الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني. تحقيق: محمد صبحي بن حسـن حـلاق. د.ط. د.ت. مكتبة الجيل الجديد، صنعاء.

١١٦ ـ فتح المغيث بشرح ألفية الحديث. السخاوي. تحقيق: عبدالكريم بـن عبـدالله الخضـير، بالاشتراك. ط١، ١٤٢٦هـ. دار المنهاج، الرياض.

١١٧ ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. عبدالحي الكتـاني. تحقيق: إحسان عباس. ط٢، ١٤٠٢هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١١٨ ـ الفهرس المختصر لمخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف. محمد بـن سـيد مطيـع الرحمن، بالاشتراك. د.ط. ١٤٢٧هـ. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

١١٩ ـ الفهرس الوصفي لبعض نوادر المخطوطات بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. محمود الطناحي. د.ط. ١٤١٣هـ. قسم المخطوطات، عمادة شـؤون المكتبات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٢٠ ـ فهرس مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق. ياسـين السـواس. ط١، ١٤٠٨هـ. معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت.

١٢١ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: المنتخب من مخطوطات الحـديث. محمـد ناصر الدين الألباني. تحقيق: مشهور حسن آل سلمان. ط١، ١٤٢٢هـ. مكتبـة المعـارف، الرياض.

١٢٢ ـ فهرسة المخطوطات العربية. عابد المشوخي. ط١، ١٤٠٩هـ. مكتبة المنار، الزرقاء.

١٢٣ ـ الفهرست. النديم. تحقيق: أيمن فؤاد سيد. د.ط. ١٤٣٠هـ. مؤسسـة الفرقـان للتـراث الإسلامي، لندن.

١٢٤ ـ القاموس المحيط. الفيروزآبادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط٨، ١٤٢٦هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢٥ ـ القراءة خلف الإمام. البخاري. تحقيق: هشام بن محمد فتحي. ط١، ١٤٣٠هـ. مكتبة الإمام البخاري، القاهرة.

١٢٦ ـ قراءة في بعض المذكرات والرسائل الشخصية للشيخ المؤرخ والنسابة إبراهيم بن عيسى. أحمد البسام. د.ط. ١٤٢٧هـ. دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

١٢٧ ـ قواعد تحقيق المخطوطات. صلاح الدين المنجد. ط٧، ١٩٨٧م. دار الكتاب الجديد، بيروت.

١٢٨ ـ قواعد فهرسة المخطوطات العربية. د. صلاح الدين المنجد. ط٢، ١٣٩٦هـ. دار الكتاب الجديد، بيروت.

١٢٩ ـ الكاشف. الذهبي. تحقيق: محمد عوامة. ط٢، ١٤٣٠هـ. دار المنهاج، جدة.

١٣٠ ـ الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري. صلاح الدين المنجد. د.ط. ١٩٦٠م. معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

١٣١ ـ الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات. أيمن فؤاد سيد. ط١، ١٤١٨هـ. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

١٣٢ ـ الكلام على مسألة الاستواء على العرش. ابن عبدالهادي. تحقيق: ناصر السلامة. د.ط. ٢٠٠٢م. دار الفلاح، الفيوم.

١٣٣ ـ الكنى والأسماء. مسلم بن الحجاج. تقديم: مطاع الطرابيشي. ط١، ١٤٠٤هـ. دار الفكر، دمشق.

١٣٤ ـ لحظ الألحاظ. ابن فهد. مطبوع مع: ذيل تذكرة الحفاظ.

١٣٥ ـ لسان الميزان. ابن حجر. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط١، ١٤٢٣هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٣٦ ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف. ابن رجب. تحقيق: ياسين السواس. ط٥، ١٤٢٠هـ. دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

١٣٧ ـ المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم. عبدالغني بن سعيد الأزدي. تحقيق: مثنى محمد الشمري، بالاشتراك. ط١، ١٤٢٨هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٣٨ ـ المجالسة وجواهر العلم. الدينوري. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. ط١، ١٤١٩هـ. جمعية التربية الإسلامية، البحرين، دار ابن حزم، بيروت.

١٣٩ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. ابن حبان. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. د.ط. ١٤١٢هـ. دار المعرفة، بيروت.

١٤٠ ـ مجمع الآداب في معجم الألقاب. ابن الفوطي. تحقيق: محمد الكاظم. ط١، ١٤١٦هـ. مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.

١٤١ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس. ابن حجر. تحقيق: يوسف المرعشلي. ط١، ١٤١٣هـ. دار المعرفة، بيروت.

١٤٢ ـ مجموع رسائل الحافظ العلائي. تحقيق: وائل زهران. ط١، ١٤٢٩ ـ ١٤٣٦هـ. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

١٤٣ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الرامهرمزي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. ط١، ١٣٩١هـ. دار الفكر، بيروت.

١٤٤ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الرامهرمزي. تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد. ط١، ١٤٣٧هـ. دار الذخائر، القاهرة.

١٤٥ ـ مختارات من المخطوطات العربية النادرة في مكتبات تركيا. رمضان ششن. د.ط. ١٩٩٧م. وقف الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول.

١٤٦ ـ المخطوط العربي: دراسة في أبعاد الزمان والمكان. إياد الطباع. ط١، ٢٠١١م. الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.

١٤٧ ـ المخطوطات الموقعة: أعمال المؤتمر الدولي الثاني لمركز المخطوطات (أبريل ٢٠٠٥م). يوسف زيدان، بالاشتراك. د.ط. ٢٠٠٨م. مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.

١٤٨ ـ مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. محمود الطناحي. ط١، ١٤٠٥هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤٩ ـ مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني (الطهارة والصلاة). تحقيق: محمد بن عبدالله السريّع. ط١، ١٤٣٤هـ. مؤسسة الريان، بيروت.

١٥٠ ـ المستدرك على الصحيحين. الحاكم. تحقيق: أمير الحسن النعماني، بالاشتراك. د.ط. ١٣٣٥ ـ ١٣٤٢هـ. دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد.

١٥١ ـ مسند الفاروق عمر بن الخطاب ﵁ وأقواله على أبواب العلم. ابن كثير. تحقيق: إمام بن علي بن إمام. ط١، ١٤٣٠هـ. دار الفلاح، الفيوم.

١٥٢ ـ مشيخة ابن جماعة، تخريج البرزالي. تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. ط١، ١٤٠٨هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٥٣ ـ مشيخة أبي عبدالله الرازي وثبت مسموعاته، انتقاء السلفي. تحقيق: حاتم العوني. ط١، ١٤١٥هـ. دار الهجرة، الثقبة، الرياض.

١٥٤ ـ معجم الأدباء. ياقوت الحموي. تحقيق: إحسان عباس. ط١، ١٤١٤هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٥٥ ـ المعجم الأوسط. الطبراني. تحقيق: طارق عوض الله، وعبدالمحسن الحسيني. د.ط. ١٤١٥هـ. دار الحرمين، القاهرة.

١٥٦ ـ معجم السماعات الدمشقية المنتخبة من سنة ٥٥٠ إلى ٧٥٠هـ. ستيفن ليدر، بالاشتراك. د.ط. ١٩٩٦م. المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق.

١٥٧ ـ معجم الشيوخ: المعجم الكبير. الذهبي. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. ط١، ١٤٠٨هـ. مكتبة الصديق، الطائف.

١٥٨ ـ المعجم المختص (بالمحدثين). الذهبي. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. ط١، ١٤٠٨هـ. مكتبة الصديق، الطائف.

١٥٩ ـ معجم مصطلحات المخطوط العربي: قاموس كوديكولوجي. أحمد بنبين، بالاشتراك. ط٣، ٢٠٠٥م. الخزانة الحسنية، الرباط.

١٦٠ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. الذهبي. تحقيق: طيار آلتي قولاج. د.ط. ١٤١٦هـ. مركز البحوث الإسلامية، وقف الديانة التركي، إسطنبول.

١٦١ ـ المغانم المطابة في معالم طابة (قسم المواضع). تحقيق: حمد الجاسر. ط١، ١٣٨٩هـ. دار اليمامة، الرياض.

* مقدمة ابن خلدون = العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر.

١٦٢ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد. إبراهيم بن محمد ابن مفلح. تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. ط١، ١٤١٠هـ. مكتبة الرشد، الرياض.

١٦٣ ـ من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين. ناصر الدين محمد بن عبدالرحمن ابن زريق. تحقيق: عبدالله الغصن. د.ط. ١٤٢٩هـ. وحدة البحوث الشرعية، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة القصيم.

١٦٤ ـ مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ (مستل من تاريخ دمشق). ابن عساكر. تحقيق: عامر حسن صبري التميمي. ط١، ١٤٣٧هـ. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، البحرين.

١٦٥ ـ الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم. محمود الطناحي. ط١، ١٤٠٦هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٦٦ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي. تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، بالاشتراك. ط١، ١٤٣٠هـ. دار الرسالة العالمية، دمشق.

١٦٧ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. ابن تغري بردي. تحقيق: أحمد زكي العدوي، بالاشتراك. د.ط. ـ١٣٩٢هـ. دار الكتب المصرية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.

١٦٨ ـ النكت الظراف على الأطراف. ابن حجر. مطبوع بحاشية: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي. تحقيق: عبدالصمد شرف الدين. ط٢، ١٤٠٣هـ. الدار القيمة، بومباي، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٦٩ ـ النكت الوفية بما في شرح الألفية. البقاعي. تحقيق: ماهر ياسين الفحل. ط١، ١٤٢٨هـ. مكتبة الرشد، الرياض.

١٧٠ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح. ابن حجر. تحقيق: ربيع بن هادي عمير. ط٣، ١٤١٥هـ. دار الراية، الرياض.

١٧١ ـ نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء. يوسف بن أحمد اليغموري. تحقيق: رودلف زلهايم. د.ط. ١٣٨٤هـ. دار فرانتس شتاينر، فيسبادن.

١٧٢ ـ هوامش دفتر المخطوطات وإتقان طبع الكتاب وتسويقه. زهير الشاويش. ط١، ١٤١٤هـ. المكتب الإسلامي، بيروت.

١٧٣ ـ الوافي بالوفيات. الصفدي. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، بالاشتراك. ط١، ١٤٢٠هـ. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٧٤ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. د.ط. ١٣٩٧ ـ ١٣٩٨هـ. دار صادر، بيروت.

الدوريات

١٧٥ ـ رأي في تحديد عصر الراغب الأصفهاني. محمد عدنان الجوهرجي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: مج٦١، ج١، ربيع الثاني ١٤٠٦هـ (ص١٩١ ـ ٢٠٠).

١٧٦ ـ سماعات مؤلفات الصغاني اللغوية. أحمد خان. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني: السنة ٢٥، العدد ٦٠، شوال ـ ربيع الأول ١٤٢٢هـ (ص٨٣ ـ ١١٥).

١٧٧ ـ العلامة البحر المؤرخ الموسوعي الشيخ إبراهيم بن صالح بن عيسى: باقعة نجد ومالئ الدنيا وشاغل الباحثين والمؤرخين. راشد بن عساكر. جريدة الرياض، ٧/ ١/ ١٤٣٣هـ.

١٧٨ ـ المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية بإستانبول: خزانة فيض الله أفندي (٢). حميد مجيد هدو. مجلة المورد: مج ٨، ع١، ١٣٩٩هـ (ص٣٠٥ ـ ٣٤٨).

١٧٩ ـ مصطفى القرماني: حياته وخطه. محمد عدنان الجوهرجي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: مج٦٢، ج٤، صفر ١٤٠٨هـ (ص٨٣٨ ـ ٨٤٢).

١٨٠ ـ مكنز خطوط الأعلام: مشروع للنهضة بالتراث. عاطف محمد المغاوري. صحيفة المصريون، ١٢/ ١٠/ ٢٠١٢م.

١٨١ ـ هَدْيُ الساري أم هُدَى الساري؟. نواف بن محمد الرشيد. جريدة الجزيرة، ٩/ ١١/ ١٤٣١هـ.

الشبكيات

١٨٢ ـ أحمد بن محمد بن محمود بن إسماعيل بن مري البعلبكي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، كتب بخطه أنه: «الشافعي»، وفي ترجمته في الدرر الكامنة: «الحنبلي». جاسم محمد الكندري (عبر: صالح الخلف). ملتقى أهل الحديث (www.ahlalhdeeth.com)، ١٠/ ١٠/ ٢٠١٦م = ٩/ ١/ ١٤٣٨هـ.

١٨٣ ـ أسئلة نواف الرشيد للعلاَّمة محمد الأمين بوخبزة. تويتر: @Nawaf_alrasheed، ١٢/ ٦/ ٢٠١٣م = ٣/ ٨/ ١٤٣٤هـ.

١٨٤ ـ الإعلام بما اعتمد الحافظ ابن نقطة من خطوط الأعلام. جمال عزون. مجموعة المخطوطات الإسلامية. ١٠/ ٦/ ١٤٣٨هـ.

١٨٥ ـ تأصيل نقد نسبة النصوص: هدى الساري لمقدمة فتح الباري أنموذجًا. محمد بن حميد العوفي (عبر: محموتوفتش). ملتقى أهل الحديث (www.ahlalhdeeth.com)، ٥/ ٦/ ٢٠١٤م = ٧/ ٨/ ١٤٣٥هـ.

١٨٦ ـ تحقيق نسبة النص المصاحب (العنوان أنموذجًا). محمد بن حميد العوفي. شبكة الألوكة (www.alukah.net)، ٣٠/ ٧/ ١٤٣٨هـ.

١٨٧ ـ التعامل مع المخطوطات المجهولة في الدراسات القرآنية. حكمت بشير ياسين. كرسي الملك عبدالله بن عبدالعزيز للقرآن الكريم وعلومه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ٥/ ٢/ ١٤٣٧هـ. انظر: تويتر: @kaqciu، ١٧/ ١١/ ٢٠١٥م = ٥/ ٢/ ١٤٣٧هـ، حكمت: الخلافات المذهبية أخفت المخطوطات القرآنية النادرة: جريدة الوطن، ٢٥/ ١١/ ٢٠١٥م = ١٣/ ٢/ ١٤٣٧هـ.

١٨٨ ـ تغريدة. أمير بن أحمد قروي. تويتر: @gueroui1400، ٢١/ ٧/ ٢٠١٥م = ٥/ ١٠/ ١٤٣٦هـ.

١٨٩ ـ تغريدة. صالح الأزهري. تـويتر: @salehsaleh841، ٢٣/ ٧/ ٢٠١٤م = ٢٦/ ٩/ ١٤٣٥هـ.

١٩٠ ـ تغريدة. علي العمران. تويتر: @a_alemran، ٥/ ١١/ ٢٠١٣م = ٢/ ١/ ١٤٣٥هـ.

١٩١ ـ تغريدات. أبو جنة الحنبلي، كريم فؤاد اللمعي، إياد الغوج. تويتر: @Abo_gana_elmasr، @kareemfouadm1، @iyad_alghouj، ٢٨/ ٨ـ٦/ ٩/ ٢٠١٥م = ١٣ـ٢٢/ ١١/ ١٤٣٦هـ.

١٩٢ ـ حـوار: الرسـائل المتبادلـة بـين القاسـمي والألوسـي. ملتقـى أهـل الحـديث (www.ahlalhdeeth.com)، ١٤ـ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٢م = ١ـ٩/ ٢/ ١٤٢٣هـ.

١٩٣ ـ خطوط العلماء وفوائد من كتبهم. يوسف السناري. تـويتر: @emad99944، ٣/ ٥/ ٢٠١٦م = ٢٦/ ٧/ ١٤٣٧هـ.

١٩٤ ـ خطوط العلماء: لوحة فنية من عبق الحضارة الزاخر. محفـوظ ولـد خيـري. إسـلام ويب (www.islamweb.net)، ٢٦/ ١١/ ٢٠١٥م = ١٤/ ٢/ ١٤٣٧هـ.

١٩٥ ـ الدرر الكامنة في الظاهريـة بخط السـخاوي لا البقاعي. عبدالحكيم الأنـيس. شـبكة الألوكة (www.alukah.net)، ١٩/ ١٢/ ١٤٣٦هـ.

١٩٦ ـ عن الحافظ المزي وخطوطـه علـى الكتـب والأجـزاء الحديثيـة. محمـد بـن عبـدالله السريّع. شبكة الألوكة (www.alukah.net)، ١٥/ ٧/ ١٤٣٧هـ.

١٩٧ ـ عناية العلامة السيوطي بخطوط العلماء والكتب التي وقف عليها بخطـوط مصـنفيها. محمد آل رحاب. شبكة الألوكة (www.alukah.net)، ٨/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

١٩٨ ـ فهرس المخطوطات المصورة فـي مكتبـة جـابر الأحمـد المركزيـة بجامعـة الكويـت (http:/ / 139.141.167.32/ manuscript).

١٩٩ ـ فهرس مخطوطات مكتبة الأسد الوطنية (www.alassad-library.gov.sy).

٢٠٠ ـ كتاب خطوط العلماء من القرن الخامس إلى العاشر هجري: تصحيح وتعليق. جاسم محمد الكندري (عبر: صالح الخلف). ملتقى أهل الحديث (www.ahlalhdeeth.com)، ١٨/ ٤/ ٢٠١٤م = ١٨/ ٦/ ١٤٣٥هـ.

٢٠١ ـ المخطوطات الألفية في تركيا. رمضان ششن. ضمن: بحوث المؤتمر السنوي الأول لمركز المخطوطات في موضوع: المخطوطات الألفية. مركز ودود للفهارس وكتب التحقيق (www.wadod.net)، ٢٠/ ١١/ ١٤٢٩هـ.

٢٠٢ ـ مقدمة ابن خلدون: بخط المؤلف، نفيسة للغاية. أبو يوسف السلفي. ملتقى أهل الحديث (www.ahlalhdeeth.com)، ١٢/ ٦/ ٢٠١٦م = ٧/ ٩/ ١٤٣٧هـ.

٢٠٣ ـ نسخة التيمورية من (جنى الجناس) للسيوطي ليست بخط الداودي. عبدالحكيم الأنيس. شبكة الألوكة (www.alukah.net)، ٩/ ٤/ ١٤٣٧هـ.

٢٠٤ ـ نماذج من عطاءات الأيام الأخيرة. محمد بن عبدالله السريّع. شبكة الألوكة (www.alukah.net)، ٢٢/ ٧/ ١٤٣٧هـ.



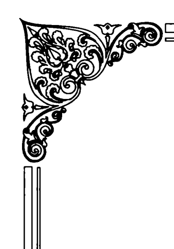



فهرس أصحاب الخطوط

ممن نُسِب إليه الخط على جهة الصواب أو الخطأ

العلم	الصفحة
إلياس بن خضر بن محمد	٩٦
أمية بن عبدالعزيز الداني الأندلسي	١٨٥
ابن الأنماطي = إسماعيل بن عبدالمحسن	
البرزالي = القاسم بن محمد بن يوسف	
البرزالي = محمد بن يوسف بن محمد	
البقاعي = إبراهيم بن عمر بن حسن	
ابن البواب = علي بن هلال	
البيهقي = أحمد بن الحسين	
ابن تيمية = أحمد بن عبدالحليم	
الجوهري = إسماعيل بن حماد	
حجازي بن محمد الشيبي السنديوني	٤٢
ابن حجر العسقلاني = أحمد بن علي بن محمد العسقلاني	
الحريري = القاسم بن علي بن محمد	
أبو الحسن بن عبدالعظيم بن أحمد ابن الحصني	١٦٣
الحسن بن علي بن صالح الهمداني	١٧٠
الحسن بن عمر بن حبيب الحلبي	٦١
الحسن بن محمد الصغاني	٤١
الحسين بن عبدالله بن الحسن (ابن سينا)	٢٠٣
الحسين بن عمر بن حبيب الحلبي	٦١
الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي	٤٢
الحسين بن محمد بن المفضل (الراغب الأصفهاني)	٣٨

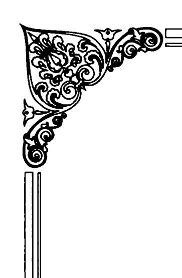
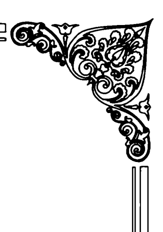
❏ ❏ ❏




فهرس الكتب

مما حُرِّرت نسبةُ خط نُسَّاخه ونُسَخِه

❐❐❐

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❒ ❒ ❒